



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي _ نور البشير_

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية
-دراسة حالة- مصرف السلام الجزائري خلال الفترة
(2022 /2017)

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في

تخصص إدارة مالية

الأستاذ المشرف:

أ.د. بوبكر محمد

من إعداد:

موساوي إكرام

سهلي إكرام

أعضاء اللجنة المناقشة

رئيساً	فار عبد القادر
مشرفاً	بوبكر محمد
ممتحناً	بكريتي لخضر

الموسم الجامعي: 2024/2023



شكر و عرفان

الحمد والشكر كله لله الذي وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا طيلة مسيرتنا الدراسية وخلال إنجازنا لهذا العمل . كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور المشرف " بوبكر محمد" الذي ساعدنا لإنجاز مذكرتنا . ونتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل أعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدموه من توجيهات وتصويبات . كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل . وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه خير لنا .

إكرام موساوي

إكرام سهلي

الإهداء

الحمد لله عند البدء وعند الختام، فما تناهى درب، ولا ختم جهد، ولا تم سعي إلا بفضلته. لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، ولم يكن الطريق سهلاً، لكنني فعلتها ونلتها. وما أنا اليوم وبفضل الله أعيش حلماً طال انتظاره وقد أصبح واقعا وأفخر به. أهدي وبكل فخر بحث تخرجي هذا إلى نفسي التي تحملت كل العثرات وأكملت رغم الصعوبات،

ثم إلى من شاب رأسه لتربيتنا وتعليمنا إلى فخري في هذه الحياة إلى أبي الغالي .
إلى بسمته الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أمي الحبيبة .

إلى أخواتي وسندي في الحياة أدامكن الله ضلعا ثابتا لي .

إلى من أدخلوا البهجة لبيتنا إلى أبناء أختي " إلياس وأروى " .

إلى من تقاسمت معي مشقة وتعب هذا العمل إلى زميلتي إكرام .

إلى الذين غمروني بالحب وأمدوني دائما بالقوة إلى صديقاتي .

وإلى أولئك الذين يفرحهم نجاحي، ويحزنهم فشلي أهدي هذا العمل إلى جميع الأقارب
قلبا ودما ووفاءً

إكرام موساوي.

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا الذي بفضلله ها أنا اليوم انظر إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا افتخر به.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الطريق قريبا ولا الطريق محفوف بالتسهيلات لكنني فعلتها وولتها.

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى من احمل اسمه بكل فخر الذي علمني الصبر والاستمرار رغم الصعاب الذي لطالما حفظتني دعواته "أبي الغالي" حفظه الله

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها واحتضنتني بقلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي إلى وهج حياتي والدتي الغالية إلى من قيل فيهم "شد سند عضدك بأخيك"

إلى من ساندوني بكل حب جون كلل ولا ملل "إخوتي" أدامكم الله لي إلى كل من ساندوني بكل حب عند ضعفي وأزاحوا غني طريق المتاعب اللواتي أمنوا بقدراتي وأمان أيامي "أخواتي"

إلى من رافقني طوال سنوات الدراسة وكانت سندا لي صديقتي "إكرام" إلى أصحاب الفضل العظيم إلى من وقفوا بجانبني كلما أوشكت أن أتعث "صديقاتي".

إلى كل الأقارب إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد
سهلي إكرام

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية المصارف الإسلامية ومكانتها في القطاع المصرفي، كما هدفت أيضا إلى التعرف على مؤشرات ومعايير تقييم الأداء المالي لهذه المصارف .
وبما أن تقييم الأداء المالي يعتبر الضمان الأساسي لنمو واستمرار نشاط المصارف الإسلامية، لذلك قمنا بدراسة تطبيقية على القوائم المالية لمصرف السلام الجزائري محل الدراسة، وقد حاولنا إجراء تقييم الأداء المالي لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2022/2017)، من خلال مجموعة من مؤشرات معيار camels (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة) ، وتحليلها وتصنيفها وبيان قدرتها على تحقيق الأهداف .
وأظهرت الدراسة أن مصرف السلام الجزائري يتمتع بكفاية رأس مال (ملاءة مالية) عالية وله القدرة الكافية على مواجهة المخاطر المحتملة.
الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، تقييم الأداء المالي، نموذج Camels.

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of Islamic banks and their position in the banking sector, and also aimed to identify the indicators and criteria for evaluating the financial performance of these banks.

Since the assessment of financial performance is considered the basic guarantee for the growth and continuation of the activity of Islamic banks, therefore, we have conducted an applied study on the financial statements of the Salam Bank of Algeria under study, and we have tried to evaluate the financial performance of the Salam Bank of Algeria during the period (2017/2022), through a set of indicators of the camels standard (capital adequacy, asset quality, management quality, profitability, liquidity), analyze and classify them and indicate their ability to achieve the goals.

The study showed that Al Salam Bank of Algeria has a high capital adequacy (solvency) and has sufficient capacity to face potential risks.

Key words: Islamic banks, Evaluation of financial performance, Camels model.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	مقدمة
9	الفصل الأول: الجانب النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية تمهيد
10	المبحث الأول: المصارف الإسلامية
10	المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية
10	أولاً: تعريف المصارف الإسلامية
11	ثانياً: نشأة وتطور المصارف الإسلامية
12	ثالثاً: أنواع المصارف الإسلامية
14	المطلب الثاني: خصائص، وظائف وأهداف المصارف الإسلامية
14	أولاً: خصائص المصارف الإسلامية
15	ثانياً: وظائف المصارف الإسلامية
16	ثالثاً: أهداف المصارف الإسلامية
17	المطلب الثالث: مصادر، خدمات وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية
17	أولاً: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
20	ثانياً: الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية
25	ثالثاً: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية
32	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي
32	المطلب الأول: عموميات حول الأداء
32	أولاً: مفهوم الأداء
34	ثانياً: مكونات الأداء
36	ثالثاً: أنواع الأداء
39	المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته
39	تعريف الأداء المالي:
40	أهمية الأداء المالي:
41	المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته والمؤشرات المستخدمة فيه

41	أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي
43	ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي
44	ثالثاً: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي
51	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية
51	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة عليه
51	مفهوم تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
52	العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية
53	المطلب الثاني: مجالات ومعايير تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
53	أولاً: مجالات تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
54	ثانياً: معايير تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
57	المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية وأبرز الجهات المستفيدة منه
57	أولاً: مراحل تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
58	ثانياً: أبرز الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية
59	المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية بواسطة مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية وعن طريق النماذج الحديثة
59	أولاً: تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية باستخدام مؤشرات التوازن المالي
62	ثانياً: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
65	ثالثاً: تقييم الأداء المالي عن طريق النماذج الحديثة
65	نموذج CAMELS لتقييم أداء المصارف
69	نموذج القيمة الاقتصادية المضافة
69	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)
74	تمهيد
75	المبحث الأول: تقديم عام حول مصرف السلام الجزائري
75	المطلب الأول: التعريف بمصرف السلام
75	المطلب الثاني: تعريف مصرف السلام الجزائري ونشأته
75	أولاً: تعريف مصرف السلام الجزائري
76	ثانياً: نشأة مصرف السلام الجزائري

76	ثالثا: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري
77	المبحث الثاني: الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائري وصيغ تمويلية
77	المطلب الأول: الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائري
77	المطلب الثاني: صيغ التمويل في مصرف السلام الجزائري
84	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمصرف السلام الجزائري باستخدام النظام المصرفي الأمريكي " Camels "
84	المطلب الأول: تحليل وتقييم مصرف السلام الجزائري حسب مؤشر Camels
84	تقييم كفاية رأس مال مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)
87	تقييم مؤشر جودة الأصول لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)
90	تقييم مؤشر الربحية في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)
91	تقييم مؤشر سيولة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)
94	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج مصرف السلام الجزائري
95	خلاصة الفصل
99	الخاتمة
103	قائمة المصادر والمراجع
121	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
38	الشكل رقم: 1 الأداء الداخلي والخارجي
78	الشكل رقم 2: نموذج صيغة المراجعة للمواعيد بالشراء
79	الشكل رقم: 3: نموذج صيغة الاجارة
80	الشكل رقم: 4: نموذج صيغة الاستصناع
81	الشكل رقم: 5: نموذج البيع بالتقسيط للسيارات
82	الشكل رقم: 6: صيغة السلم
83	الشكل رقم: 7: نموذج صيغة المضاربة
84	الشكل رقم: 8: نموذج صيغة بيع الأجل
86	الشكل رقم: 9: التمثيل البياني لتقييم مؤشر كفاية راس المال مصرف السلام (2017-2022)
88	الشكل رقم: 10: التمثيل البياني لتقييم مؤشر الجودة الاصول لمصرف السلام الجزائري (2017-2022)
90	الشكل رقم: 11: التمثيل البياني لتقييم مؤشر جودة الإدارة لمصرف السلام الجزائري خلال فترة الدراسة (2017-2022)
91	الشكل رقم: 12: التمثيل البياني لتقييم مؤشر الربحية في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)
93	الشكل رقم: 13: التمثيل البياني لتقييم مؤشر سيولة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
49	الجدول رقم 1: تقييم معدلات المردودية المالية
49	الجدول رقم 2: نسب النشاط
60	الجدول رقم 3: مؤشرات التوازن المالي
63	الجدول رقم 4: أهم نسب السيولة
64	الجدول رقم 5: مؤشرات الربحية
65	الجدول رقم 6: نسب النشاط
65	الجدول رقم 7: أنواع نسب ملاءة رأس المال
66	الجدول رقم 8: تصنيف كفاية رأس المال للمصارف
67	الجدول رقم 9: تصنيف جودة أصول المصارف
68	الجدول رقم 10: تصنيف جودة إدارة المصارف
68	الجدول رقم 11: تصنيف إدارة ربحية المصارف
70	الجدول رقم 12: تصنيف المصارف
86	الجدول رقم 13: نسبة رأس المال الأساسي لمصرف السلام الجزائري
88	الجدول رقم 14: تقييم جودة الأصول لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)
90	الجدول رقم 15: تقييم مؤشر جودة الإدارة لمصرف السلام الجزائري خلال فترة الدراسة (2017-2022)
92	الجدول رقم 16: تقييم مؤشر الربحية في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)
94	الجدول رقم 17: تقييم مؤشر سيولة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)
96	الجدول رقم 18: التصنيف النهائي لمصرف السلام الجزائري

مقدمة

يحتل القطاع المصرفي مكانة حيوية وقوية في النظام المالي ويعتبر من القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة وأحد محركاتها الرئيسية نظرا لدوره المهم في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، ومساهمته في تمويل الاستثمارات التي تمثل عصب النشاط المصرفي، لذلك يجب على المصارف العمل على نشر الوعي المصرفي بين الجمهور لجذب المدخرات وجمعها لاستخدامها في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. قد ظهرت المصارف وتنوعت أشكالها بحسب نشاطها التخصصي، والأعمال التي تؤديها، والقوانين والأسس والضوابط التي تحكمها، ونطاقها الجغرافي أيضا.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين ظهرت المصارف الإسلامية وأصبحت واقعا ملموسا في معظم الدول، وجاءت لتسد الفراغ في تطبيق الشريعة الإسلامية في الوقت الذي أدرك فيه المسلمون عجز المصارف التقليدية عن استيعاب المعتقدات الدينية من خلال إنشاء مصارف لم تكن مبنية على الربا، ورغم حداثة إلا أنها فرضت نفسها في فترة قصيرة على القطاع المصرفي حيث بدأت تنافس المصارف الربوية في جذب الأموال المدخرة لدى الناس واستثمارها عن طريق عقود المعاملات المالية التي نصت عليها الشريعة الإسلامية بضوابطها وشروطها الشرعية، ونظرا لتنوع وتعدد صيغ التمويل التي تتوافق مع كافة جوانب النشاط الاقتصادي، وقد أثبتت أيضا أنها أكثر قدرة ومرونة في إدارة المخاطر لأن أساس عملها يقوم على المشاركة في الأرباح والخسائر، وليس الإقراض والاقتراض كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية، وهي بالتالي أقل تأثرا بالصدمات وهذا ما ظهر خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي ألقت بظلالها على مختلف المجالات الاقتصادية والمالية وحتى السياسية.

إن وصف العمل المصرفي بأنه إسلامي ليس مجرد تسمية للمصرف أو شعار، بل لابد من الإفصاح قولاً والالتزام عملاً بالتقيد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولأجل ذلك وجب توفر أجهزة وأدوات تكفل تحقيق هذا الالتزام، ويعتبر وجود هيئة رقابة شرعية أحد أهم الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، وهي تتألف من علماء شريعة وفقهاء قانون مؤمنين بفكرة هذه المؤسسات.

فقد عرفت المصارف الإسلامية انتشارا واسعا وأخذت تتزايد عاما بعد عام عبر شبكة ممتدة في أكثر من 60 دولة إسلامية ليصل عدد المؤسسات والمصارف الإسلامية في العالم إلى أكثر من 700 مؤسسة ومصرف بنهاية سنة 2013 (حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية).

ولكي تتمكن المصارف الإسلامية من معرفة قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة أو لا فإنها تحتاج إلى تقييم أدائها، ونظرا لأن المصارف الإسلامية لديها مجموعة من الوظائف فإنها تحتاج حتماً إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها وبالأخص تقييم أدائها المالي، ولهذا السبب يواجه المسيرين مشكلة في اختيار المعايير والمؤشرات، ويعتمد نجاح التقييم بشكل أساسي على قدرة المسيرين على انتقاء أفضل المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه، كما أن هذه المؤشرات تستدعي منا الوقوف أمام هذه التجربة والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال تقييم أدائها بالاعتماد على كل الوسائل والأدوات والطرق الحديثة، يستعمل تقييم الأداء المالي أيضا لغرض تعظيم الأرباح باستعمال أحد نماذج التقييم، ومقارنة النتائج المتحصل عليها سابقا، أو بنتائج مصارف أخرى ماثلة أو بالمعايير المعتمدة دوليا، وذلك يمكن من تحديد المركز المالي بوضوح، ومن خلال الدراسة النظرية المصرفية والواقع العملي لتلك المصارف يمكن استخلاص مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية والتي يمكن دراستها وتطبيقها على المصارف الإسلامية، والخروج بالنتائج والتوصيات التي يتطلبها الواقع المصرفي، ومن أهم هذه المؤشرات نجد المؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني أو ما يسمى بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

إشكالية الدراسة:

إن كافة المؤسسات المالية والمصرفية بما فيها الإسلامية تسعى إلى تحقيق عوائد مجزية على أنشطتها وعملياتها الاستثمارية والتمويلية، وذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واستخداماتها المرتبطة بها، وبناء على ما تقدم، تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تقييم الأداء المالي في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)؟.

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالمصارف الإسلامية؟ وما هي أهم خصائصها؟
- ما هي الخدمات المصرفية والاجتماعية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية؟
- ماذا نقصد بتقييم الأداء المالي؟ وفيما تكمن أهميته؟
- ما هي أهم معايير تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع وأملا في تحقيق أهداف الدراسة يمكن تحديد جملة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

يمكن تقييم الأداء المالي في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022) بواسطة عدة طرق منها: النسب المالية أو عن طريق النماذج الحديثة.

- المصارف الإسلامية هي مصارف تختص في المعاملات اللاربوية أخذاً وعطاءً، ولها خصائص عدة كالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في الربح والخسارة.
- تتمثل الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية في طرح أوراق مالية وتحصيل أوراق تجارية، أما الخدمات الاجتماعية تتمثل في تقديم القروض الحسنة وخدمة جمع وتوزيع الزكاة.
- تقييم الأداء المالي هو عملية تحليلية تهدف إلى قياس كفاءة وفعالية أداء المؤسسات في إدارة مواردها المالية وتحقيق الأهداف المالية المسطرة، كما له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية، جذب المستثمرين وتحسين الأداء من خلال إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف.
- هناك نوعين من المعايير التي يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية معايير كيفية كالمعايير المطلقة والمعايير التاريخية، أما بالنسبة للمعيار الثاني فهي المعايير الكمية فهي تتمثل في معيار CAMELS، نموذج القيمة المضافة ومؤشرات التوازن المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ ارتباط الموضوع بطبيعة التخصص؛
- ❖ الاهتمام الشخصي والميول نحو الموضوع من خلال الإطلاع على المواضيع المتعلقة بالمصارف الإسلامية؛
- ❖ تقديم هذا الموضوع في شكل مذكرة لإضافة فائدة للشؤون العلمية.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذه الدراسة إلى توسع حجم المصارف الإسلامية حول العالم واستقطابها لشريحة كبيرة من العملاء، وهذا يتطلب البحث في معايير ومؤشرات لقياس وتقييم أدائها للتأكد من أنها تسير ضمن الإستراتيجية المنشودة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف بالمصارف الإسلامية ومختلف مصادر أموالها من خلال البحث في صيغ التمويل، بالإضافة إلى إبراز مدى أهمية هذه المصارف؛
- ✓ اكتساب معرفة جديدة فيما يخص تقييم الأداء المالي؛
- ✓ الوقوف على المعايير المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية؛
- ✓ إبراز أهمية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية؛
- ✓ التعرف على مستوا أداء المالي لمصرف السلام الجزائري من خلال مؤشرات معيار Camels؛
- ✓ تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على أداء مصرف السلام الجزائري.

منهج الدراسة:

أولاً: الجانب النظري: سنتبع المنهج الوصفي التحليلي لسرد الفصل الأول، بالاعتماد على مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بالمصارف الإسلامية وتقييم الأداء المالي، مما يتوفر من مراجع علمية. ثانياً: الجانب التطبيقي: أما بخصوص الفصل الثاني الذي هو الفصل التطبيقي فسننتبع منهج الدراسة الميدانية أو دراسة حالة.

حدود الدراسة:

حدود المكان: سيتم تطبيق الدراسة في مصرف السلام الجزائري.

حدود الزمان: ستكون فترة الدراسة ممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2022.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باهتمام العديد من الباحثين، وفيما يلي سنحاول الإشارة لبعض الدراسات ذات علاقة بالموضوع التي تمت خلال السنوات الماضية:

الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة أمارة محمد يحيى عاصي عام 2010 بعنوان " تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ":

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير تمثلت الدراسة بهدف أساسي وهو تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث طبقت الدراسة على المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من سنة 2003 إلى سنة 2008، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للمصرف، ومن أجل معالجة الموضوع واختبار فرضياته اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي، فاستخدمت مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء، وفي الأخير أظهرت الدراسة أن هناك تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على إتباع المصرف الإسلامي إستراتيجية تعظم حقوق الملكية، وأن نسبة الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في المصرف الإسلامي لم تصل للمعدلات مرتفعة.

2. دراسة مريم يونس عام 2014/2013 بعنوان " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة

حالة للمصرف الإسلامي للتنمية ":

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر، تهدف الدراسة إلى التعرف على كيفية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية مع محاولة إبراز المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات، بحيث طبقت الدراسة على أحد المصارف الإسلامية المتمثل في المصرف الإسلامي للتنمية خلال الفترة (2008- 2012)، وذلك من خلال تحليل قوائمه المالية، وفي الأخير توصلت الباحثة إلى أن المصرف الإسلامي للتنمية حقق أداء جيد خلال فترة الدراسة.

3. دراسة مالكي عبد الكريم و بن صالح مبارك عام 2017/2016 بعنوان " آليات تقييم الأداء

المالي للبنوك الإسلامية دراسة حالة لمصرف البحرين الإسلامي ":

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث قامت الدراسة على مصرف البحرين الإسلامي خلال الفترة (2011-2016) باستخدام بعض المؤشرات، وفي الأخير كانت نتائج الدراسة كالتالي: نمو الموجودات بشكل متضاعف خلال فترة الدراسة، مصادر الأموال في تزايد مستمر.

الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة Muhammad Shehzad Moin عام 2008 بعنوان

"Performance of Islamic Banking and Conventional Banking in Pakistan A Comparative Study".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم أداء المصرف الإسلامي الأول في باكستان (بنك الميزان المحدود) من خلال مقارنته مع خمسة مصارف تقليدية، وقد استخدم في عملية التقييم كل نسب الربحية ونسب السيولة وذلك خلال الفترة (2003-2007)، وفي الأخير أظهرت الدراسة أن مصرف الميزان المحدود أقل ربحية وأقل كفاءة مقارنة مع معدل المصارف التقليدية، أما بالنسبة للسيولة فتبين بأنه لا يوجد فرق ذو أهمية بين كلا المجموعتين، وذلك لأن المصارف التقليدية في باكستان تمتلك خبرة أكبر في الأعمال المصرفية، كما لها مكانة في القطاع المصرفي نتيجة مساهمتها بشكل كبير في الأصول المالية في باكستان مقارنة بالمصارف الإسلامية.

2. دراسة Adegbemi Babatunde and Adekola Olaitan بعنوان:

" The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis "

هدفت هذه الدراسة إلى كفاءة المصارف التقليدية مع الإسلامية خلال فترة الدراسة (2007-2011)، كانت الدراسة على أربع أكبر مصارف إسلامية وخمسة تقليدية في المملكة المتحدة باستخدام النسب المالية كمؤشرات الأداء، حيث تم تحويل البيانات المالية المجمعة للمصارف إلى نسب مئوية بحيث يمكن المقارنة بينها خلال فترة الدراسة، حيث كانت نتائج الدراسة كالتالي: المصارف التقليدية هي أكثر ربحية كما أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ومع ذلك فالمصارف الإسلامية هي أقل عرضة لمخاطر السيولة وأنها أكثر فعالية من حيث التحكم في التكاليف في حين تعتمد المصارف التقليدية على المصادر الخارجية للتمويل، وتوصي الدراسة توسيع نطاق التمويل المصرفي الإسلامي وتنمية المهارات الإدارية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤل المطروح قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث تضمن ثلاثة مطالب، المبحث الأول مدخل مفاهيمي للمصارف الإسلامية، المبحث الثاني تناولنا فيه عموميات حول تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثالث تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية، أما بالنسبة للفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى الدراسة التطبيقية لحالة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أيضاً، في كل مبحث مطلبين، المبحث الأول تم فيه تقديم عام حول مصرف السلام الجزائري، المبحث الثاني الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائري وصيغ التمويل التي يحتوي عليها، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى تقييم الأداء المالي لمصرف السلام الجزائري باستخدام النظام المصرفي الأمريكي Camels، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي شملت نتائج الفصلين مع اختبار صحة الفرضيات، مرفقة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيراً تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

تمهيد:

ظهرت المصارف الإسلامية في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين كنتيجة للتطور السريع والمستمر في الصناعة المصرفية الغربية، وفي ظل اشتداد المنافسة فإنها تميز نفسها عن المصارف الأخرى بمجموعة متنوعة من الخصائص والخدمات المقدمة، كما أثبتت المصارف الإسلامية قوتها وقدراتها على الصعيد الدولي من خلال الصناعة المصرفية التي قدمتها، والتي بدورها مكنتها من احتلال مكانة مرموقة على الساحة الدولية، ومع حدة المنافسة ظهر التقييم المالي كآلية لمعرفة الوضعية المالية للمصارف، وانطلاقاً من هذا سنحاول من خلال هذا الفصل معالجة الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

المبحث الأول: المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تعمل على تقديم خدمات مالية وبنكية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية مع تجنب الفوائد الربوية، كما تتنوع وتتعدد أنشطة المصارف الإسلامية إذ تقوم بجانب الخدمات المصرفية بأنشطة التمويل والاستثمار وفقا لصيغ التمويل الإسلامي كالمراجحة، المشاركة والمضاربة وغيرها. تقدم المصارف الإسلامية أيضا خدمات عدة مثل: الخدمات الاجتماعية كتقديم القروض الحسنة وخدمة جمع وتوزيع الزكاة التي تهدف إلى مساعدة كافة أفراد المجتمع وإرضاء الله تعالى.

المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية بشكل عام مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.

أولاً: تعريف المصارف الإسلامية

ينسب لفظ المصرف إلى كلمة إيطالية تعني المائدة، حيث كان الصيارفة يجلسون في الأسواق للتجار بالنقود وأمامهم مناضد عليها أموالهم تسمى Banco، ومع تبلور العمل المصرفي ظهرت كلمة مصرف Bank بالإنجليزية ويقابلها بالعربية المصرف، وهو فقها مأخوذ من الصرف أي صرف النقود.¹

والصرف لغة: تغير الشيء من حالة إلى حالة أخرى، وهو بيع النقد بالنقد.

أما المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تمويلية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.²

¹ الموسوعة العربية، " المصارف الإسلامية"، <https://arab-ency.com> تم الإطلاع عليه يوم 2024/03/23، على الساعة 13:07.

²كايد يوسف قرعوش وآخرون، " النظام الاقتصادي في الإسلام"، جامع القدس المفتوحة للنشر، عمان- الأردن، ط2، 2009، ص 453.

المصرف الإسلامي بشكل عام هو مؤسسة نقدية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب.¹

يقصد بالمصارف الإسلامية أو بيوت التمويل الإسلامي، تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً (إقراضاً واقتراضاً)،² وذلك انطلاقاً من الآية القرآنية: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾.³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج مايلي:

- تستمد المصارف الإسلامية أسس ومبادئ نشاطها من قواعد الشريعة الإسلامية؛
- عدم التعامل بالفائدة الربوية في مجال العمل المصرفي، ومختلف مجالات أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها حيث رافق ذلك تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي، الذي وانطلاقاً من تحريم الإسلام للربا أعيد النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية بشكل يلغي فيه نظام الفوائد، ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، هذا المبدأ الذي جاءت به المصارف الإسلامية خلال ممارستها لمختلف العمليات والخدمات المصرفية.

غير أنه وبعد حرب 1973م والزيادة في أسعار النفط، تطورت المصارف الإسلامية تطوراً ملحوظاً من أجل المساعدة على استيعاب الفائض النقدي الناتج عن تلك الزيادة.

وتعود البداية الأولى للمصارف الإسلامية إلى سنة 1940م عندما نشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فوائد، وفي سنة 1950م بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع

¹لقمان محمد مرزوق، "البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي"، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1 (1416هـ - 1995م) ط2 (1421هـ - 2001م)، ص 197.

²عبد الرزاق رحيم جدي الهييتي، "المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار أسامة للنشر، الأردن- عمان، ط1، 1998، ص 173.

³سورة البقرة، الآية 275.

أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية،¹ إلا أنه كانت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في مصر وبالتحديد في مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية في عام 1963م حيث أنشأ الدكتور أحمد النجار مصرف ادخار محلي يقوم على تجميع المدخرات من صغار المدخرين وبوسائل متواضعة تناسب وعيهم وثقافتهم،² وبقدر ما كانت تلك التجربة الرائدة محدودة بقدر ما كانت ناجحة جدا واستطاعت جذب حوالي مليون عميل، ولكن الظروف السياسية المحيطة أثرت عليها ونهتها في مهدها بعد أربع سنوات من بدئها وكان ذلك عام 1967م، وفي سنة 1971م أنشئ في القاهرة مصرف ناصر الاجتماعي الذي ينص في قانونه على منع التعامل بالربا، ولازال هذا المصرف مستمرا في نشاطه وتعاملاته.

وفي سنة 1975م تأسس مصرف دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة، وهو أول مصرف إسلامي خاص ذو طابع استثماري، حيث يمثل هذا المصرف الانطلاقة الحقيقية للمصرف الإسلامي التي تهدف إلى الربح والتي تمثل البديل الفعلي للمصارف التقليدية، ثم عقب ذلك إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية سنة 1976م، مصرف التمويل الكويتي سنة 1977م، دار المال الإسلامي، فيصل الإسلامية...³

هكذا استمرت المصارف الإسلامية في الظهور فقد انتقل عدد المصارف الإسلامية من 34 مصرف سنة 1983م إلى 195 مصرف سنة 1997م ليصل إلى 200 مصرف سنة 2000م.

ثالثا: أنواع المصارف الإسلامية

يمكن تصنيف هذه المصارف وفقا لعدة معايير.

1. وفقا لأغراضها:⁴

- مصارف تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، مثل مصرف ناصر الاجتماعي؛
- مصارف تهدف إلى جمع مدخرات الأفراد، مثل دار المال الإسلامي؛

¹مدحت كاظم القرشي، ميسون عبد الغني عبد الكريم، " المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32، 2012، ص 45.

²سعد بن حمدان اللحاني، " مبادئ الاقتصاد الإسلامي "، ب ط، دار النشر غير معروف، 1428هـ، ص 120.

³موسى مبارك خالد، " صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية "، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013/2012، ص 162.

⁴عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، مرجع سابق، ص 579.

- مصارف مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية للدولة وتطوير العمل المصرفي فيها، مثل المصرف المركزي في باكستان؛
- مصارف متعددة الأغراض وهذا ما تهدف إليه معظم المصارف الإسلامية المعاصرة؛
- مصارف تهدف إلى التنمية للدول الإسلامية، مثل المصرف الإسلامية للتنمية أو تهدف إلى التنمية المحلية مثل مصرف دبي الإسلامي.

2. وفقا لنطاقها الجغرافي:1

- مصارف إسلامية محلية النشاط: وهي نوع من المصارف الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تمثل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها ولا يمتد إلى خارج هذا النطاق الجغرافي؛
- مصارف إسلامية دولية النشاط: هي نوع من المصارف التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.

3. وفقا للمجال الوظيفي:2

- مصارف إسلامية صناعية: وهي التي تخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، وتحتاج الدول الإسلامية إلى مثل هذا النوع من المصارف؛
- مصارف إسلامية زراعية: وهي التي تمول للنشاط الزراعي، باعتبار أن لديها المعرفة اللازمة لهذا النوع من النشاط الحيوي؛
- مصارف إسلامية تجارية: وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها فضلا عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة، وأغلب المصارف الإسلامية القائمة من هذا النوع.

وبالرغم من هذا التعدد في النماذج إلا أن الاتجاه الغالب في المصارف الإسلامية التي قامت حتى الآن هو المصارف التجارية التي تأخذ شكل شركات المساهمة ولا يخرج عن هذه الصورة سوى:

- المصرف الإسلامي للتنمية؛
- مصرف ناصر الاجتماعي؛
- المصارف الإيرانية والباكستانية والسودانية.

¹مطهري كمال، "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 21.

²أمارة محمد يحيى عاصي، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير، حلب- سوريا، ص 55.

المطلب الثاني: خصائص، وظائف وأهداف المصارف الإسلامية

أولاً: خصائص المصارف الإسلامية

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية (قاعدة الحلال والحرام): إذ يجب مراعاتها في معاملات المصرف وعدم التعامل بالربا، بيع العينة بيع المحرمات أو وسائلها، كسب المال بالميسر، الرشوة، الغش... الخ.¹
2. حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال: يهدف المصرف الإسلامي إلى تحقيق النفع العام والخاص من خلال استخدام الأموال، وذلك في إطار إدارة تحفظ ثروات هذه المصارف ولا تبددها وفي الوقت ذاته لا تكتنز هذه الأموال فتحجبها على التداول.²
3. استبعاد التعامل بالفائدة: المصارف الإسلامية لا تستخدم معدلات الفائدة في أي من عملياتها إقراضاً أو اقتراضاً،³ لقوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾.
4. المشاركة في الربح والخسارة: إن المصارف بصفة عامة هي عبارة عن تاجر يقوم بعمليات خاصة مفادها الربح وهذا نفس التي فيما يخص المصارف الإسلامية، فهي تقوم بمجموعة من العمليات، والغاية منها هو تحقيق أرباح عن عملها، لكن في بعض الأحيان ينتج عن هذه العمليات بعض الخسائر التي يستوجب على كلا الطرفين (المصرف والعمل) تحملها.⁴
5. المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية: ولما كان المصرف يقوم بجذب المدخرات من خلال دراسة مختلف الدوافع الادخارية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المصرف، فإنه يسهم في التربة الادخارية، كما أن المصرف يقوم باستثمار الأموال بنفسه أو بالمشاركة مع الغير، وهو بذلك لا يقرض ولا يقترض، وإنما يساهم بصورة مباشرة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁵

¹بريش عبد القادر، " الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية "، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد3، جامعة البويرة، 2016، ص 34.

²محمد الفاتح، " النقود والبنوك "، دار جنان للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 93.

³فواز صالح حموي، محمد رمضان إسماعيل، " إدارة المؤسسات والأسواق المالية "، دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، ب ط، سوريا- دمشق، 2011، ص 87

⁴زايدي خالد، (التحكيم في البنوك الإسلامية)، شهادة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة الجزائر 01 يوسف بن خدة، 2019، ص 86.

⁵محمد البلتاجي، " المصارف الإسلامية "، مكتبة الشروق الدولية، ط1، مصر، 1432هـ - 2012، ص 22.

ثانياً: وظائف المصارف الإسلامية

لا تختلف وظائف المصارف الإسلامية عن وظائف المصارف التقليدية، إلا أن المصرف الإسلامي يتميز بعدد من الوظائف التي تجعله في مركز رائد وفي مكانة يستهدف منها تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية بشكل يتصف بالشمولية، بعيداً عن المحرمات والتصرفات الربوية، فضلاً عن تميزه من الجانب الاجتماعي من خلال ما تقدمه المصارف الإسلامية من قروض حسنة، إلى جانب التزامه الواضح بأحكام الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق مصالح الأفراد من جانب وعلى تحقيق المصلحة الخاصة للمصرف وللمساهمين والعملاء من جانب آخر.

1. الوظيفة الاستثمارية: يعد الاستثمار في المصارف الإسلامية ركيزة أساسية في تعاملها مع العملاء وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبعيداً عن الربا مهما كانت أشكالها وصورها. يركز المصرف الإسلامي على الودائع الجارية باعتبارها أصولاً اقترضها المصرف من أصحابها العملاء دون فائدة ربوية أي مجاناً، مع ضمان المصرف ردها حين الطلب، بحيث للمصرف حق في استخدام تلك الودائع أثناء منحه لقروض مجانية، ويضاف إلى ذلك ودائع المشاركة التي يرغب أصحابها في توظيفها واستثمارها، بحيث يقوم المصرف بالعملية الاستثمارية لقاء عمولة معينة، مثلما يفعل بيت التمويل الكويتي ومصرف الشامل بالبحرين.¹

2. قبول الودائع بعيداً عن الفائدة:² ومن أهم هذه الودائع نجد مايلي:

- ودائع تحت الطلب: ويتم فيها استعمال الشيكات؛
- الودائع الاستثمارية: وهي ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة أو بصورة مستمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية؛
- الودائع الادخارية: وهي ودائع صغيرة تودع في المصرف بغرض استثمارها مع حرية سحبها عند الطلب، كما يمكن لهذه الودائع أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير الائتمانية.

3. تأدية الخدمات المصرفية بصفة عامة: وتتمثل في:³

¹ أمارة محمد يحيى عاصي، مرجع سابق، ص 24.
² فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، " المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية "، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 18.
³ فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

- إجراء حوالات بأنواعها، وبيع العملات الأجنبية وشرائها؛
- إصدار خطابات الضمان والكفالات؛
- بيع وشراء الأوراق المالية، وحفظها وتسهيل عمليات الاكتتاب بها؛
- تقديم القروض الحسنة وإدارة صناديق الأمانات، صناديق الضمان، صناديق الزكاة وصناديق الإعانات الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف المصارف الإسلامية

✓ الأهداف المالية:1

- جذب الودائع وتنميتها: نشر الوعي الادخاري والاستثماري بين أفراد المجتمع، حتى لا يتعطل المال أو يجلب عن وظيفته في الدورة الاقتصادية؛
- استثمار الأموال: بما يعود بالربح عن المساهمين والمودعين؛
- تحقيق مستوى ملائم من الأرباح: يضمن للمصرف الاستمرار في التقدم والنمو ومواجهة المنافسة في السوق المصرفي.

✓ أهداف المتعاملين:

- تقديم خدمات مصرفية: تكون متميزة بجودتها العالية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية؛
- توفير الدعم والتمويل وتلبية تطلعات المستثمرين؛
- إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية التي يتم اقتراحها، وعرضها على المستثمرين؛
- توفير الأمان وتعزيز الثقة لدى المتعاملين مع المصرف.

✓ الأهداف الداخلية:2

- تنمية الموارد البشرية: وبشكل عام فإن الموارد البشرية هي العامل الأساسي في عملية تحقيق الأرباح للمصرف لأن المال يولد عوائد من تلقاء نفسه دون استثمار، ولكي يحقق المصرف الإسلامي ذلك لابد من وجود عنصر بشري قادر على الاستثمار وهذه الأموال يجب أن يتمتع بخبرة مصرفية ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تنمية مهارات الأداء

¹محمد الطاهر الهاشمي، " المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية "، ط1، ليبيا، 2010، ص 148.

²إخلاص باقر هاشم النجار، " المصارف الإسلامية "، ط3، دار الأيام للنشر، جامعة البصرة، 2018، ص ص 63- 64.

في العوامل البشرية في الصيرفة الإسلامية من خلال التدريب لتحقيق مستويات الأداء الأمثل على رأس العمل؛

- تحقيق معدل النمو: حتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو وذلك حتى يمكنها من الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية؛

- الانتشار جغرافيا واجتماعيا: حتى تتمكن المصارف الإسلامية من بلوغ أهدافها لابد لها من الانتشار، بحيث تغطي قدر كبير من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

✓ أهداف إبتكارية:

- ابتكار صيغ للتمويل: حتى تتمكن المصارف الإسلامية من مواجهة منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين، يجب عليها توفير التمويل اللازم لمشاريعها المختلفة، لذلك يجب على المصارف أن تسعى جاهدة إلى إيجاد صيغ استثمارية تستطيع من خلالها تحويل المشاريع الاستثمارية المختلفة، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات المهمة لتطوير في القطاع المصرفي، على المصرف الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: مصادر، خدمات وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية

أولا: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

وتتمثل في جميع الموارد المالية التي يتحصل عليها المصرف الإسلامي، حيث تعد هذه المصادر أو الموارد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها المركز المالي للمصرف الذي يعمل جاهداً على دعمها باستمرار. وتنقسم هذه المصادر إلى مصدرين رئيسيين هما:

1. المصادر الداخلية (الذاتية): وهي المصادر التي يقوم المصرف بتوفيرها داخلياً، أي تلك الحاصل عليها من أصحاب المصرف في شكل استثمارات في أسهم رأس المال من المساهمين في المصرف الإسلامي، وكذلك الجزء المستقطع من الأرباح السنوية غير الموزعة الناشئة عن أعماله كالاحتياطات النقدية، ويتم الاعتماد بالأساس على أصحاب الأسهم العادية للحصول على الموارد الكافية، بخلاف المصارف التقليدية فإن أنصبة رأس المال يشترط أن تكون حاضرة ومدفوعة بالكامل وذلك طبقاً لقواعد الفقه الإسلامي.

يعتبر حجم المصادر الداخلية عنصر مهم في تحديد قدرة المصرف الإسلامي على المشاركة بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتكون الموارد الداخلية للمصارف الإسلامية من:

1.1 رأس المال المدفوع: هو رأس المال الخاص، أي به يتم تأسيس المصرف وإيجاد الكيان الاعتباري له، وجاهزيته للبدء في ممارسة نشاطه،¹ مع توفير جميع المتطلبات الأولية اللازمة وذلك من موظفين وأدوات ومعدات وغيرها، ويعرف البعض أن رأس المال المدفوع هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساساً في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه،² كما يوفر رأس المال المدفوع الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين.

2.1 المخصصات والاحتياطات: الاحتياطات هي أموال تقتطع من صافي أرباح المصرف الإسلامي بنسبة معينة بهدف تعزيز المركز المالي للمصرف، وهناك العديد من الاحتياطات والمخصصات التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية، بدءاً من تلك يقتضيها القانون إلى تلك التي تحتفظ بها المصارف نفسها، مثل الاحتياطات العامة التي تهدف إلى زيادة رأس المال والتوزيعات المخصصة من الأرباح، يستثمر أصحاب الودائع والمصارف بشكل مشترك لمكافحة مخاطر المضاربة.³ ومن أنواع الاحتياطات:

- **احتياطي قانوني (إجباري):** المقرر بموجب تعليمات أو لوائح المصرف المركزي، وهو نسبة معينة من الأرباح التي يحققها المصرف في نهاية السنة المالية، ويتم التصرف فيها وفقاً لتعليمات المصرف المركزي دون توزيعها على المساهمين؛

¹ حمزة فيشوش، " مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية "، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 5، العدد1، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2020، ص 110.

² محمد بوجلال، " البنوك الإسلامية "، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 53.

³ كوثر لاجي، " الإطار العلمي المحاسبي والضريبي للمصارف الإسلامي "، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1981، ص 169.

- الاحتمالات الاختيارية: يتم تحديدها من خلال اجتماع المساهمين في المصرف ويتم سحبها من الأرباح السنوية لتعزيز رأس مال المصرف، وقد تختلف هذه النسبة من سنة إلى أخرى حسب قرارات السلطات وحجم الأرباح المحققة والظروف الاقتصادية السائدة؛
- الاحتمالات العامة: بالإضافة إلى الاحتمالات القانونية والاحتمالات الاختيارية، وهو المبلغ الذي يستقطعه المصرف من صافي الأرباح بنسبة معينة لتعويض الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف.

3.1. الأرباح المحتجزة (غير موزعة): يحدد النظام الأساسي للمصرف الإسلامي، ووفق اقتراح

مجلس إدارته في التصديق من جمعيته العمومية بالموافقة على مقدار الأرباح التي يتم تحويلها للأعوام التالية ويمكن للمصرف إضافتها للاحتياطي العام أو زيادتها لرأس المال المصرف بهدف دعم مركزه المالي في حالة حدوث ظروف طارئة، وبما أن الأرباح المحققة في المصارف الإسلامية لسنة ما تشتمل أرباح المساهمين، وكذلك أرباح المودعين فإنه في هذه الحالة يجب احتجاز أرباح المساهمين في المصرف فقط وذلك بعد توزيع الأرباح الخاصة بأصحاب الاستثمار لارتباطهم بمدة معينة (مدة استثمار أموالهم فقط) مع المصرف الإسلامي.

2. المصادر الخارجية: وهي المصادر المالية التي يتم الاعتماد فيها على أموال الآخرين من غير

أصحاب المشروع المالكين له، وعادة تعتمد المؤسسات المصرفية ومنها المصارف الإسلامية على هذه المصادر بشكل أساسي في ممارسة عملها ونشاطها وخاصة الاستثمارية منها، وتحتل المصادر الخارجية أهمية كبيرة في عمل المصارف لأنها تمثل النسبة الأكبر في مواردها وفي موجوداتها، وهذه الموارد على ثلاثة أنواع:

1.2. الحسابات الجارية: هي المبالغ التي يتم إيداعها لدى المصرف دون قصد الاستثمار

(في صورة حسابات جارية)، ومن أهم ما يميزها أنها قابلة للسحب في أي وقت من قبل أصحابها، ما يجعلها موارد مالية لا تحمل المصرف أي تكلفة عليها؛¹

2.2. حسابات استثمارية: وتسمى أيضا بالوديعة الاستثمارية حيث تعتبر في المصرف

الإسلامي عقد مضاربة بين المودع الذي يعتبر رب المال، والمصرف الذي يعد مضاربا بالأموال،

¹أمال لعمش، " دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية "، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص

بحيث لا يضمن أصل الوديعة ولا الأرباح الناتجة عن استثمارها، إلا إذا ثبت عنه تقصير أو تعدي أو مخالفة لأحد شروط العقد.¹ ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار:

- **حساب الاستثمار العام:** يتم إنشاؤه بموجب قواعد مضاربة صارمة ويتم تقاسم الأموال المقدمة من طرف المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع أو خطة استثمارية محددة.

- **حساب الاستثمار الخاص:** فيتم في ضوء قواعد المضاربة المقيدة، وفيه ترتبط عوائد الأموال بالنتائج الفعلية للمشروعات التي خصصت لتمويلها، أو التي وظفت فيها ربحا كان أو خسارة، وكذلك يرتبط التوزيع بالنص الفعلي للعوائد في تلك المشروعات.²

3.2. حسابات التوفير: هي ودائع ذات مقدار صغير، ويكون لصاحبها الحق في سحب جزء أو كل هذه الوديعة بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه له المصرف، وتدفع المصارف على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي يقيها بالمصرف وتقوم المصارف الإسلامية بتشجيع صغار المدخرين على إيداع مدخراتهم لديها، أي تنمية الوعي الادخاري والمصرفي لديهم، حيث تقوم باستثمار هذه الإيداعات وتشارك أصحابها في الربح أو الخسارة إذ وقعت.³

ثانيا: الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية

وكما هو الحال مع المصارف التقليدية، تعتبر الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية وسيلة تساعد على جذب عملاء جدد والحفاظ عليهم في مجالات الودائع والتوظيف، وتتم مراقبة معاملات الخدمات المصرفية للمصارف الإسلامية في إطار الصيغ الإسلامية المناسبة لكل معاملة،⁴ ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية ما يلي:

1. مجموعة الخدمات المصرفية:

¹فادي محمد الرافي، " المصارف الإسلامية "، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 102.

²أمانة محمد يحيى عاصي، مرجع سابق، ص 53.

³عبد الحميد عبد الفتاح، " الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية "، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة- المملكة العربية السعودية، 1425هـ - 2005م، ص 121.

⁴مالكي عبد الكريم، بن صالح مبارك، " آليات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية "، مذكرة ماستر، جامعة أحمد راية- أدرار، 2016-2017، ص 21.

هي مجموعة من الخدمات التي يقدمها المصرف للأفراد والشركات لتسهيل عمليات الإقراض والتمويل، وتعد هذه المجموعة من أهم الأعمال التي تنهض بها المصارف الإسلامية.¹ وتمثل هذه المجموعة في إصدار خطابات الضمان، فتح الاعتمادات المستندية، تحصيل الأوراق المالية، بيع وشراء العملات وغيرها...

✓ **الاعتمادات المستندية:** هي تعهد المصرف بدفع مبلغ محدد للبائع (المستفيد) عند تقديمه للمستندات المطلوبة والمتفق عليها في الاعتماد.

وبتعريف آخر هي تعهد مصرفي مكتوب بناء على طلب المشتري لصالح البائع. ويتم تنفيذ الاعتمادات المستندية في المصارف الإسلامية من خلال أسلوبين هما:

- **الأسلوب الأول:** يتم تنفيذ الاعتماد كخدمة مصرفية حيث يتم تغطيته بالكامل من قبل العميل ويقتصر دور المصرف على الإجراءات اللازمة لفتح الاعتماد وحتى سداد قيمته.

- **الأسلوب الثاني:** يتم تنفيذ الاعتماد المستندي في هذا الأسلوب عن طريق إحدى قنوات الاستثمار الإسلامي وذلك سواء بالمراجحة للأمر بالشراء أو بالمشاركة.

✓ **خطابات الضمان:** تعد خطابات الضمان من أهم الخدمات المصرفية، كما تعرف بأنها تعهد مكتوب يصدر من المصرف (الضامن) بناء على طلب العميل (المضمون)، يتعهد بموجبه المصرف تعهداً مقيداً بزمان محدد (قابل للتمديد) بدفع مبلغ نقدي معين (مبلغ الضمان) لأمر المستفيد (المضمون له) كشرط لدخول عملية المناقصة، أو إذا تأخر في تنفيذ ما التزم به للمستفيد أو قصر به، والمصرف يرجع بعد ذلك على العميل بما دفعه عنه للمستفيد.² وتوجد أنواع متعددة لخطابات الضمان نذكر منها:

- **خطاب ضمان ابتدائي:** هو عقد موجه إلى المستفيد من هيئة حكومية يضمن من خلاله بدفع مبلغ من النقود من قيمة العملية التي يتقدم طالب الضمان للحصول عليها.

¹ طيبيل عبد السلام، "البنوك الإسلامية في خصم الأزمة المالية العالمية الراهنة واقع وآفاق"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر دالي إبراهيم، 2010/2009، ص 54 - 55.

² عبد الجبار السبهاني، "خطابات الضمان في المصارف الإسلامية"، <https://al-sabhany.com>، تم الإطلاع عليه يوم 2024/04/23، على الساعة 12:22.

- **خطاب الضمان النهائي:** هو تعهد للجهة الحكومية أو غيرها بضمان دفع مبلغ من الأموال يعادل نسبة أكبر من قيمة العملية التي استقرت على عهدة العميل، ويصبح الدفع واجباً عند تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في العقد النهائي للعملية بين العميل والجهة التي صدر خطاب الضمان لصالحها.

✓ **الأوراق المالية:** تشمل الأسهم، السندات وكل صك أو مستند له قيمة مالية، حيث تقوم المصارف الإسلامية بحفظ وخدمة هذه الأوراق المالية، مثل: تحصيل الأرباح واستبدال المجدد إصدارها، كما تقوم أيضاً بطرح عملية الاكتتاب نيابة عن الشركات، كما يمكن للمصارف الإسلامية القيام بهذه العمليات إلا إذا كانت ضمن حدود الشريعة الإسلامية، مقابل عمولة من عملائها، على سبيل المثال: يمكن حفظ الأسهم وخدمتها إذا كانت المشاريع مباحة ولا تخالف الشريعة، بينما لا يجوز خدمة السندات لأنها صورة من صور عقد القرض الربوي. كما يمكن للمصرف الإسلامي القيام بعملية اكتتاب الأسهم لبعض الشركات شرط أن تكون هذه الشركات ذات نشاط وتركيب ملتزم بأحكام الشرع مثل: لا تتعامل مع شركة نشاطها محرم كبيع الخمر، لحم الخنزير وغيرها من المحرمات...¹

✓ **تحصيل الأوراق التجارية:** وهذه الخدمة من الناحية الشرعية جائزة، حيث تتمثل هذه الخدمة بقيام المتعاملين بإيداع أوراق تجارية (كمبيالات، شيكات، سند إذني...) لدى المصرف من أجل تحصيلها، حيث يتولى المصرف مطالبة المدين صاحب العلاقة بتسديدها، أو بهدف حفظ هذه الأوراق التجارية إلى حين موعد استحقاقها إذا كانت آجلة، ويأخذ المصرف عليها أجر مقابل الخدمة.²

أما بخصوص خصم الكمبيالة فإنها من المسائل التي فيها خلاف، فهناك من يجيزها اعتماداً على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بإخراج بني النضير، جاءه ناس منهم فقالوا: «يا رسول الله إنك أمرت بإخراجهم ولهم على الناس ديون لم يحن وقتها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: مرهم فيضعوا وليتعجلوا.» يعني إن أردتم تعجيل أخذ المال فأسقطوا من هذا المال بعضاً منه، وروى البيهقي بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنه

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، " دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية "، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، ص 161.

² أسامة بوسعد، " الخدمات المالية في المصارف الإسلامية "، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا- دمشق- جرمانا، 2020، ص 116.

وأرضاه أنه سئل عن الحطيطة أو ضع وتعجل فقال بجوازها، وقال لا شيء فيها. أي تعجيل الدفع بدلا من تأخيره مقابل نقص المبلغ الأصلي.¹

✓ **الصرف، بيع وشراء العملات:** أجمع الفقهاء على فساد الصرف إذا لم يتم فيه التقابض، فقد نقل السبكي عن ابن المنذر أنه قال: « أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المتصارفين إذا افترقا قبل أن يتقابضا أن الصرف فاسد. »، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول بأن بيع وشراء العملات يشترط لجوازه التقابض، وذلك لأن النقود ربوية، ولا يجوز بيع شيء من الربويات، وذلك لحديث عبادة بن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: « الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، بمثل سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد. »².

✓ **تأجير الخزائن والصناديق الحديدية:** هذه العملية هي عبارة عن عقد يلتزم المصرف بمقتضاه أن يضع في العقار الذي يشغله خزانة حديدية تحت تصرف العميل وحده مقابل أجر يختلف باختلاف حجم الخزانة ومدة انتفاع العميل بها، وقد جرت العادة على تحديد الأجر على أساس مدة سنة، كما يعطي المصرف للعميل مفتاح الخزانة ليكون في حيازته، وهذا دليل كافي على انعقاد العقد.³

2. الخدمات الاجتماعية:

تعتبر الخدمات الاجتماعية من أساسيات المصرف الإسلامية، ولعل من أهم هذه الخدمات مايلي:

أ. **تقديم القرض الحسن:** وهي قروض قصيرة الأجل تمنحها المصارف الإسلامية بدون فوائد للتنفيس على الأشخاص في حالة الأزمات الاقتصادية كالبطالة والتضخم، وفي حالة الأزمات الاجتماعية مثل: أعباء الزواج، حالات الوفاة...، حيث يقوم المصرف الإسلامية بإعطاء قروض حسنة تسدد خلال عام ليستفيد منها أكبر عدد ممكن، وتمنح أيضا للتيسير على المعسرين وتعد هذه الحالة من أهم المحاور التي تواجهها المصارف الإسلامية،

¹المكتبة الشاملة، " كتاب فقه المعاملات المعاصرة "، <https://shamela.ws> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/02/29، على الساعة 16:43.

²عبد الرزاق رحيم الشمري، " المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق "، ط2، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ص 292.

³عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، مرجع سابق، ص ص 365 – 366.

فيلجأ المصرف إلى إقراض المعسرين قروض حسنة لتحسين وضعهم المالي، وهذه الخدمة تنفرد بها المصارف الإسلامية.¹

قد لا يقدم المصرف هذه القروض إلا بعد أن يتأكد من حسن سلوك هذا الشخص (طالب القرض) مقدرته على الوفاء، فيجذب أن يتحصل المصرف على ضمانات، حتى يستوفي حقه في حالة امتناع الشخص على التسديد ليس عجزاً وإنما تهرباً، أما في حالة العجز الحقيقي عن الدفع فإنه يدخل في هذه الحالة ضمن مستحقي الزكاة فيعفى من التسديد.²

ب. **خدمة جمع وتوزيع الزكاة:** الزكاة هي أحد أسس وثالث ركن من أركان الإسلام، وهي حق واجب للفقراء على الأغنياء وليس صدقة، كما ورد في الحديث النبوي الشريف: « بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً »، ولقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ﴾³، تتم عملية جمع الزكاة وتوزيعها من قبل المصارف الإسلامية، فإن مصرف ناصر الاجتماعي يعد أول مصرف مارس هذه العملية، حيث أنه قام بتكوين لجان شعبية تتولى مهمة جمع الزكاة وبذل كل وسعه في تنفيذ وإدارة هذه الفريضة، التي تعد الأكثر فاعلية في تحقيق الأهداف الاجتماعية للمصرف الإسلامي التي تبني من ورائها إرضاء الله تعالى.⁴

ت. **تنمية الموارد البشرية وتعميق استخدام التقنية:**⁵ إن نجاح المصارف الإسلامية في تنفيذ

استراتيجيات التطوير بكفاءة عالية بكافة محاوره، هو أمر مرهون بتوفير موارد بشرية عالية التأهيل معززة بأحدث التقنيات، ولمعرفة أبعاد تنمية الموارد البشرية وتعميق استخدام التقنية نسلط الضوء على النقاط التالية:

– **التعليم والتدريب والبحث والتطوير:** التعليم والتدريب والبحث والتطوير من أهم أركان نمو أي نظام، وهذا ينطبق على العمل المصرفي الإسلامي الذي مازال في مراحله الأولى وكما تعاني المصارف الإسلامية من نقص في العلماء الذين يتمتعون بمعرفة علمية بالفقه الإسلامي، إضافة إلى أن معظم مدراء

¹ عبد الله محمود بني يونس، " البنى الإرتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي "، ط1، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 237.

² سعود عبد الحميد، " البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 61.

³ سورة البقرة، الآية رقم 43.

⁴ عبد الرزاق رحيم الشمري، مرجع سابق، ص ص 307-308.

⁵ إخلاص باقر هاشم النجار، مرجع سابق، ص 147-151.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية لم يتلقوا التدريب الكافي في استخدام وسائل التمويل الإسلامي، وفي مجال التعليم بدأت بعض الجامعات في بعض الدول الإسلامية، لاسيما في الأردن، مصر، السعودية، باكستان وماليزيا، بتدريس بعض البرامج في الفقه الإسلامي؛ أما في مجال البحث العلمي لا نجد أيا من هذه المصارف ينفق ما يكفي من الأموال على البحث والتطوير، كما أن الجامعات الإسلامية التي تدرس الاقتصاد والمصارف الإسلامية لم تتلق المساعدات المالية اللازمة لانجاز البحوث العلمية المتخصصة، وتفتقر المكتبات إلى سلسلة زمنية مترابطة عن نشاطات المصارف الإسلامية ومؤشراتها المالية، وفي مجال التدريب فقد أنشئ في أوائل الثمانينات من القرن العشرين معهد للتدريب في قبرص، لكن أبوابه أغلقت، وتقوم بعض المصارف الإسلامية بعقد دورات قصيرة للعاملين فيها، إلا أن هذه الدورات لم تكن كافية.

– **السياسات اللازمة لتنمية الموارد البشرية:** يجب على المصارف الإسلامية تبني عدد من السياسات المتكاملة للوصول إلى النموذج المصرفي الفاعل، نذكر منها:

- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتخصيص نسبة محددة من أرباحها للاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها استثماراً للمستقبل؛
- دراسة إمكانية الاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية، والمصارف الكبرى لتدريب كوادرها المصرفية، على استخدام أدوات العصر الحديث، ولتعميق معرفتهم بتطبيقات التقنية المستخدمة في المصارف العالمية، وكيفية تطبيقها في المصارف الإسلامية؛
- وضع نموذج موضوعي لتقييم أداء العاملين في المصرف، يحتوي معايير عدة تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة المصرفية التي يعمل بها الموظف، ودوره في تحقيق هذه النتائج، مع ضرورة تحقيق التفاعل المستمر والمباشر بين الرئيس والمرؤوس بما يسمح بحسن التقييم.

– **تعظيم استفادة المصارف الإسلامية من التقنية الحديثة:** نوضحها في النقاط التالية:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تقنية المعلومات والاتصالات؛
- تنفيذ شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل مصرف وفروعه، بما يضمن سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء، وإجراء التسويات اللازمة عليها؛
- ضرورة تدعيم الجهات الرقابية بالكوادر وذوي الكفاءات اللازمة لمتابعة أعمال المصارف الالكترونية، نظراً لحداثة التعامل بتلك الخدمات؛

- الاستمرار في تدعيم وحدات الحاسب الآلي، لأن من أهم متطلبات نجاح الخدمات الالكترونية توفير أنظمة الحاسب (Hard ware & Soft ware)، القدرة على التكيف مع المنتجات الجديدة.

ثالثاً: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف التجارية بعمليات القروض والسلفيات لعملائها مقابل فائدة ربوية محددة مسبقاً، أما في المصارف الإسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والتي تتميز بالمرونة والوضوح في التعامل بشكل يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة في المصارف الإسلامية حيث تمثل العوائد أهم مصدر للأرباح.

سنتطرق فيما يلي إلى أهم الأدوات التمويلية التي اعتمدت عليها المصارف الإسلامية:

1. التمويل بالمراجحة:

أ. مفهوم المراجحة:

تعريف المراجحة لغة: مصدر مشتق من الربح، وهو الزيادة،¹ أو النماء في التجار، جاء في المصباح المنير: " وبعث المتاع واشترت منه مراجحة، إذا سميت لكل قدر من الثمن ربحاً".
اصطلاحاً:

عرفها الحنيفة: بأنها بيع بمثل الأول مع زيادة ربح.²

وعرفها المالكية بقولهم: أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحاً ما للدينار أو الدرهم.³

بيع المراجحة في الفقه أحد أنواع بيع الأمانة، حيث يكشف البائع للمشتري عن تكلفة المبيع ويتم الإنفاق بينهما على إضافة ربح محدد إلى هذه التكلفة.⁴

ب. شروط المراجحة:⁵

يشترط لصحة عقد بيع المراجحة ما يلي:

¹ أحمد الشرباصي، " المعجم الاقتصادي الإسلامي"، دار الجيل، بيروت، 1401هـ - 1981م، ص 415.
² علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، " بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع"، ط2، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 2003، ص .
³ محمد بن أحمد المعروف بابن رشد الحفيد، " بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، دار الفكر، .
⁴ جمال الدين عطية، " البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد، الاجتهاد، النظرية، التطبيق"، ط1، قطر، 1407هـ، ص 113.
⁵ حيدر يونس الموسوي، " المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية"، ب ط، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 50- 51.

- أن يكون الثمن الأصلي الذي تم به شراء السلعة من قبل البائع معلوما للمشتري، وإلا فإن عقد المراجعة فاسد والبيع غير صحيح؛
- أن يكون مقدار الربح معلوما للمشتري، سواء كان ذلك الربح مبلغ معين أو نسبة مئوية من سعر الشراء، بمعنى أن يحدد البائع صراحة الربح الذي يطلبه من المشتري؛
- أن يكون العقد الأول صحيحاً، أي مستوفياً لجميع شروط صحة العقد فإن كان فاسداً لم يجوز البيع؛
- أن يكون هناك تفريق بين التواعد والتبايع.

2. المراجعة للأمر بالشراء:

- تعريفها: هي اتفاق بين طرفين (المصرف والعميل) على أن تقوم المصرف بشراء البضاعة عقاراً أو غيره، ويلتزم العميل بشرائها من المصرف بعد ذلك، ويلتزم المصرف ببيعها له، وذلك بسعر عاجل أو آجل، تحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقاً.¹
- تتمثل أهمية المراجعة لأمر بالشراء في أنه يحقق أمرين رئيسيين هما:
- أنه يغطي جانباً من جوانب الحاجة التي يمكنه تحقيقها عن طريق الصيغ المعروفة في المعاملات المبحوثة في الفقه الإسلامي كالمضاربة والمشاركة، وذلك باعتبارهما من أبرز صيغ التمويل والاستثمار الحلال؛
 - أما الأمر الثاني الذي تحققه صيغة بيع المراجعة لأمر بالشراء، فإنه يتمثل في القلب العملي الذي يتمتع بالمرونة المناسبة لطبيعة العمل المصرفي المعاصر، وذلك ضمن إطار الالتزام بالضوابط الشرعية.²

3. التمويل بالمشاركة:

- تعد المشاركة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بعد عمليات المراجعة، حيث أنها تلاءم طبيعة المصارف الإسلامية فيمكن استخدامها في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

1

²سعود عبد الحميد، مرجع سابق، ص 86.

1.3. تعريف المشاركة: هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فهي بنسب حصص رأس المال.

2.3. أنواع المشاركات:

✓ **المشاركة الثابتة (طويلة الأجل):** وهذا يعني أن المصارف الإسلامية تشترك في مشروع تجاري محدد سواء كان مصنعا أو بناء أو مجالات استثمارية مختلفة أخرى، مع شخص أو أكثر عن طريق التمويل في مشروع مشترك، حيث يستحق كل شريك حصته في المشروع، ربح المشروع يتم احتسابه على أساس الخسائر والأرباح بعد نهاية كل سنة مالية.¹

✓ **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** الشراكة المتناقصة أو الشراكة المنتهية بالملكية هي نوع من أنواع الشراكة حيث يحق للشركاء استبدال ملكية المصرف للمشروع إما دفعة واحدة أو بالتقسيط حسب الشروط المتفق عليها وطبيعة المعاملة، وقد يفضل هذا النوع من قبل العديد من الباحثين الذين لا يريدون استمرار الشراكة.² ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

الصورة الأولى: أن يتفق المصرف مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة، بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو غيره.

الصورة الثانية: أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع، وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد، ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، عندما يسدد الشريك ذلك التمويل تقول الملكية له وحده.

الصورة الثالثة: يحدد نصيب كل شريك حصص أو أسهم يكون لها قيمة معينة ويمثل مجموعها الإجمالي قيمة المشروع أو العملية، وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عددا معيناً

¹ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، مرجع سابق، ص 486.

² محمود حسين الوادي، وآخرون، " النقود والمصارف "، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 202.

بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما وتزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكية كاملة.

✓ المشاركة المتغيرة: هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل

بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام.¹

3.3. شروط المشاركة:²

- يجب أن يكون رأس المال عملة معترف بها بشكل عام، ولكن لا يشترط أن تكون حصة الشركاء متساوية؛

- يجب أن يتم تحديد نصيب كل شريك في الربح، ولا يشترط تساوي حصة كل شريك مع الآخر في الربح، أما الخسارة فتوزع حسب نسبة مشاركة كل طرف في رأس المال إلا إذا وقعت بسبب تقصير أو إهمال من أحد المشاركين فيتحملها وحده؛

- أن يبنى عقد الشراكة على الوكالة والأمانة، حيث يكون كل شريك وكيلا عن الآخر وأميناً على ماله، وللقائم على إدارة العملية وتنفيذها نسبة محددة من الربح مقابل عمله؛

- أن يتم توزيع الربح بعد اقتطاع كافة المصروفات والتكاليف اللازمة لتقليب المال في دورة تجارية كاملة.

4. المضاربة:

تعد المضاربة نوع من أنواع الشركات في الفقه الإسلامي، أي المشاركة بين رأس المال والعمل.

1.4. تعريف المضاربة:

لغة: المضاربة: مفاعلة من ضرب، الضرب معروف.

يقال: ضربت ضرباً، إذا أوقعت بغيرك ضرباً باليد أو العصا أو السيف ونحوها، قال تعالى:

﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾³، ومنه ضرب الأرض بالمطر، وضرب الدراهم، اعتباراً

بضرب المطرقة، والضرب في الأرض، الذهاب فيها للتجارة وغيرها، وضربها بالأرجل، قال تعالى: ﴿وَإِذَا

¹ شلهوب علي محمد، " شؤون النقود وأعمال البنوك"، شعاع للنشر والعلوم، ط1، حلب، 2007، ص 1435.

² أمال لعمش، مرجع سابق، ص 46.

³ سورة الأنفال، الآية 12.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ¹، وضرب المثل، هو من ضرب الدراهم، وهو ذكر شيء يظهر أثره في غيره، قال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾²، ويقال للصف من الشيء، الضرب كأنه ضرب على مثال ما سواه من ذلك الشيء، و أ ضرب فلان عن الأمر، إذا كف.

اصطلاحاً: لقد تعددت التعاريف نذكر منها:

يمكن القول إنها عقد بين طرفين، يدفع فيه الأول مالا إلى الطرف الآخر ليتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما حسب ما اتفقنا عليه من نسبة، وهذا المعنى مشتق من المعنى اللغوي، فالضرب في الأرض: السفر فيها للتجارة.³

كما عرفها الحنيفة بأنها: عقد على شركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر.⁴

أما تعريف المالكية للمضاربة: أن يعطي رجل لرجل مال ليتجر به على جزء من ربح هذا المال.

ويمكن تعريف المضاربة بصفة عامة على أنها عقد بين طرفين يتفقان على أن يدفع أحدهما (صاحب المال) للآخر (المضارب)، مالا معيناً على سبيل الاتجار، مقابل تقسيم الربح بينهما إن وجد، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده، وهو ما أخذ به المشرع الجزائري عندما عرف صيغة المضاربة باعتبارها من منتجات الصيرفة الإسلامية في المادة 07 من النظام 02-20 على أنها عقد يقدم بموجبه مصرف أو مؤسسة مالية، المسمى (مقرض للأموال) رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.⁵ والمضاربة نوعين:⁶

✓ **المضاربة المطلقة:** هي المضاربة التي يقدم فيها صاحب المال المضارب كامل الحرية

بالتصرف في المال دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

✓ **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي يشترط فيها صاحب المال على المضارب شروطاً

محددة ومقبولة شرعاً يقيد بها المضارب للعمل ضمنها.

¹سورة النساء، الآية 101.

²سورة إبراهيم، الآية 24.

³محمد أحمد حسين، " المضاربة في المصارف الإسلامية"، دار الإفتاء الفلسطينية، رام الله- فلسطين، 1435هـ/2014م، ص 03.

⁴محمد خليفة الدناع، " المضاربة المشتركة في المصارف الإسلامية"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 26، 2003م، ص 02.

⁵عرورة فتية، " صيغ التمويل في البنوك الإسلامية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 03، الجزائر،

2021، ص 06.

⁶<https://mail.almerja.com> تم الإطلاع عليه يوم 2024/03/03، على الساعة 00:40.

5. الاستصناع:

الاستصناع صيغة تمويلية لها أهمية كبيرة في المصارف الإسلامية بحيث تسمح لها بالمساهمة في أشغال البناء والتركيب والانتهاه من أعمال الكبرى، كما أنها توفر حلاً بديلاً يتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي إلى تقنية التسيقات على الصفقات العمومية بموجب أسلوب الاستصناع المزدوج.

1.5. تعريف الاستصناع:

لغة: مصدر استصنع الشيء ودعا إلى صنعه، أي طلب الصنع، وهو عمل الصانع في حرفته. الاستصناع في اصطلاح الفقهاء: هو طلب العمل من الصانع في شيء خاص لقاء عوض معلوم.

والاستصناع هو عقد على بيع شيء موصوف بالذمة، يكون فيه الثمن حالاً و المبيع مؤجلاً، أي يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف معينة لقاء ثمن معين.

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استصنع خاتماً، كما جاء في حديث عن أنس بن مالك: « أنه رأى في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق (فضة) يوماً، ثم إن الناس اصطنعوا خواتيم من ورق فلبسوها ». ¹ ولكن اختلفت المذاهب الفقهية في جواز بعض صورته.

إن تطبيق الاستصناع في المصارف الإسلامية يتم من خلال توسط المصرف بين طرفين هما عمل المصرف وهو (طالب الصنعة) والمنفذ الفعلي لعملية التصنيع وهو (الصانع) والذي يكون مقاولاً أو مصنعا، حسب نوع السلعة المطلوب صنعها.

2.5. شروط عقد الاستصناع: ² يشترط توافر مايلي:

- أن يكون المعقود عليه معلوماً ببيان جنسه ونوعه وقدره؛
- أن يكون الاستصناع مما يجري فيه التعامل بين الناس؛
- يشترط في عقد الاستصناع بيان مكان تسليم المبيع إذا كان يحتاج إلى حمل ومصاريف نقل، وكذلك يشترط بيان الأجل تسليمه وذلك لمنع التنازع بين الصانع والمستصنع؛

¹ صحيح البخاري (533)، المجلد الأول، ، كتاب لباس، باب: خاتم الفضة، جمعية البشرى الخيرية للخدمات الإنسانية والتعليمية، باكستان، 1437هـ/2016م، ص 2633.

² حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 55.

- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تجزئته إلى أقساط معلومة لآجال محددة.

6. التمويل بالإجارة:

1.6. تعريف الإجارة: هي عبارة عن اتفاق بموجبه المصرف (المؤجر) بشراء أو إنشاء أحد الأصول بغرض تأجيله وفقا لطلب العميل (المستأجر) وبناء على وعد من العميل باستئجار الأصل لمدة محددة وسداد أقساط الإيجار، كما يعرف أيضا أنه عقد معارضة على تملك منفعة بعوض، والإجارة مشروعة بالكتاب والسنة.

ففي الكتاب، لقوله تعالى على لسان بنت سيدنا شعيب في حق سيدنا موسى عليه السلام:

﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾¹.

أما في السنة: لقوله صلى الله عليه وسلم: « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره ». رواه البخاري.

يتم تطبيق عقد الإيجار في المصارف الإسلامية كما يلي:

- يتقدم المتعامل للمصرف بطلب استئجار أصل معين بعد أن يشتريه المصرف ويدفع ثمنه ويحدد المتعامل في هذا الطلب الأصل الذي يريد أن يستأجره ومدة التأجير؛
- يتم توقيع عقد الإيجار بين المصرف الإسلامي والمتعامل بالشروط المتفق عليها.

2.6. أنواع الإجارة: ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

- ✓ **التأجير التمويلي:** وفيه يقدم المصرف خدمة تمويلية فهو هنا عمل من أعمال الوساطة المالية عن طريق شراء أصل يؤجر للعميل خلال مدة تساوي العمر الاقتصادي للأصل تقريبا، وهنا يفضل بين الملكية القانونية التي هي من حق المصرف والملكية الاقتصادية التي هي من حق المستأجر، ومن صورته احتفاظ المؤجر بالقيمة المتبقية من الأصل وبيعه إلى طرف ثالث عند بداية الفترة المحددة.
- ✓ **التأجير التشغيلي:** وفيه يقوم المؤجر بتشغيل وصيانة وتسويق الآلات وغيرها من الأصول بشرائها لغرض تأجيرها لمدة معينة وبدفعات إيجارية وشروط مغرية، ويتحمل المؤجر أتعاب ملكية الأصل من حيث التأمين والتسجيل والصيانة وتفاوت مدة الإيجار بين (ساعة واحدة) و (عدة أشهر)، ويتحقق الربح هنا من خلال استرداد الأصل بعد انقضاء مدة الإيجار وإعادة تأجيله للمدة تلو الأخرى حتى يتم امتلاك الأصل أو بيعه كخردة.

¹سورة القصص، الآية 26.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المطلب الأول: عموميات حول الأداء

أولاً: مفهوم الأداء

يعد مصطلح الأداء من بين المصطلحات صعبة الإحاطة والتحديد والتعريف الدقيق، ويرجع الاختلاف فيه إلى تباين وجهات نظر الباحثين حول مفهوم الأداء.

تعريف الأداء:

الأداء لغة:

أدى الشيء: قام به، والدين: قضاؤه، و الصلاة: قام بها لوقتها، والشهادة: أدلى بها، وإليه الشيء: أوصله إليه .

الأداء: التأدية والتلاوة.¹

أصل الأداء من اللفظة اللاتينية Performare ومنها اشتقت اللفظة الإنجليزية Performance

والتي تعني انجاز العمل و تأديته.

الأداء اصطلاحاً: تعددت تعاريف الأداء، فمنهم من عرفه على أنه " المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى بلوغها " .

هذا التعريف يتماشى مع آراء العديد من الباحثين الذين ركزوا على الأداء، من حيث تحقيق الأهداف ونسبة الوصول إليها.

كما وضع كلا من Miller and Bromiley الأداء على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها،² من خلال هذا التعريف تم حصر الأداء في مفهومين رئيسيين يرتبطان به عموماً وهما الفعالية والكفاءة.

وعرف Peter Drucker: الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية و الديمومة، بتحقيق التوازن بين رضا المساهمين و العمال،³ يشير هذا التعريف إلى هدف المؤسسة الأساسي و المتمثل في البقاء

¹مجمع اللغة العربية، " المعجم الوسيط"، ط 4، ج 1، مكتبة الشروق الأولية، مصر، 2004، ص 10.

²Miller Kent and Bromiley philip, Strategic risk and corporete performance: an Analysis of alternative risk mzasures, Academy of Management Journal, VOL33No(04), 1990,p759.

³Peter Drucker, People and performance, Harvard Business School press, 2007,p23.

والاستمرارية، من خلال المستويات المقبولة للأداء المترجمة في شكل مردودية وهو ما يساهم في خلق الثروة و القيمة.

تعريف الأداء حسب D.Kaisergruber et J. Handrieu: يعبر الأداء حسب هذين الكاتبين عن " إصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين"¹، نستخلص من هذا التعريف أن الأداء مرتبط بالعمل الاجتماعي و المعرفة، مما يؤدي إلى اكتساب القبول الاجتماعي للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، بالإضافة إلى الشرعية الاقتصادية.

يتمثل الأداء في الفرق بين القيمة المقدمة للسوق V ومجموع القيم المستهلكة C_i وهي تكاليف مختلفة الأنشطة، فبعض الوحدات (مركز التكلفة) تعتبر مستهلكة للموارد، وتسهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، و الأخرى تعتبر مركز ربح، وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد وتساهم في الأداء الكلي للمؤسسة. إذا يمكن أن نترجم ما جاء في التعريف أعلاه في المعادلة التالية:

$$\text{الأداء الكلي للمؤسسة} = \text{هامش مراكز الربح} - \text{تكاليف مراكز التكلفة}$$

ثانيا: مكونات الأداء

يتكون مفهوم الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية و الكفاءة، أي أن المؤسسة تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين عاملي الفعالية و الكفاءة وتسيرهما بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهومين هذين العاملين:

1. **الفعالية (efficiency):** يرى الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة لمراقبة التسيير في المؤسسة، وذلك على أساس أن الفعالية هي المعيار الذي يعكس درجة تحقيق الأهداف المقررة. ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المفكرون الكلاسيكيون اعتقدوا أن الفعالية - حسب رأيهم - تقاس بمقدار الأرباح المحققة، وعليه سنقوم بتحليل هذا المصطلح.

أ _ تعريف الفعالية حسب **Vincent Plauchet**: يرى هذا الكاتب إلى الفعالية على أنها

القدرة على تحقيق النشاط المتوقع والوصول إلى النتائج المتوقع².

¹Ph. Lorrino, comptes et récits de la performance, Editions d'organisation, Paris, 1996, p p47_48.

²Vincent Plauchet, Mesure et amélioration des performances industrielles, tome 2 Université Pierre Mendés France, France, 2005, p6.

ب- تعريف الفعالية حسب **Walker et Ruibert¹** : توحى وجهة نظر هذين الكاتبين أن الفعالية مرتبطة بالأهداف والإستراتيجية للمؤسسة وبالتالي فالفعالية حسبهما تتجسد في: " قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة في زيادة المبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسين".

ونستنتج مما سبق أن الفعالية تعني القيام بالأشياء الصحيحة، ومن ناحية أخرى، يمكن أيضا ربط الفعالية بمخرجات المؤسسة، حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخطط لها.

وعليه فإن الفعالية تقاس وفق المعادلة المبسطة على النحو التالي:

$$\text{الفعالية (نسبة)} = Rm \div Rp \times 100$$

Rm: قيمة المخرجات الفعلية.

Rp: قيمة المخرجات المتوقعة.

إذا نستنتج مما سبق أن مصطلح الفعالية يتعلق بدرجة بلوغ النتائج، أي الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، وهي في الوقت نفسه ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف. وعليه يمكن القول بأنه كلما كانت النتائج المحققة (أي ما تم تحقيقه من أهداف) أقرب من النتائج المتوقعة (أي الأهداف المسطرة) كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية، والعكس صحيح.

2. الكفاءة (Efficiency): يتميز مصطلح الكفاءة مثل معظم المصطلحات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بعدم الاتفاق بين الكتاب والباحثين حول تعريفها. ولذلك ليس من المستغرب أن نجد تقاطعا بين هذا المصطلح وبعض المصطلحات الأخرى المستخدمة في العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، مثل: الإنتاجية، المردودية، الأمثلية،... إلخ.

أ- تعريف الكفاءة حسب **Vincent Plauchet** : الكفاءة تعني القدرة على القيام

بالعمل المطلوب بقدرات قليلة و بأقل تكلفة .²

¹الشيخ الداوي، " تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء "، مجلة الباحث، العدد07، جامعة الجزائر، 2009-2010،ص 219.
²Vincent plauchet, Op-cit, 2005, p7.

نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة ترتبط بتحقيق المطلوب بشرط تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى (أي استعمال مدخلات أقل)، كما تعرف الكفاءة أيضا على أنها: " الاستعمال الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر كبير".

ب- تعريف الكفاءة حسب **Welker et Ruckertsz**:¹ الكفاءة هي: " قدرة مردودية المؤسسة ". يقصد بهذا التعريف أن الكفاءة هي مقياس للمردودية في المؤسسة. أي استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.

وتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم النتائج مع تدنية التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية²:

$$\text{الكفاءة} = Rm \div Mr$$

Rm: المخرجات.

Mr: المدخلات.

ثالثا: أنواع الأداء

كما ذكرنا سابقا أن الأداء من بين المصطلحات صعبة الإحاطة، وذلك نتيجة عدم وجود اتفاق حول الأداء. وتعددت تصنيفات الأداء وهذا ما طرح ضرورة اختيار معايير لتحديد مختلف الأنواع، وكل معيار تنطوي ضمنه أداءات محددة ويمكن إبراز أهم هذه المعايير في:

✓ حسب معيار الشمولية: يندرج ضمنه:³

- الأداء الكلي (الشامل): عرفه David بأنه نتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعية، فالأداء هو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها، ففي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة لأهدافها الشاملة (كالبقاء، الاستمرارية، النمو، التوازن، ...).

¹ الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص 220.

² محمد وائل القيسي، " الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008"، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 49.

³ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محمد منصور الغالبي، " أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، ط 1 ج 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 39.

- **الأداء الجزئي:** هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، فالنظام التحتي يسعى لتحقيق الأهداف الخاصة به. ومن خلال تحقيق النظام الفرعي لأهدافه يتحقق الأداء الكلي.

✓ حسب معيار الطبيعة: ¹

- **الأداء الاقتصادي:** إن الدور التنموي للمؤسسات العمومية يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات، حيث أن المشاركة في الجهود التنموية هي المبررات الأساسية لنشوء المؤسسات العمومية، ويتمثل الأداء الاقتصادي للمؤسسات في الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية وقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة التي تساهم في تحريك كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة وتخصيصها على نحو يكفل إشباع الحاجات المجتمعة والأهداف المرتبطة بها وتعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي في علاقاته الاقتصادية مع الدول الأخرى.
- **الأداء الاجتماعي:** يتجسد الأداء الاجتماعي في مدى نجاح المؤسسة في تحقيق هدفها الأساسي والذي يتمثل في الحاجات العامة للمجتمع من خلال تقديم خدمات تتميز بالاستمرار والانتظام وتحقيق النفع العام لأفراد المجتمع.
- **الأداء التكنولوجي:** تعد التكنولوجيا من بين مصادر الأفضلية التنافسية والتميز في الأداء، لذا فإن الأداء التكنولوجي يرتبط بمدى كبير بامتلاكها ومدى تطورها لذلك تكون الأهداف التكنولوجية ضمن الأهداف المحددة في إستراتيجية المؤسسة.
- **الأداء الإداري:** يتضمن هذا الجانب الخطط والسياسات والإجراءات التي تحددها وتنفذها المنظمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام النماذج والأساليب العلمية من خلال اختيار أفضل البدائل بعناية لتحقيق الأهداف المعلنة كما تستخدم أيضا لتطوير هذا الجانب، بالإضافة إلى الاستفادة من تشخيص السياسات لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

✓ حسب معيار المصدر: يوجد نوعان هما:

- 1 **الأداء الداخلي:** يتكون هذا الأداء من ثلاث أنواع جزئية وهي تتمثل حسب Bernard في: ²

¹ عادل بومجان، " تاهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية "، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 52.

²B. Martory, " Contrôle de gestion social, 9ème édition, Librairie Vuibert, Paris, 2018, p236.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

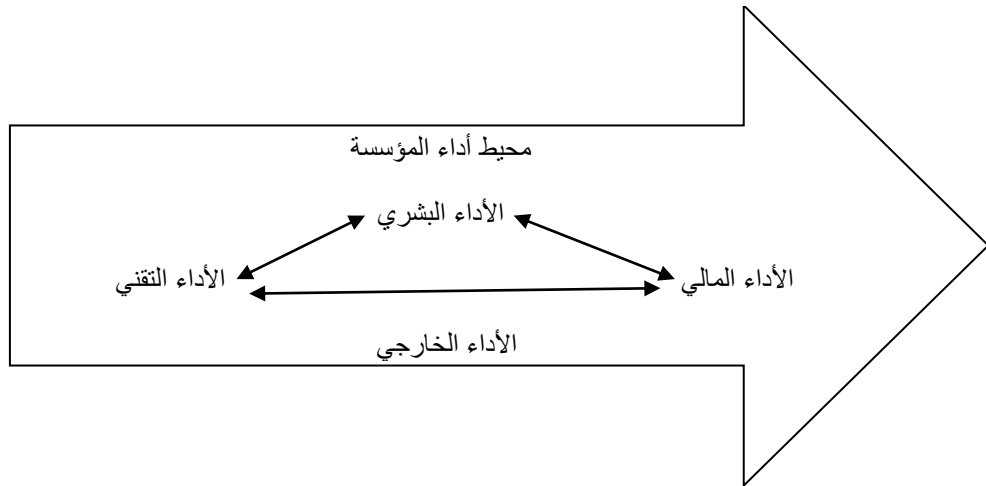
1-1- الأداء البشري: يتمثل في أداء الأفراد وهو أداء موظفي المنظمة بغض النظر عن مناصبهم ومستوى وظائفهم (التنفيذيين، المشرفين، المديرين المتوسطين، القادة الكبار)، ويعتبر أداء الأفراد (الأداء البشري) المصدر الحقيقي لخلق وتعزيز الميزة التنافسية، لأن الأداء المتفوق يعتمد في المقام الأول على قدرة المؤسسة على توفير أنواع محددة من الموارد البشرية.

1-2- الأداء المالي: يصف الأداء المالية مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها وتعتبر نسب التحليل المالي ومؤشرات التوازن من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

1-3- الأداء التقني: يتمثل في قدرة المؤسسة على استخدام واستغلال تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية وكذلك صيانتها، وتعتبر كمية الإنتاج ونسبة استعمال الطاقة الإنتاجية من أبرز مؤشرات هذا الأداء.

2- الأداء الخارجي: وهو الأداء الناتج عن مجموع التطورات والتغيرات الخارجية الناتجة عن المحيط، ويتحقق هذا الأداء من خلال استجابة المؤسسة لهذه التطورات الخارجية والقدرة على سبقها، فهذه التغيرات تؤدي إلى تغيير حتمي في مسار المؤسسة، ولذلك يتعين عليها المتابعة المستمرة والمباشرة حتى يمكن إدراك أثرها على الأداء، فنجاح المؤسسات أو فشلها يتوقف على قدرتها على خلق درجة عالية من التلاؤم بين أنشطتها وبين البيئة التي تنشط بها.¹ ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): الأداء الداخلي والخارجي



الفائض الإجمالي

¹إسماعيل السيد، " الإدارة الإستراتيجية "، مركز التنمية الإدارية، مصر، 1998، ص 87.

Source: Bernard Martory, op-cit, p154.

✓ حسب المعيار الوظيفي: ينقسم الأداء حسب هذا المعيار على أساس الوظائف التي تمارسها المؤسسة:¹

- أداء الوظيفة المالية: يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد التزاماتها.
- أداء الوظيفة الإنتاجية: يتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة وجودة عالية مع تدنية التكاليف.
- أداء وظيفة البحث والتطوير: تتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على عدة مؤشرات منها التوزيع وقدرة المنظمة على إنتاج منتجات جديدة، كما لها القدرة على الاختراع والابتكار.
- أداء وظيفة الأفراد: يتكون أداء الفرد من أداء مختلف الأنشطة والمهام التي يتكون منها عمله والقدرة على إنجازها وأداء مهامه بنجاح.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته

يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا للأداء التشغيلي، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة مبنية على مؤشرات مالية لتعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للبنك، ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال استخراج معلومات من القوائم المالية ومصادر أخرى، بحيث يمكن استخدام هذه المؤشرات من قبل المنظمات لتقييم الأداء المالي. ومن خلال هذا المطلب حاولنا الإحاطة بمفهوم الأداء المالي من خلال التطرق إلى أبرز التعاريف.

¹Morcel Laflame, Le Management: Approche Systémique, Geatan Morin Editeur, 3ed canada, 1981,p356.

تعريف الأداء المالي:

الأداء المالي هو مقياس مدى قدرة وكفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد الإيرادات، ويستخدم هذا المصطلح أيضا كمقياس عام للصحة المالية الشاملة للشركة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن استخدامه لمقارنة شركات متشابهة في نفس الصناعة أو مقارنة الصناعات أو القطاعات التي تم تجميعها.¹

يعرف الأداء المالي بأنه: " أداة إستراتيجية هامة تمكن المؤسسة من تحديد مستوى الأداء الكلي والمعبر عن ميادين الأداء التالية: الأداء التشغيلي، الأداء المالي، الفاعلية التنظيمية "².

كما يعرف أيضا بأنه: " التغيرات المالية التي تكون الهيكل المالي للشركة لفترة زمنية سابقة في وظائف المنظمة بالاعتماد على المؤشرات المالية لمعرفة وضع المنظمة ومقارنته مع المنظمات الأخرى العاملة في نفس القطاع "³.

حيث يرى الخطيب أن: " الأداء المالي يمثل قدرة الشركة على تحقيق أهدافها المالية ويعتبر الركيزة الأساسية في دعم الأعمال المختلفة التي تقوم بها الشركة، يتم التعبير عن الأداء المالي للمؤسسة من خلال المؤشرات المالية كالربحية والسيولة وغيرها " .⁴

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها إسقاط مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي تستخدم هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت.⁵

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا القول أن الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي للمؤسسة أو جانب معين من أداء أسهمها في السوق المالي.

¹ أم للأعمال، " الأداء المالي "، <https://www.meemapps.com>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/02/13، على الساعة 18:39.
² عبد الرزاق خضر حسن، " علاقة وأثر الأداء البيئي بالأداء المالي "، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 11، بغداد، 2014، ص 217.

³ S.M. Sohrab Uddin, Yasushi Suzuki, " Financial Reform, Ownership and Performance in banking industry: The case of Bangladesh ", International Journal of Business and Management, Vol.6, No.07, 2011, p 28.

⁴ محمد محمود الخطيب، " الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات "، دار الحامد، عمان، 2009، ص 45.
⁵ عبد الله بن سليمان الباحث، " الأثار الإقتصادية للتورق المصرفي المنظم "، بحوث المؤتمر السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، غرفة الصناعة والتجارة، دبي- الإمارات العربية المتحدة، المجلد الرابع، 2005، ص 1251-1255.

أهمية الأداء المالي: 1

تكمن أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبما يخدم مستخدمي التقارير المالية الذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يقدمها الأداء المالي، من أجل اتخاذ قرارات عقلانية.

كما تبرز أهمية الأداء المالي، خاصة عند متابعة عمل المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهها في الاتجاه الصحيح، وتحديد المعوقات واقتراح الإجراءات التصحيحية، وترشيد القرارات الاستثمارية وفق المبادئ العامة لأهداف المؤسسة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين مايلي:

- يستطيع المستثمر متابعة نشاط الشركة وطبيعته ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية...؛

- يمكن المستثمر من القيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم والدور الأساسي للأداء المالي هو توفير معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة؛

- تقييم سيولة المؤسسة؛

- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛

- تقييم مديونية المؤسسة.

¹حابي أحمد، زبيدي البشير، " دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي"، مجلة المناجير، العدد02، جامعة الجزائر، جامعة الوادي، ص72.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته والمؤشرات المستخدمة فيه

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي لابد من الإشارة لمفهوم تقييم الأداء.

1- تعريف تقييم الأداء: يعتبر تقييم الأداء شكل من أشكال الرقابة ويعتمد على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف تحديد مدى تحقيق أهداف وحدات العمل في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.¹

ويمكن تعريف تقييم الأداء بأنه عملية يقصد بها إعطاء ظاهرة معينة أو أي شيء مادي محسوس أو سلوك شخص قيمة محددة عن طريق استخدام الأدوات الموضوعية الدقيقة أو الرجوع إلى معايير ثابتة، غالباً ما تكون نتيجة تجريب طويل.²

2- تعريف تقييم الأداء المالي:

هو تقديم حكم ذا قيمة حول إدارة الموارد المالية والمادية للمؤسسات ومدى إتباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة منه على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين الموارد المستخدمة والنتائج. مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.³

يبدأ تقييم الأداء المالي بقياس النتائج المالية ثم تحليل الجوانب المالية للشركة سواء المتعلقة بالتمويل أو الاستثمار، بغرض التوصل إلى نقاط القوة والضعف، كما يعمل على اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة لتحسين المركز المالي للشركات.⁴

¹ حمزة محمودي الزبيدي، " التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفضل)"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 81.
² كامل أبو ماضي، " بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية"، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، فلسطين، قطاع غزة، 2018، ص 25.
³ خنفرى خيضر، بورنيسة مريم، " دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية"، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس، 38.
⁴ محمد عبد الحميد أحمد الامبابي، " نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة المصرية والتنبؤ باتجاه أسعار الأسهم"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 29، جامعة الأزهر، 2019، ص 640.

كما يعرف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة.¹

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وإن تم تحديدها من قبل إدارة المؤسسة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المحققة فعليا والمستهدفة خلال مدة زمنية معينة.²

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق؛
- تقييم الأداء المالي يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ؛³
- يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناتج المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه؛⁴
- على المستوى المالي فإن تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية

¹تومي إبراهيم، ربيع المسعود، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021، ص 602.

²حجاج نفيسة، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي"، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص 18.

³حبابي أحمد زبيدي البشير، "دور حكومة الشركات في تحسين الأداء المالي"، مجلة المناجير، العدد 02، جامعة الجزائر 3/ جامعة الوادي، ص 76.

⁴زاهر صبحي بشاق، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية"، درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 1433هـ، 2011م، ص 21.

للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار؛¹

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات؛²
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون ومشكل العسر المالي وبذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل.

ثالثاً: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي نحتاج إلى مجموعة من المؤشرات المالية وذلك بهدف تشخيص الوضعية المالية، تنقسم هذه المؤشرات إلى قسمين:

1- المؤشرات التقليدية:

تضم المؤشرات التقليدية مجموعة من النسب والتي تتمثل في:

1-1-1- نسب السيولة: فهي النسب التي تقيس قدرة الشركة على المدى القصير على دفع الالتزامات

المستحقة وتلبية الاحتياجات غير المتوقعة مقابل النقد حيث أن المقرضين على المدى القصير، مثل أصحاب البنوك هم المهتمون بصورة خاصة في تقييم السيولة،³ وتتمثل في:

1-1-1-1- نسبة التداول: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها

التداولية والتي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المتداولة لخصوم (ديون قصيرة)}}$$

¹حجاج نفيسة، مرجع سابق، ص 18- 19 .

²صافية بومصباح، " تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية "، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج- الجزائر، 2021، ص 222.

³مصطفى محمد جاسم محمد السندي، " أثر الاندماج على الأداء المالي "، رسالة الماجستير، جامعة مؤتة، العراق، 2015، ص 45.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

إن ارتفاع هذه النسبة يعني استقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائنين قصيري الأجل بينما الارتفاع الكبير لهذا المؤشر قد يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة في حجم المخزون السلعي لديها وارتفاع قيمة حسابات الذمم المدينة.

1-1-2- نسبة السيولة السريعة: وتسمى بالنسبة المختصرة والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول ماعدا المخزون، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة-المخزون)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (2/1)، حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل نصف دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية للمؤسسة.¹

1-1-3- النسبة النقدية: تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النسبة النقدية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يمثل مؤشر على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكديس أموال المؤسسة دون استخدامها، وبالتالي يجرم المؤسسة من فرصة استغلالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة.²

¹ منير عوادي، " دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "، شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص ص 76-77.

² مصطفى عوادي، منير عوادي، " مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي "، مجلة التحليل والإستشراف الإقتصادي، العدد 02، جامعة الوادي، تيبازة، 2012، ص 360.

1-1-4- نسبة صافي رأس المال العامل: يقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة التي تمتلكها المؤسسة، أما الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فيطلق عليه ما في رأس المال العامل الذي يحقق لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع بها الديون قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{إجمالي الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل} = \text{صافي رأس المال العامل} \div \text{الديون قصيرة الأجل}$$

وهذه النسبة تمثل هامش أمان، ولا يعطي لها معيار مقارنة، غير أن استقرارها يشير إلى الحدود الإقتصادية التي تم استعمال الديون قصيرة الأجل كمصدر تمويل، في المقابل الاستخدامات قصيرة الأجل كاستخدام والمصدر للسيولة يغطيها في آجال استحقاقها. يعتبر ارتفاع صافي رأس المال العامل، كما أنه إذا كان مساويا للصفر يعني أن نسبة التداول مساوية للواحد الصحيح.¹

1-2-2- نسبة الربحية: تقيس نسب الربحية مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء أنشطة، كما أنها تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

1-2-1- العائد على الأصول (ROA): يبين هذا المعدل نسبة الربح المحقق على كل دينار مستثمر في الأصول، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹باصور رضوان، " دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات"، شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، ص ص 114-115.

وبشكل عام كلما ارتفع معدل العائد على الأصول دل ذلك على كفاءة إدارة واستثمار الشركة لأصولها.¹

1-2-2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROA): يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما

يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك، وتمثل تلك الأموال في

رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات، ويحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على

المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة في الحالات التي تزيد فيها الأرباح.³

1-2-3- معدل هامش الربح (PM):⁴ يعتبر من مقاييس الربحية الرئيسية، يقيس قدرة كل

وحدة نقدية من الخدمات المقدمة أو المستثمرة على تحقيق الربح، ويعكس مدى الكفاءة

في إدارة ومراقبة التكاليف.

يمكن تحليل العائد على الأصول إلى هامش الربح لمنتج البنك ومنفعة الأصول كما يلي:

$$PM = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

حيث يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على السيطرة على النفقات، وكلما كبر هامش الربح يدل

ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات.

1-3- نسب المردودية: المردودية هي النتائج المحققة من طرف المؤسسة في فترة معينة من الزمن من

خلال استخدام وسائل مالية ومادية ملائمة لذلك، ومدى مكافأة هذه الوسائل من خلال

الفترة المعينة من النشاط.

¹ زرقون محمد، صليحة حجاج وآخرون، " دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 217.

² عمر بوجمعة، " تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية"، شهادة الماجستير، جامعة جيجل، 2013/2014، ص 126.

³ عمر بوجمعة، المرجع نفسه، ص 131.

⁴ ميمونة داودي، " كفاءة البنوك التقليدية والإسلامية من حيث العائد والمخاطرة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جامعة وهران 2، 2021، ص ص 778-779.

1-3-1 **المردودية الاقتصادية:** تعبر عن مدى أداء الأصول الاقتصادية للمشروع، وتعرف بأنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية ومجموع الأصول المستعملة للحصول عليها، كما تعبر عن كفاءة استعمال الموارد المتاحة من طرف القائمين على المشروع أو المؤسسة خلال فترة معينة بغض النظر عن طريق التمويل. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$RE = \frac{REC}{AEC}$$

RE: المردودية الاقتصادية.

AEC: الأصول الاقتصادية. REC: النتيجة الاقتصادية.

وتعكس المردودية الاقتصادية قدرة المؤسسة (أو المشروع) على توليد الربح باستخدام أصولها الاقتصادية، أي أنه كلما ارتفعت نتائج المشروع إيجاباً كلما دل ذلك على كفاءتها في استغلال أصولها.¹

1-3-2 **المردودية المالية:** تعرف أيضاً بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة ويشمل في مكوناتها جميع العناصر والحركات المالية، كما تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال الأموال المقدمة من طرف المساهمين. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$RCP = \frac{RNET}{CP}$$

RCP: المردودية المالية.

RNE: النتيجة الصافية.

CP: الأموال الخاصة.

¹سعید رحیم، زینب خلدون، "دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الإسلامية"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، جامعة البويرة، 2018، ص ص 58-59.

الجدول رقم (1): تقييم معدلات المردودية المالية

التقييم	معدل المردودية
لا توجد مردودية مالية	$RCP \geq 0\%$
مردودية مالية ضعيفة	$0\% \leq RCP < 5\%$
مردودية متوسطة	$5\% \leq RCP < 10\%$
مردودية مرتفعة ومرضية	$RCP \leq 10\%$

المصدر: صويلح سلوى، "أثر الرافعة في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الاقتصادية"، شهادة الماجستير، جامعة محمد

الصادق بن يحيى، جيجل، 2018/2017، ص ص 36-37.

4-1- نسب النشاط:

الجدول (2): نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	المدلول
- معدل دوران الحسابات المدينة - مدة التحصيل من الزبائن	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$ $\frac{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}{360}$	يمثل متوسط عدد مرات تحصيل الأزمنا المدينة خلال السنة ويوضح نوعية الأرصدة المدينة ومقدرة المؤسسة على تحصيلها وعموما فإن معدل الدوران المرتفع جيد إلا أنه قد يكون ذو دلالة على إتباع سياسة ائتمانية شديدة.
- معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردين) - مدة تسديد الموردين	$\frac{\text{المشتريات}}{\text{موردو المخزونات} + \text{أوراق الدفع}}$ $\frac{\text{معدل دوران الموردين}}{360}$	تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

الفترة المعينة.		
توضح هذه النسبة عدد المرات التي تم فيها تحويل الأصول إلى رقم أعمال.	<u>رقم الأعمال</u> إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد الأعمال.	<u>رقم الأعمال</u> الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
يشير معدل دوران الأصول إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.	<u>رقم الأعمال</u> الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعويمة، " أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة ثواب، مجلة الدراسات المالية المحاسبية، المجلد 12، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021، ص 116.

2- المؤشرات الحديثة: تتمثل فيما يلي:

2-1- القيمة الاقتصادية المضافة:¹هي مقياس لانجاز الربح الحقيقي حيث يرتبط بتعظيم ثروة الملاك على مدى الزمن وهو الفرق بين صافي الربح المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض. وتعرف أيضا بأنها: " الربح الاقتصادي الكلي "، بمعنى أنها ليست النتيجة

¹ناصر بن سنة، يوسف قاشي، " دراسة قدرة مؤشر القيمة السوقية لأسهم المؤسسة "، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، جامعة قسنطينة، 2021، ص 214- 216.

المحاسبية الصافية التقليدية ولكنها لفائض الناتج بعد طرح التكلفة الأموال الإجمالية بما فيها الأموال الخاصة. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$EVA = (ROIC - WACC) \times IC$$

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

ROIC: العائد على رأس المال المستثمر.

WACC: التكلفة المرجحة لرأس المال.

IC: رأس المال المستثمر.

إذا كانت:

$EVA > 0$: ففي هذه الحالة يمكن القول أن المنشأة ناجحة ويكون هناك زيادة في ثروة الملاك وبالتالي يكسبون أكثر أصل الاستثمار.

$EVA = 0$: فهذا يعني أن المنشأة أنتجت بقدر ما استثمرت من أموال.

$EVA < 0$: فهذا يعني تآكل في ثروة الملاك.

2-2- القيمة السوقية المضافة (MVA):¹ تعد القيمة السوقية المضافة أداة استثمارية تمثل الفرق بين القيمة السوقية للشركة وبين قيمتها الدفترية، كما يمكن القول أنها الفرق بين القيمة الاقتصادية للشركة والقيمة الإجمالية لأموال المستثمرين، حيث تحسب لمجموعة من السنوات وهي تمثل سلسلة تاريخية لمجموعة القيم الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة (EVA). وتحسب بالعلاقة التالية:

$$MVA = MV - CI$$

MVA: القيمة السوقية المضافة.

¹ خميسي قايدي، " قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية النشطة في الجزائر باستخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة "، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 02، جامعة برج بوعريريج، 2021، ص ص 393-394.

MV: القيمة السوقية للشركة.

CI: رأس المال المستثمر.

- إذا كانت القيمة السوقية للشركة أكبر من قيمة رأس المال فهذا يعني أن الشركة تخلق قيمة لحملة الأسهم أما إذا كانت أقل من قيمة الرأسمال المستثمر فهي تدمر القيمة.
- إذا كانت القيمة السوقية المضافة (MVA) إيجابية فقد أضافت للشركة قيمة، وإذا كانت سالبة سيؤدي ذلك لانخفاض في قيمة الشركة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة عليه

مفهوم تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

يعتبر تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية عملية أساسية لاستمرار نشاط المصرف وتوجيهه نحو المسار الصحيح والأفضل في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي. وهو مجموعة من الإجراءات التي تقارن النتائج التي يحققها النشاط مع أهدافه المعلنة لبيان مدى توافق تلك النتائج مع الأهداف وبالتالي تقدير مستوى فعالية أداء النشاط، كما تقاس عناصر مدخلات الأنشطة ومقارنتها بمخرجاتها، ودراسة طرق تنفيذها للتأكد من أن تنفيذ الأنشطة يتم ضمن الضوابط المشروعة، وتحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة وعبء إلى حد ما. بينما تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يشير تقييم الأداء في المصارف الإسلامية إلى عملية تقييم مدى فعالية وكفاءة هذه المصارف في تحقيق أهدافها.

كما يمكن القول أن تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، هو العملية المخططة والمدروسة والشفافة التي تقوم بها جهات ذات تخصص مهني وفني وبدرجة معقولة من الخبرة للتحقق من نتائج أداء المصرف وأنشطته ضمن أسس ومعايير موضوعية تتميز بالمهنية والدقة وعرضها على أصحاب أو الهيئات المهنية المختصة أو الرأي العام والمجتمع.¹

¹ليونس إبراهيم التميمي، " الإدارة الإستراتيجية في المصرف الإسلامي (كفاءة استخدام الموارد بين المنهج والممارسة)"، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص 413.

العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تتصف بالحيوية والتغيرات الشاملة و المتسارعة، كما تميل هذه المصارف إلى الحصول على سيولة أعلى وربحية أقل مقارنة بالمصارف التقليدية. وتشمل العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مؤشرات السيولة والربحية والنشاط والتسويق، ومن خلال هذا توجب علينا تحديد بعض العوامل المؤثرة على أداء هذه المصارف نميز منها عوامل تنظيمية (العوامل الداخلية)، وعوامل بيئية (العوامل الخارجية)،

وذلك من خلال النقاط التالية :¹

1. العوامل التنظيمية:

يقصد بالعوامل التنظيمية تلك العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف، وكفاءة الإدارة.

- **حجم الأعمال:** يعد حجم الموارد المملوكة للمصرف وطبيعة هيكلها وتدققاتها من العوامل المهمة التي لها تأثير كبير على كفاءة وإنتاجية أنشطة المصرف، وكلما زاد حجم هذه الموارد، وانخفضت تكاليفها الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد هذا الأمر على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف، والذي يؤدي إلى زيادة ربحية المصارف ويدعم استقرارها واستمرارها؛
- **الكفاءة الإدارية:** وتعبر عن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية والإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للمصرف؛

2. العوامل البيئية:

وهي العوامل التي تكون خارج نطاق المصرف، ويمكن تقسيم تلك العوامل البيئية التي تؤثر على الأداء المصرفي إلى:

¹ المنارة للاستشارات، " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية "، www.manaraa.com، تم الإطلاع عليه يوم 2024/04/18، على الساعة 11:36.

- الظروف الاقتصادية: وهي تأخذ شكل العولة، تحرير الأسعار والخصخصة، وما يحدث من تقلبات هائلة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، حيث تقوم هذه الظروف الاقتصادية بالضغط على المصارف الإسلامية لتحسين أدائها؛
- المنافسة بين المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى: ويقصد بالمنافسة هنا المصارف المحلية، المصارف التقليدية، التجارية والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات مصرفية مشابهة لتلك التي تقدمها المصارف الإسلامية؛
- الابتكارات التكنولوجية: أي مستوى التطور التكنولوجي السائد في الدولة وخارجها، وذلك من خلال الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث المتعلقة بالنشاط المصرفي التي تؤدي إلى إيجاد أفكار إبداعية وأهم ما توصلت إليه تكنولوجيا الخدمات المصرفية على المستوى الدولي بهدف تطوير أداء المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: مجالات ومعايير تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

أولاً: مجالات تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

مجالات تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية تشمل ما يلي: ¹

1. تقييم أداء المصرف كوسيط مالي: يقوم هذا المجال بتقييم نشاط المصرف وقياس

كفاءة استخدام الموارد في تحقيق الأرباح، ويتم هذا من خلال المعايير التالية:

- مدى دعم المصرف لموارده الذاتية خلال السنة قيد التقييم؛
- مدى مساهمة المصرف في تراكم الودائع التي تشكل أهم موارده؛
- مدى مساهمة المصرف في تجميع مدخرات الأفراد، وتحقيق أكبر عائد ممكن؛
- المحافظة على السيولة، وسلامة المركز المالي للمصرف؛
- تقليل حجم المخاطر إلى الحد الأدنى.

2. تقييم أداء المصرف كوحدة إنتاجية: ويتناول التقييم في هذا المجال نشاط المصرف

باعتباره نشاطاً إنتاجياً يحقق عوائد من خلال العمليات والأنشطة التي يقوم بها،

ويضم المعايير الآتية:

¹أمانة محمد يحيى عاصي، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

- مدى كفاءة المصرف في أداء أنشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية في المصرف؛
- مدى مساهمة المصرف في توليد المدخرات؛
- مدى كفاءة المصرف في استخدام مدخلاته.

3. تقييم أداء المصرف من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال:

تتطلب طبيعة العمل المصرفي السرعة في العمليات مما يتطلب تفويض الصلاحيات إلى المستويات الأدنى من الموظفين، ولذلك تعتبر السيطرة خط دفاع أساسي تستخدمه إدارة المصرف في توجيه العاملين في الاتجاه الذي يحقق السياسات المصرفية التي تنتهجها، لذلك تلجأ الإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقائية لمنع حدوث جرائم الاختلاس أو الإهمال، وتعمل على استخدام سياسات فعالة في إدارة الموارد البشرية والتي تشمل الاهتمام بعملية الاختيار والتعيين واستخدام التدريب الخاص أنظمة تنمي قدرات العاملين في كافة المجالات المصرفية.

ثانياً: معايير تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

قدم أحد الخبراء الاختصاصيين في المصرفية الإسلامية البروفسور الدكتور حسين شحاتة إطاراً عاماً لمعايير تقييم أداء المصرف الإسلامي كما يلي:

معايير تقييم الربحية، إدارة المخاطر، السيولة، كفاية رأس المال، معايير تقييم أداء نشاط الخدمات المصرفية، معايير تقييم القدرة على حشد الموارد الخارجية (مصادر الأموال)، معايير تقييم نشاطات التمويل والاستثمار (استخدامات الأموال) وعوائدها، ثم معايير الأداء العام للمصرف وتشمل معايير مشتقة كما يلي: معيار السمعة والدقة والالتزام بجودة الخدمة، معيار القدرة على جذب العملاء، معيار مدى الثقافة الإسلامية والالتزام بها لدى العاملين، معيار سلامة العلاقات مع المصارف الإسلامية الأخرى، معيار سلامة العلاقة مع الجهات الرقابية (المصرف المركزي)،¹ وهناك معايير أخرى نذكر منها:²

¹يونس إبراهيم التميمي، " الإدارة الإستراتيجية في المصرف الإسلامي (كفاءة استخدام الموارد بين المنهج والممارسة)"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص 418.

²نجوى فيلالي، " تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402 "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 54.

✓ **المعايير التاريخية:** تعتبر من المعايير بالغة الأهمية، لكونها تعطي خلفية للمحللين الماليين عن وضع المصرف، وذلك من خلال الرجوع إلى التقارير السنوية لسنوات سابقة، ومن خلالها يتم بيان نقاط القوى والضعف في أداء المصرف ووضعه المالي.

✓ **المعايير القطاعية:** تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية الناشطة في القطاع ذاته، أي مقارنة النسب المالية للمصرف مع النسب المالية للمصارف المماثلة لها في الحجم وطبيعة تقديم الخدمة.

✓ **المعايير المطلقة:** وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية.

ولدينا أيضا معايير أخرى وهي المعايير الشرعية التي تختص بالمصارف الإسلامية فقط، حيث تقوم بدراسة مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمبادئ الشريعة في أعمالها وأنشطتها، وكذلك درجة التزامها بالشريعة وإجراءات التطبيق الصادرة عن الرقابة الشرعية وتطبيق المراحل الشرعية للمصرف، والفرق بين النظام الإسلامي والنظام التقليدي هو أنه منضبط وفق أحكام وقواعد الشريعة المستمدة من الكتاب والسنة. ومن أهم معايير الأداء المستمدة من الشريعة الإسلامية ما يلي:¹

- **معيار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** ويعتبر هذا المعيار الأساس لنشوء المصارف الإسلامية التي تهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية والعمليات الاستثمارية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولقياس هذا المعيار يجب أن يكون الهيكل التنظيمي للمصرف تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية وأن تكون مستقلة، وأن تكون تبعيتها للجمعية العمومية وليس لمجلس إدارة المصرف وذلك للتأكد من نزاهتها وتنفيذ وتطبيق الفتوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية بشكل سليم ومستقل؛

- **معيار الحفاظ على الأموال:** ويمكن قياس هذا المعيار بمدى قدرة المصرف على الحفاظ على أموال المساهمين وأموال المودعين ذوي الحسابات الجارية، وهو ما يعتبر قرض حسن للعلاقة ما بين المصرف والمودعين، وحسب ما أمر به الشرع على المصارف الإسلامية توجيه الاستثمار وحسب المقاصد الشرعية من البدء بالضروريات ومن ثم الحاجيات، وأخيرا التحسينات، لذلك يجب على

¹محمد زياد النجداوي، غسان الطالب، " التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها وأثرها في مؤشرات الأداء المالي"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2024، ص ص 118-119.

المصارف الإسلامية تمويل السلع والخدمات حسب ضروريات المجتمع ومن ثم حاجياتهم وبعده الكماليات؛

- معيار كسب المال في الحلال: وذلك بأن الإسلام حرم بعض الأساليب مثل الربا والغش والاحتكار، وبعض البيوع المحرمة، لما لها ضرر على الأفراد وعلى المجتمع ككل، وأي كسب محرم مثل أكل أموال الناس بالباطل، وأخذ حقوق الغير وغيرها من التصرفات المحرمة، كونها تخدم العلاقة بين أفراد المجتمع وتنشر الفساد والفقر والبطالة والعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المضرة بالمجتمع.

كما أن الإسلام حدد أيضا وسائل الكسب الحلال وفق قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية من خلال الكسب المبذول ولا يوجد كسب بدون جهد وتعتبر من أهم القواعد التي تحكم الشريعة الإسلامية في المعاملات الإسلامية؛

- معيار الرقابة الشرعية:¹ هناك هيئة شرعية لبيان مدى الالتزام الشرعي وضمان التأكد من هذا الالتزام ومساعدة إدارة المصرف والعاملين به على أداء مسؤوليتهم في الالتزام الشرعي في جميع معاملات المصرف، والمعايير التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك تتمثل في الآتي:

- عدد أعضاء الهيئة: بحيث لا يقل عن ثلاثة أعضاء؛
- تخصصات أعضاء الهيئة: بحيث يكونوا من تخصص الفقه وعلى الأخص فقه المعاملات المالية، وتضم اللجنة أعضاء من تخصصات أخرى مثل القانون والمحاسبة؛
- مواعيد اجتماع الهيئة: بحيث تكون دورية لا تقل عن مرة على الأقل كل شهر إلى جانب الاجتماعات غير الدورية عند الحاجة.

إذا كان وجود الهيئة الشرعية لمساعدة الإدارة والعاملين على الالتزام الشرعي، فإن الأمر يتطلب وجود آلية للتأكد من هذا الالتزام ونظام مستقل للرقابة الشرعية يقوم على ما يلي:

- وجود إدارة للرقابة الشرعية بالمصرف المركزي في الدولة مثلما هو الحال في قيام المصرف المركزي بالرقابة المالية والقانونية والمصرفية على كل المصارف وهذا ما أخذت به بعض الدول مثل السودان، ماليزيا والبحرين.

¹محمد عبد الحليم عمر، "معايير تقويم الأداء في المصارف الإسلامية"، كلية الدراسات الإسلامية الملتقى العلمي السابع، جامعة الجزائر، 2005، ص 06.

نستنتج مما سبق أن الشريعة الإسلامية وضعت معايير وضوابط شرعية للمصارف الإسلامية يجب الالتزام بها لتجنب وسائل الكسب والفوائد المحرمة، كما أن الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المصارف الإسلامية يجب أن يكون لها هيئة تراقب عملها، وهي تسمى هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية والتي تعتبر صمام الأمان لها، وتقوم من خلاله بدراسة العقود والعمليات والأنظمة، وإصدار الفتاوى في المصرف، ومراجعة النظام الداخلي، ويجب أن تكون تابعة للجمعية العمومية لا للإدارة العامة وذلك لضمان جودة عملها واستقلاليتها ومزاولة العمل المصرفي وفق ضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية وأبرز الجهات المستفيدة منه

أولاً: مراحل تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

تم مرحلة تقييم الأداء المالي وفق المراحل التالية:¹

- 1. مرحلة جمع البيانات والمعلومات:** تتطلب عملية قياس الأداء المالي للمصارف توفير المعلومات والبيانات والتقارير الخاصة بسنة الدراسة، والسنوات السابقة أو سنة الأساس ويمكن الحصول على معظمها من البيانات المالية الأساسية للمصرف (المركز المالي، بيانات الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).
- 2. مرحلة تحليل البيانات والمعلومات:** والغرض من ذلك هو التأكد من دقة وصحة هذه البيانات بمستوى مقبول من الموثوقية والاعتمادية لاستخدامها في النسب والمؤشرات المالية اللازمة لعملية تقييم الأداء.
- 3. إجراء عملية تقييم الأداء:** يتم في هذه المرحلة قياس الأداء باستخدام المؤشرات والنسب المالية المناسبة للنشاط الذي يقوم به المصرف، ويجب أن تغطي عملية تقييم الأداء جميع جوانب النشاط المصرفي لتحقيق نتائج موضوعية وموثوقة يمكن الاعتماد عليها.
- 4. تحليل نتائج عملية تقييم الأداء:** تقوم هذه المرحلة بتحليل النتائج التي تم الحصول عليها في المرحلة السابقة لتحديد الانحرافات التي حدثت، وتحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لحلها و منع تكرار حدوثها.

¹سامر محمد حسن، "مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي"، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، 2019، ص 23.

ثانياً: أبرز الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

هناك العديد من الجهات التي تستفيد من تقييم الأداء المالي للمصارف وهي:

أ. **إدارة المصرف:** تهتم إدارة المصرف بتحليل وتقييم الأداء المالي لأسباب عدة منها: ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى الانحرافات وتصحيحها، وأيضاً ضرورة التوفيق بين هديفي السيولة والربحية.

ب. **المصرف المركزي:** إن المصرف المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على المصارف، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع المصرف المركزي أداء مهامه لصالح الاقتصاد الوطني فإنه يجب أن يحصل على مؤشرات دقيقة لتوحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من كافة المصارف، كما يحرص المصرف المركزي على حسن تقديم الخدمة المصرفية للجمهور وتكلفة مناسبة، وعلى نشر هذه الخدمات جغرافياً وبشكل متوازن.

ت. **المودعين:** للمودعين مصلحة كبيرة في توفر السيولة بمستويات مناسبة، ودون أن يكون لديهم احتياجات نقدية تزيد عن احتياجات المصرف مما يعرضه لخسائر تشغيلية تضعف قوة رأس المال، كما يهتم المودعون بطبيعة محفظة موجودات المصرف لأنها تعكس قدرة المصرف على التوفيق بين المخاطرة والعائد وقدرته على تحقيق التنوع في موجودات تمتاز بالجودة ومستندة إلى دراسة المراكز الائتمانية للمقترضين أو للشركات المصدرة للأوراق المالية ضمن محفظة الاستثمارات.¹

ث. **المالكون أو المساهمون:** تتحمل مجموعة المساهمين حسب طبيعة ملكية المصرف المخاطرة النهائية، فالمساهمون لا يحصلون على الأرباح الموزعة دورياً ما لم يحقق البنك ربحاً مستوياً أو متراكماً وهناك قيود تفرضها التشريعات أو تعليمات المصرف المركزي حول نسب توزيع واحتجاز الأرباح سنوياً كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدد في حال تعرض المصرف للإفلاس و التصفية، لذلك يحتل تقييم و تحليل الأداء المالي موقعا خاصا ضمن مجموعة الأساليب المهمة التي تساعد المساهمين في الرقابة على عمليات المصرف.²

¹إيناس عياد، عبد الناصر براني، " كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2021، ص ص 905- 906.
²عمر بوجمعة، مرجع سابق، ص 107.

ج. السلطة الضريبية: تقوم السلطة الضريبية ممثلة عن الحكومة بفرض وجباية الضرائب المستحقة دوريا على المصارف، ولذلك فهي بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه التكاليف والمصروفات، وتساعد القوائم المالية السنوية المعززة بتحليلات مالية مفصلة لسلطة الضريبة على التقييم الدقيق لحجم الضرائب التي ستفرض، وعلى اتخاذ القرارات الصائبة اتجاه المصارف.

د. الجمهور: يستفيد الجمهور بشكل أو بآخر من تقييم الأداء المالي للمصارف، ويهتم دائما بالبحث عن خدمات مصرفية متميزة وسريعة تلبي التطورات المتميزة بالحياة المعاصرة، ويتم ذلك من خلال مواقع الخدمات المنتشرة، وسرعة تقديم تلك الخدمات وانخفاض التكلفة، ولا يتم ذلك بدون تحقيق المصرف عوائد كبيرة الناتجة عن أدائه الجيد ونجاحه في توظيف الأموال والاستثمارات، وهو الذي يساهم به في الدرجة الأولى اهتمام إدارة المصرف بعملية التقييم والتحليل المستمر للأداء.¹

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية بواسطة مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية وعن طريق النماذج الحديثة

تعتبر من أهم المؤشرات لقياس وتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، والتي سيتم اعتمادها في الجانب التطبيقي لدراستنا.

أولاً: تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

وسيتيم عرض أبرز مؤشرات التوازن المالي التي تساعد في تقييم الأداء المالي للمصارف، بما في ذلك ما يلي:

الجدول رقم (3): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	تعريفه	طريقة الحساب	التفسير
رأس المال العامل FR	يتيح للمؤسسة مواصلة نشاطها بشكل طبيعي دون صعوبات أو ضغوط مالية على مستوى الخزينة، وبالتالي تحقيق رأس	-الحساب من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الموارد الدائمة - الأصول الثابتة -الحساب من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأصول	رأس المال العامل الصافي موجب >FR0: يشير هذا إلى أن المؤسسة

¹زاهر صبحي بشناق، مرجع سابق، ص 23.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

<p>متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة غطت كل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام مواردها طويلة الأجل.</p> <p>رأس المال العامل الصافي</p> <p>معدوم $FR=0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأموال الثابتة فقط، أي أن الأصول الثابتة تساوي الموارد الدائمة وهو ما يسمى بالتوازن الأمثل.</p> <p>رأس المال العامل الصافي سالب $FRO <$: ومعناه أن المؤسسة عجزت عن تمويل أو تغطية باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.</p>	<p>المتداولة - الديون قصيرة الأجل</p>	<p>المال العامل الإيجابي داخل المؤسسة، يؤكد أن لديها هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.</p>	
	<p>الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة النقدية) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).</p>	<p>ويمكن تعريفه بأنه رأس المال الأمثل، أي الجزء من الأموال الدائمة التي تمول جزءا</p>	<p>الاحتياج في رأس</p>

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

		<p>منالأصول المتداولة التي تضمن للمؤسسة توازنها المالي، وهو مؤشر مكمل لرأس المال العامل، حيث أن الارتفاع في رأس المال العامل من سنة لأخرى لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل.</p>	<p>المال العامل BFR</p>
<p>الخزينة الصفرية: في هذه الحالة حققت المؤسسة توازنا ماليا مثاليا، حيث يتساوى كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.</p> <p>الخزينة موجبة: ومعناه أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل.</p> <p>الخزينة سالبة: وهنا رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل فتكون المؤسسة بحاجة لتغطية هذه الاحتياجات من أجل استمرار نشاطها.</p>	<p>الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل</p> <p>الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية</p>	<p>يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال.</p>	<p>الخزينة TN</p>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على شهبوب أمينة، "تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد-19- الفترة (2016-2020)", مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 01، العدد 02، 2022، ص 94-96.

ثانياً: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

1. نسب السيولة: تعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه الخصوص، والغرض من هذه النسب هو الوقوف على مدى قدرة الأصول الجارية للمصارف على مواجهة الخصوم الجارية من أجل التمكن من الوفاء بالتزاماتها الجارية، ولتفادي الوقوع في أزمة السيولة،¹ فإن مجرد إشاعة عدم توافر السيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من قبل المودعين. ومن أهم هذه النسب ما يلي:²

الجدول رقم (4): أهم نسب السيولة

النسب	الصيغة الرياضية
نسبة الاحتياطي القانوني (%)	$100 \times \frac{\text{الأرصدة لدى المصرف المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}}$
نسبة السيولة القانونية (%)	$100 \times \frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$
نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (%)	$100 \times \frac{\text{النقدية} + \text{المستحق على المصرف}}{\text{إجمالي الموجودات}}$

¹شهبوب أمينة، مرجع سابق، ص 97.

²Santomero, A, "Financial Innovation And Bank Risk Taking", Journal of economic behavior and Organization, Vol.3, 1998, p32.

2. نسب الربحية: إن هذه النسب تعد من أهم النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وتمكن من قياس قدرة المصارف على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستثمرة. وتتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة نذكر منها:¹

الجدول رقم (5): مؤشرات الربحية

الصيغة الرياضية	المؤشر
$100 \times \frac{\text{صافي الأرباح بعد خصم الضرائب}}{\text{إجمالي الودائع}}$	معدل العائد على الودائع (%)
$100 \times \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{عدد الأسهم}}$	معدل عائد السهم (%)
$100 \times \frac{\text{هامش الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$	نسبة هامش الربح (%)
$100 \times \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الودائع + حق الملكية}}$	نسبة العائد على الموارد (%)
$100 \times \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حق الملكية}}$	معدل العائد على حق الملكية (%)
$100 \times \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{رأس المال المدفوع}}$	معدل العائد على رأس المال المدفوع (%)

3. نسب النشاط: وتشير هذه النسب إلى مدى كفاءة المصرف في استغلال موارده وتشغيلها، ومن بين هذه النسب ما يلي:²

الجدول رقم (6): نسب النشاط

الصيغة الرياضية	النسب
-----------------	-------

¹حيدر يونس الموسوي، "المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية"، داراليازور العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص 61-62.

²الطيب بولحية، عمر بوجمعة، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، جامعة الصديق بن يحيى جيجل، 2016، ص 6.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

معدل توظيف الموارد المتاحة	$\frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{حقوق الملكية}}$
نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات	$\frac{\text{إجمالي التكاليف}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$
نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات	$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$
معدل تكلفة الدخل	$\frac{\text{إجمالي التكاليف التشغيلية}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$

4. نسب ملاءة رأس المال: تشير ملاءة رأس المال لأي مصرف مدى توافر الأموال اللازمة

لتلبية احتياجات المصرف من الأصول الثابتة وكذلك لمواجهة المخاطر المحتملة من استخدام

الأموال. تنقسم نسب ملاءة رأس المال إلى عدة أنواع من أهمها:¹

الجدول رقم (7): أنواع نسب ملاءة رأس المال

الصيغة الرياضية	النسب
$100 \times \frac{\text{حق الملكية}}{\text{الاستثمارات في الأوراق}}$	نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية (%)
$100 \times \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$	نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات (%)
$100 \times \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة}}$	نسبة حق الملكية إلى القروض الممنوحة (%)
$100 \times \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$	نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع (%)

¹جدائني سامية، سحنون جمال الدين، "تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، 2017، ص 307.

ثالثاً: تقييم الأداء المالي عن طريق النماذج الحديثة:

أ- نموذج CAMELS لتقييم أداء المصارف:¹

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وهو نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف وتحديد قراراتها المالية من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل في العناصر التالية:

- كفاية رأس المال (Capital Adequacy): يستخدم مؤشر كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر غير المتوقعة التي قد تتعرض لها المصارف وبالتالي حماية أموال المودعين والدائنين، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يتم تصنيف كفاية رأس المال للمصارف حسب النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تصنيف كفاية رأس المال للمصارف

النسبة	رأسمال جيد	رأسمال ملائم	رأسمال ضعيف	رأسمال ضعيف جداً
رأس المال الأساسي / إجمالي الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (بلعابد سيف الإسلام النوي، " دور نموذج CAMELS في تقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 03، جامعة قسنطينة-2، عبد الحميد مهري، 2022، ص 272.

¹ عمر بوجميلة، مرجع سابق، ص ص 141- 143.

- جودة الأصول (**Assets quality**): أو جودة المنتجات هي ما يتوقع تحصيلها من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{مجموع المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

$$\text{نسبة إجمالي التصنيف} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

فكلما انخفضت قيمتها دليل على قلة الديون المتعثرة لدى المصرف، وله فرص نمو قوية، وانتظام في تحصيل الفوائد وأقساط القروض، وتصنف كما موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (9): تصنيف جودة أصول المصارف

التصنيف	1	2	3	4	5
نسبة التصنيف المرجح (A)	A < 5%	A < 15%	A < 35%	A < 60%	A ≥ 60%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (بلعابد سيف الإسلام النوي، مرجع سابق، ص 273).

- كفاءة الإدارة (**Management quality**): تعني مستوى جودتها وكفاءتها والتزامها بقوانين المنظمة لعمل المصرف ومدى كفاءة أجهزة المصرف الداخلي ووجود سياسات تخطيطية مستقبلا، كما تقاس المؤشرات الإدارية لإدارة المصرف من خلال الرقابة المصرفية بتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة وأهمها:

- مدى التقيد والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية وبتشريعات وأنظمة المصرف المركزي، ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين؛
- تنفيذ وتطوير الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية؛

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

- قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي، ومدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي، وتدعيم نظم الرقابة الداخلية؛
 - خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالتسويق المصرفي؛
 - فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة، ومدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد.
- وتقاس جودة الإدارة وفق العلاقة التالية:

$$\text{جودة الإدارة} = \frac{\text{المصاريف التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

والتي نرفقها بالتصنيف التالي :

الجدول رقم (10): تصنيف جودة إدارة المصارف

التصنيف	1	2	3	4	5
نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول	أقل من 5%	أقل من 15%	أقل من 20%	أقل من 25%	أقل من 30%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (بلعابد سيف الإسلام النوي، مرجع سابق، ص 273).

- إدارة الربحية (Earning Management): تعني مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، إن زيادة صافي الربح يعني توظيف موارد المصرف بشكل أفضل وتقليص المصروفات، أما انخفاض الأرباح فيعني عدم الكفاءة بالتشغيل ومصروفات عالية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويتم تصنيفه كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (11): تصنيف إدارة ربحية المصارف

التصنيف	1	2	3	4	5
---------	---	---	---	---	---

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

B<0.25%	0.25%<B<0.5%	0.5%<B<0.75%	0.75%<B<1%	B>=1%	نسبة العائد على الأصول (B)
---------	--------------	--------------	------------	-------	--

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (بلعابد سيف الإسلام النوي، مرجع سابق، ص 274).

- السيولة (**Liquidity**): قياس سلامة السيولة ومقدرة البنك للوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{أصول التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويتم تصنيفها كما يلي:

الجدول رقم (12): تصنيف درجة سيولة المصارف

5	4	3	2	1	التصنيف
$C \geq 71\%$	$70\% \leq C$	$66\% \leq C < 70\%$	$65\% \leq C < 66\%$	$55\% \geq C < 65\%$	نسبة القروض/الودائع C

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (بلعابد سيف الإسلام النوي، مرجع سابق، ص 274).

- الحساسية اتجاه مخاطر السوق ((**Sensitivity to market risk**): مخاطر السوق هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة تقلب الأسعار في السوق، وتمثل مخاطر السوق فيما يلي:

- مخاطر سعر الفائدة؛
- مخاطر تقلبات سعر الصرف؛
- مخاطر التسعير.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

وتحسب من خلال قسمة إجمالي الأصول الحساسة لأسعار الفائدة / إجمالي الأصول.

أما فيما يخص كيفية استخدام معيار CAMELS ، قد تم تطوير هذا المعيار بإدخال بعض التعديلات عليه لجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للمصرف المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة الأداء المالي بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى المصارف لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة المصرف المركزي، وتصنف المصارف كما يلي حيث تتراوح درجة التصنيف ما بين التصنيف رقم 01 وهو الأفضل والتصنيف 05 هو الأسوأ.

الجدول رقم (13): تصنيف المصارف

درجة التصنيف	موقف المصرف	الإجراء الرقابي
01 قوي	موقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
02 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
03 معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	الرقابة ومتابعة لصيقة
04 هامشي	يوجد خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج الإصلاح ومتابعة ميدانية
05 غير مرضي	خطير جدا	الإشراف والرقابة الدائمة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ب- نموذج القيمة الاقتصادية المضافة: ¹

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العقدين الأخيرين، أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) غير كاف لتقييم أداء العديد من المصارف وخاصة الأمريكية منها، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر والربحية، على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة... وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية، وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والذي يعرف

¹محمد جموعي قريشي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 92.

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر، وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

-الربح العامل الصافي بعد الضريبة: وهو معيار للأرباح الاقتصادية ؛

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) - (رأس المال × تكلفة رأس المال)

القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)، أية أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى ؛

- تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تأثير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكن القول أن صحة وقوة المصارف الإسلامية في تنفيذ أساسيات وضوابط الشريعة الإسلامية أحد أهم أهداف تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية، باعتباره عملية حيوية في المصارف الإسلامية تعمل على تحسين الثقة والشفافية لدى العملاء والمستثمرين في النظام المصرفي الإسلامي.

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية من حيث ماهيتها، خصائصها ووظائفها وأهدافها وكذلك مصادر الأموال في المصارف الإسلامية والخدمات التي تقدمها، كما ذكرنا صيغ التمويل في هذه المصارف، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى عموميات حول الأداء المالي تضم كل من تعريف الأداء ومكوناته إلى جانب مفهوم الأداء المالي، أهميته وأنواعه، كما ذكرنا فيه مفهوم تقييم الأداء المالي، أهميته والمؤشرات المستخدمة فيه بالإشارة إلى مفهوم تقييم الأداء.

أما بالنسبة للمبحث الثالث فتناولنا فيه ماهية تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وتقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن، النسب المالية وعن طريق النماذج الحديثة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مصرف السلام الجزائري

خلال الفترة 2017-2022

تمهيد:

بعد تطرقنا للمفاهيم النظرية المتعلقة بتقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية في الفصل الأول، سنعالج في هذا الفصل الجانب التطبيقي، من خلال القيام بتحليل المالي للقوائم المالية. وانطلاقاً من هذا تم في دراستنا اختيار مصرف السلام الجزائري بالاعتماد على التقارير المالية خلال الفترة (2017-2022)، وللتوضيح أكثر بالدراسة الميدانية تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول تقديم عام حول المصرف الذي سنقوم بتقييم أداءه، أما المبحث الثاني تم فيه ذكر الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائري وصيغ تمويله، وفي المبحث الثالث قمنا باستخدام النظام المصرفي الأمريكي Camels لتقييم الأداء المالي لمصرف السلام الجزائري.

المبحث الأول: تقديم عام حول مصرف السلام الجزائري

قبل أن نتطرق للتعريف بمصرف السلام الجزائري، لابد من أن نشير لتعريف مصرف السلام بشكل عام.

المطلب الأول: التعريف بمصرف السلام

منذ تأسيسه في مملكة البحرين سنة 2006، رسخ مصرف السلام مكانته كأحد أسرع المصارف نموا في المملكة وأصبح قوة مؤثرة في قطاع الصيرفة الإسلامية على الصعيد الإقليمي ومن خلال الاستفادة من مكانته المالية القوية في القطاع المصرفي، فإن المصرفي تمتع بسجل حافل في التقليل من المخاطر والاستجابة بفعالية لتوجهات السوق وذلك كونه يتبنى إستراتيجية نمو مرنة وقوية.

وقد اعتمد مصرف السلام منهجية رقمية لتلبية احتياجات زبائنه العصرية والمتجددة، وتقديم حلول مالية فريدة وتجربة سلسة للزبائن، ويسعى المصرف من خلال اعتماده على البيانات والتكنولوجيا الحديثة لتقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عبر شبكة الفروع وأجهزة المصرف الآلي التابعة له، بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول والمعاملات المصرفية الدولية وخدمات الخزينة¹.

المطلب الثاني: تعريف مصرف السلام الجزائري ونشأته

أولاً: تعريف مصرف السلام الجزائري

مصرف السلام الجزائري هو مصرف متعدد المهام والخدمات يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماد المصرف من قبل مصرف الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولته نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام الجزائري يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى وفق متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق، المتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والإسلامية.

تم الإطلاع عليه يوم 15/05/2024 ، على الساعة 00:09 <https://www.alsalambank.com>¹

المبحث الثاني: الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائري وصيغ تمويلها

المطلب الأول: الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائري

يقترح مصرف السلام الجزائري لائحة من الخدمات المبتكرة والمتماشية مع آخر ما تعرضه التكنولوجيا الحديثة استجابة لتطلعات المتعاملين لديه المتزايدين عليه سبيل الذكر:

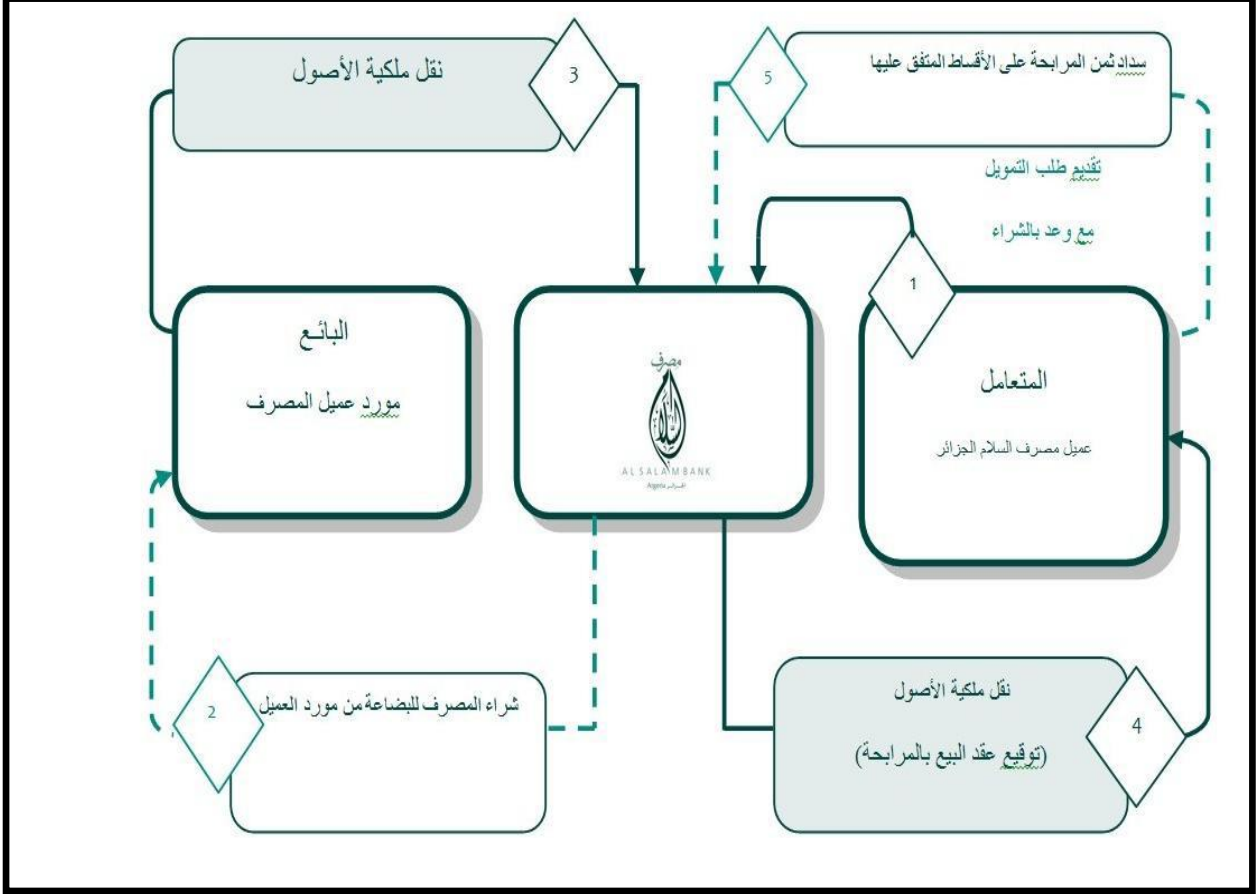
- خدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الآلية؛
- الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر"؛
- بطاقات الدفع الدولية "السلام فيزا"؛
- الموبايل المصرفي "السلام سمارت بنكنغ"؛
- خدمة الإيميل سويفت لإعلام المتعاملين؛
- بطاقات الدفع الإلكترونية CIB؛
- محطات الدفع الإلكتروني TPE؛
- الشبايك الآلية GAB.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في مصرف السلام الجزائري

1. المراجعة للواعد بالشراء:

هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناء على طلب وواعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مراجعة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل؛ فالعملية مكونة من واعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مراجعة.

الشكل رقم (03): نموذج صيغة المراجعة للمواعيد بالشراء



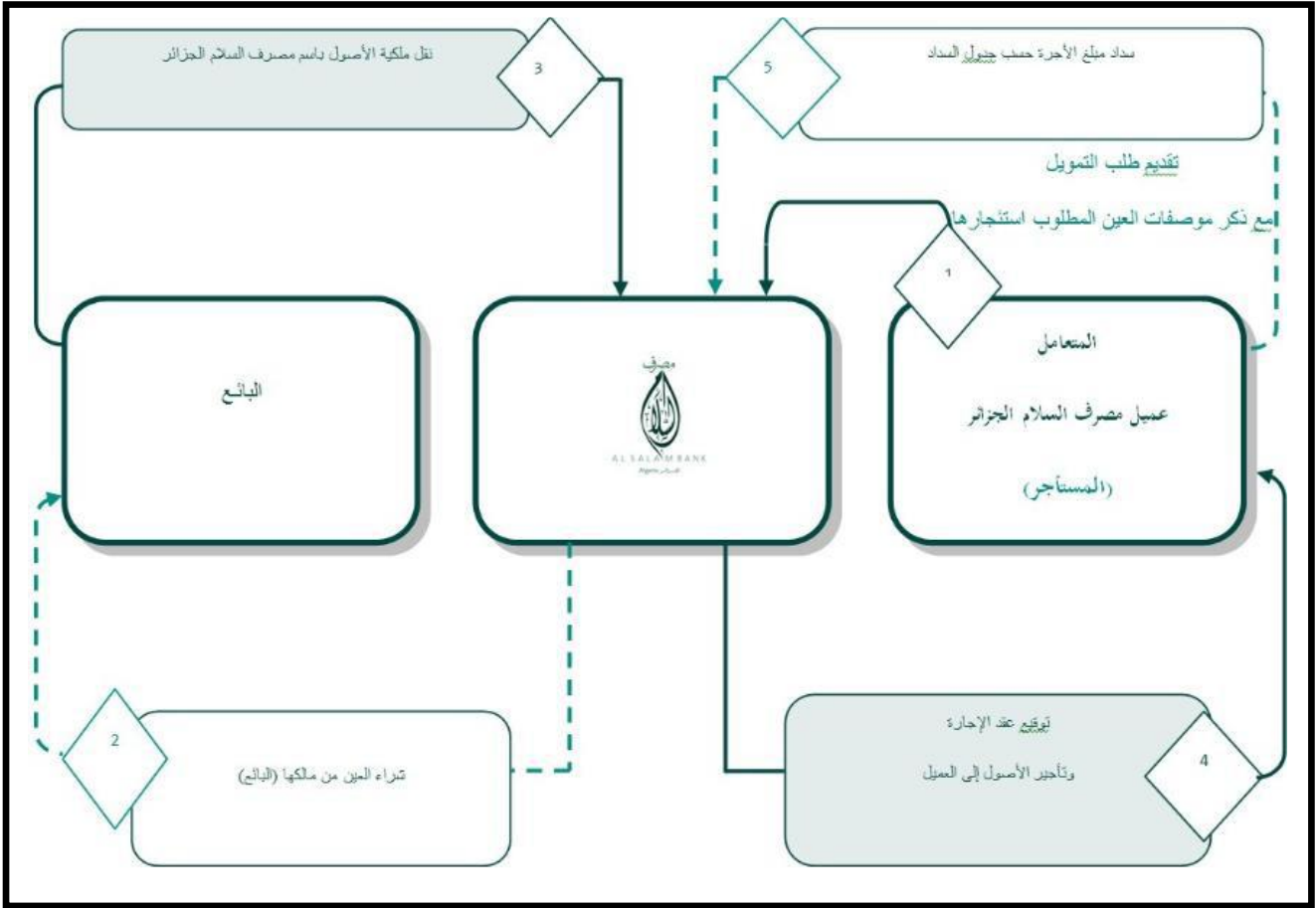
المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري، <https://www.alsalamalgeria.com>، تم

الاطلاع عليه يوم 2024/05/17، على الساعة 12:52.

2. الإجارة:

- هو عقد بين المصرف والمتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:
- إجارة منتهية بالتمليك: وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث)؛
 - إجارة تشغيلية: وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة.

الشكل رقم (04): نموذج صيغة الاجارة



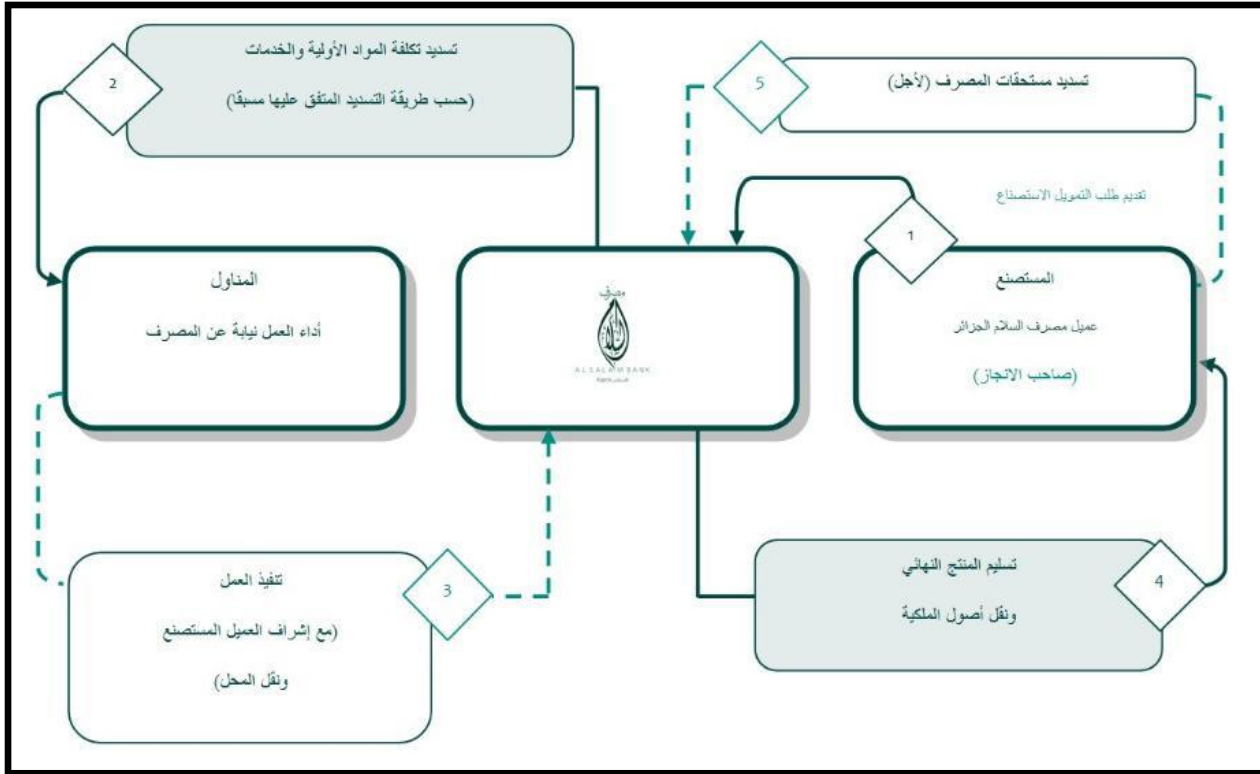
المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري، <https://www.alsalamalgeria.com>، تم

الإطلاع عليه يوم 2024/05/17، على الساعة 12:52.

3. الاستصناع:

عقد الاستصناع: هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها، يعتمد المصرف في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل (صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي، صيغة الاستصناع مع التوكيل بالبيع).

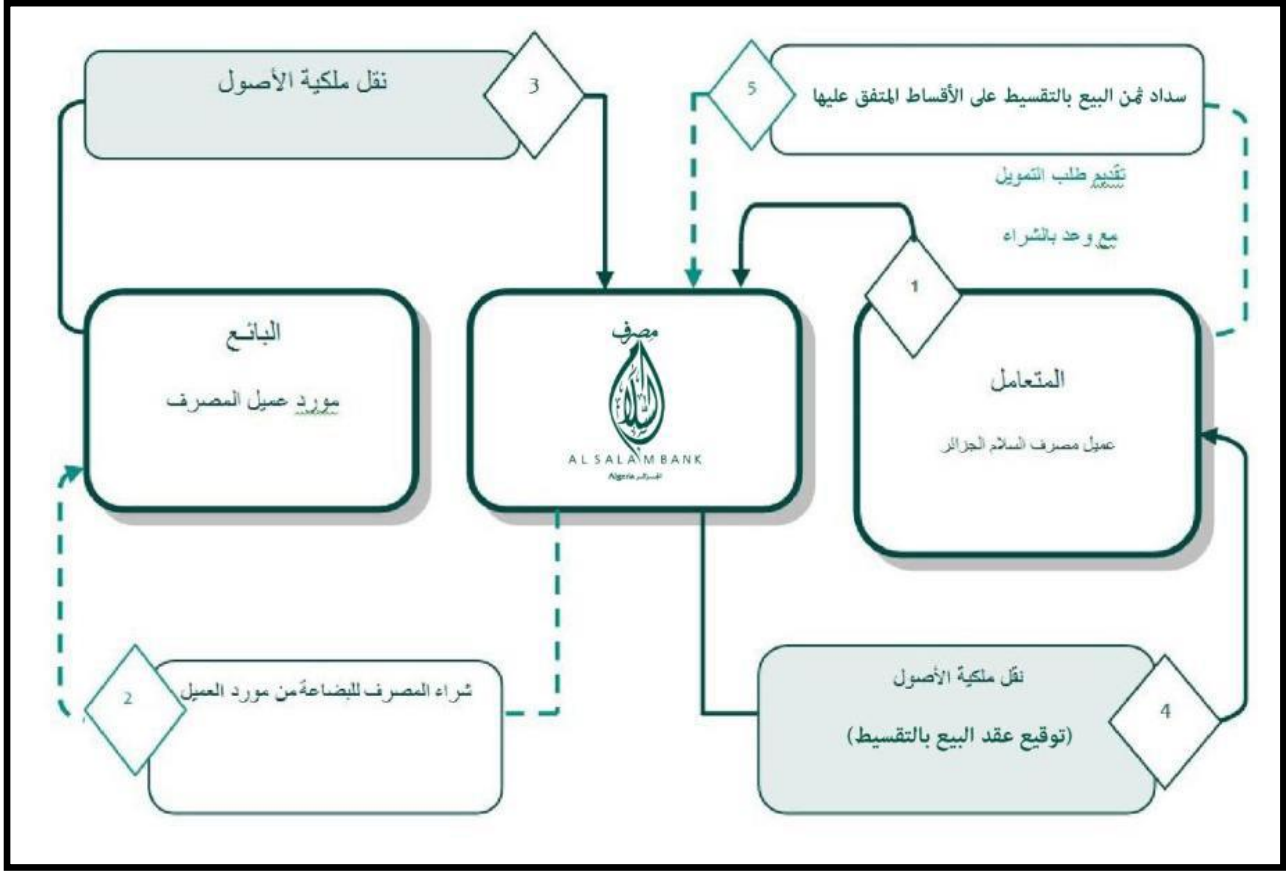
الشكل رقم (05): نموذج صيغة الاستصناع



المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري، <https://www.alsalamalgeria.com>، تم الإطلاع عليه يوم 2024/05/17، على الساعة 13:20.

4. البيع بالتقسيط للسيارات: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوفرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوفرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراها مسبقا وقبضها القبض الناقل للضمان. إذا كانت السيارة المرغوب شراؤها من قبل المتعامل غير متوفرة ضمن مخزون المصرف، فإن المصرف يقوم باقتنائها وتملكها وعقب قبضها القبض الناقل للضمان ما يعرض على المتعامل شراؤها. ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعه الهلاك. لا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل في الحالتين عند تقدمه بطلبه وعدا بالشراء، ومن ثم ليس على المتعامل أي التزام قبل توقيعه عقد البيع بالتقسيط.

الشكل رقم (06): نموذج البيع بالتقسيط للسيارات

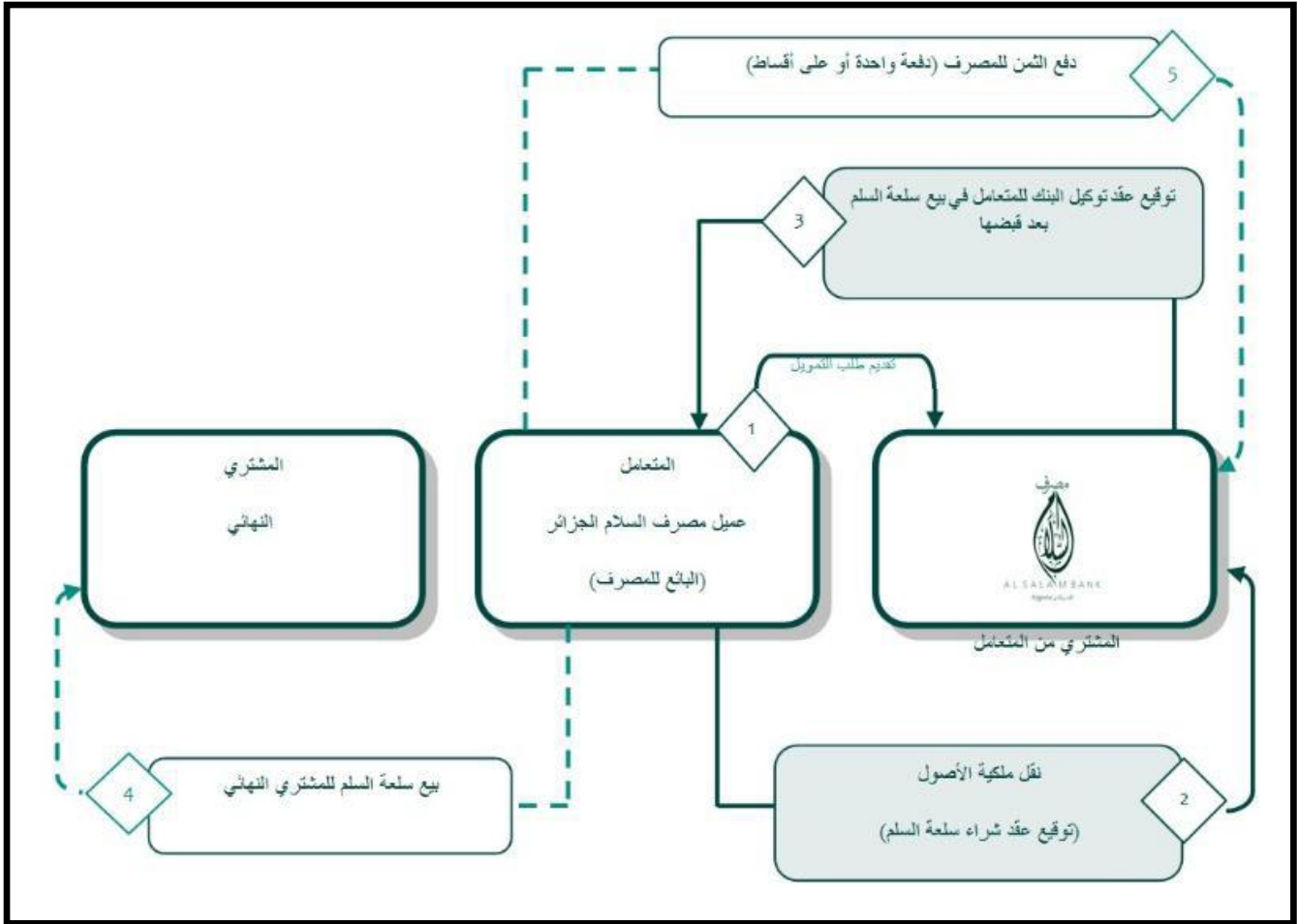


المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري، <https://www.alsalamalgeria.com>، تم

الاطلاع عليه يوم 2024/05/17، على الساعة 14:03.

5. السلم: هو عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن عاجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه المبيع مضبوطة بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم.

الشكل رقم (07): صيغة السلم



المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري، <https://www.alsalamalgeria.com>، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/17، على الساعة 14:37.

5. صيغة المشاركة: تنفذ صيغة المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة.

- شركة العقد: اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح.

- شركة الملك: تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه.

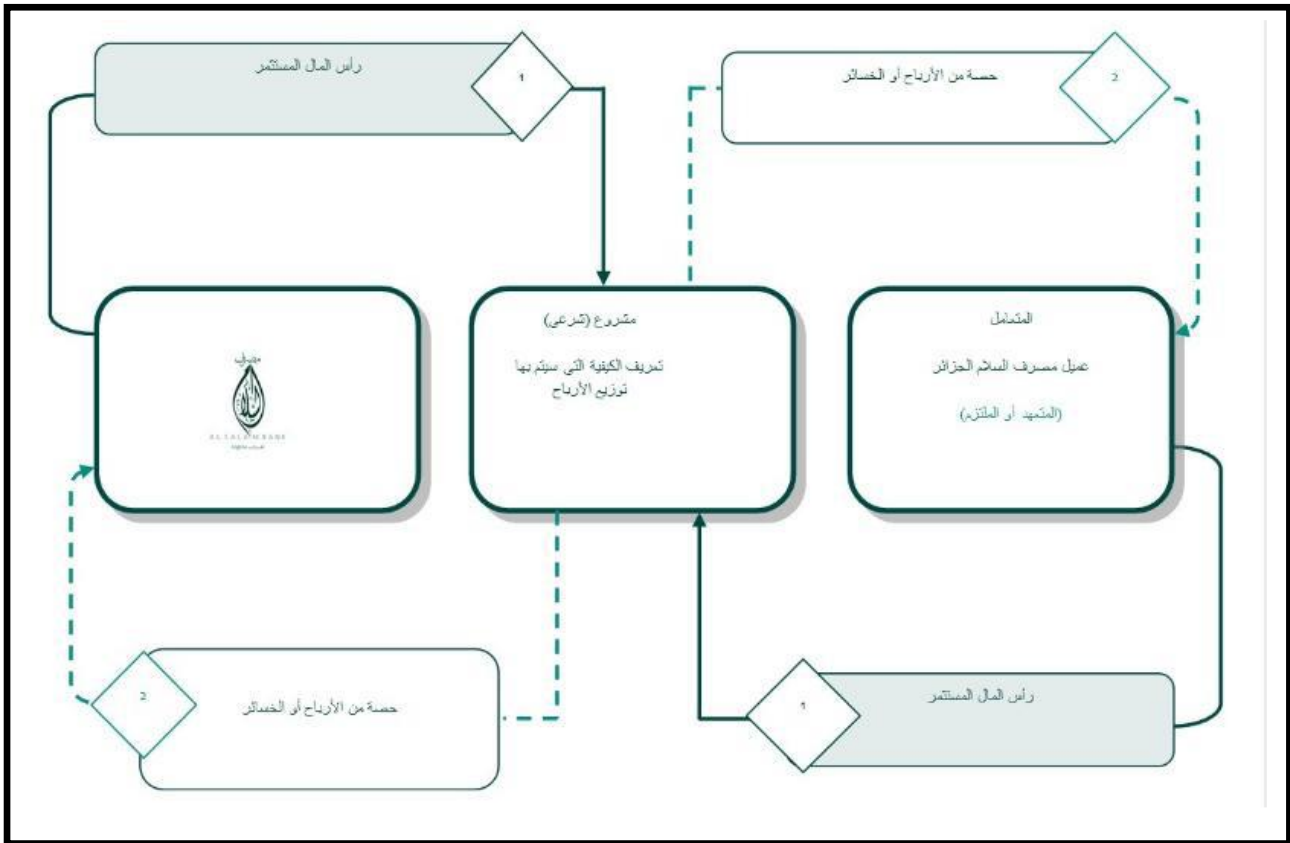
صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد: هي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها.

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة في ملكيته وعلى أساسه يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك.

المشاركة المتناقصة: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة المتعامل في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المتفق عليها.

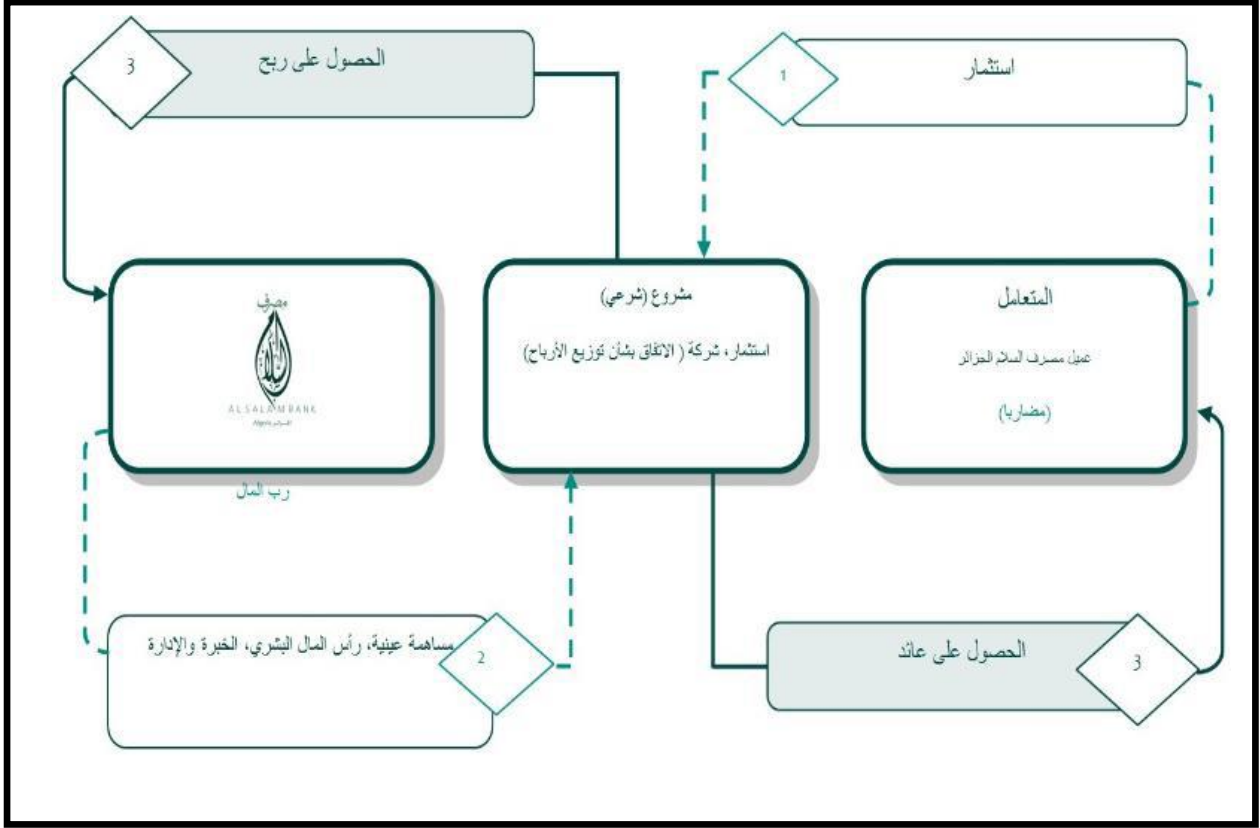
الشكل رقم (08): نموذج صيغة المشاركة



المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري، <https://www.alsalamalgeria.com>، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/17، على الساعة 14:53.

6. عقد المضاربة : وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركا بين طرفين وفق ما يتفقان عليه ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب).

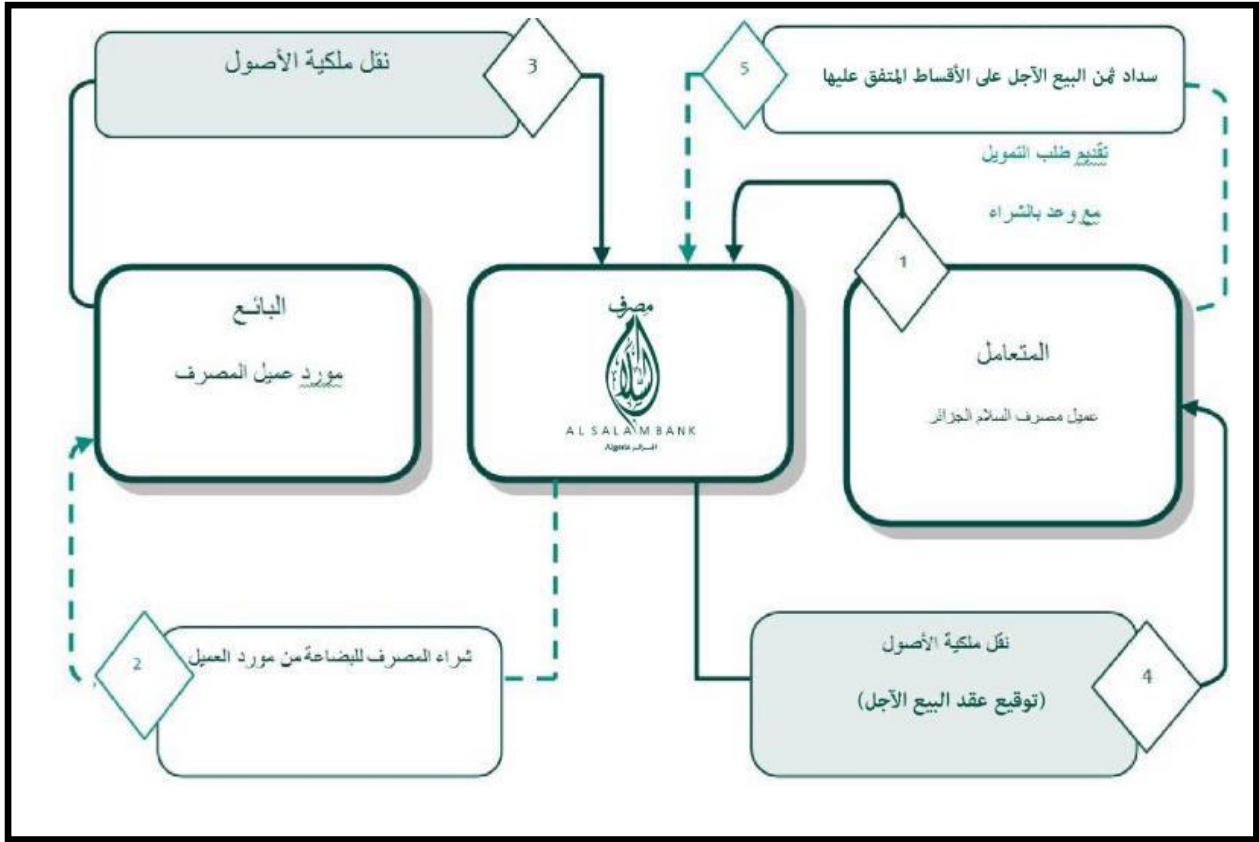
الشكل رقم (09): نموذج صيغة المضاربة



المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري، <https://www.alsalamalgeria.com>، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/17، على الساعة 15:11.

7. بيع الآجل: هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

الشكل رقم (10): نموذج صيغة بيع الآجل



المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري، <https://www.alsalamalgeria.com>، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/17، على الساعة 15:30.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمصرف السلام الجزائري باستخدام النظام المصرفي الأمريكي " Camels "

المطلب الأول: تحليل وتقييم مصرف السلام الجزائري حسب مؤشر Camels

لقد شمل التقييم خمسة عناصر من أصل ستة عناصر المكونة لنظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، إدارة السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق)، وتمثل العناصر الخمسة التي سنقوم بتقييمها في: (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، إدارة السيولة)، وذلك استنادا على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري خلال السنوات 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022، وبقدر ما توفر من البيانات اللازمة لتقييم أداء مصرف السلام الجزائري وفق نظام Camels.

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

1- تقييم كفاية رأس مال مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022): من

خلال بيانات المصرف ومعلوماته المتوفرة يمكن تقييم كفاية رأس ماله، من خلال حساب رأس

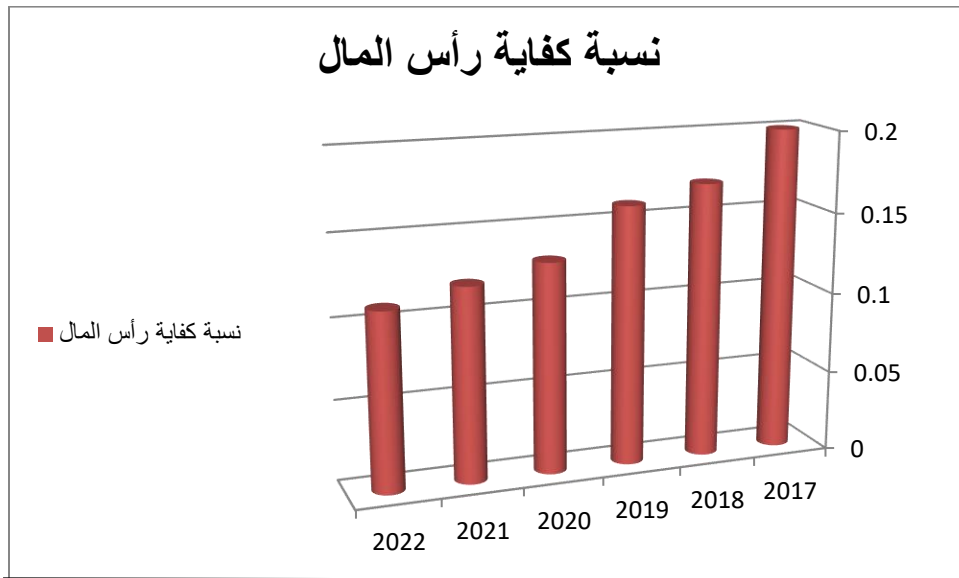
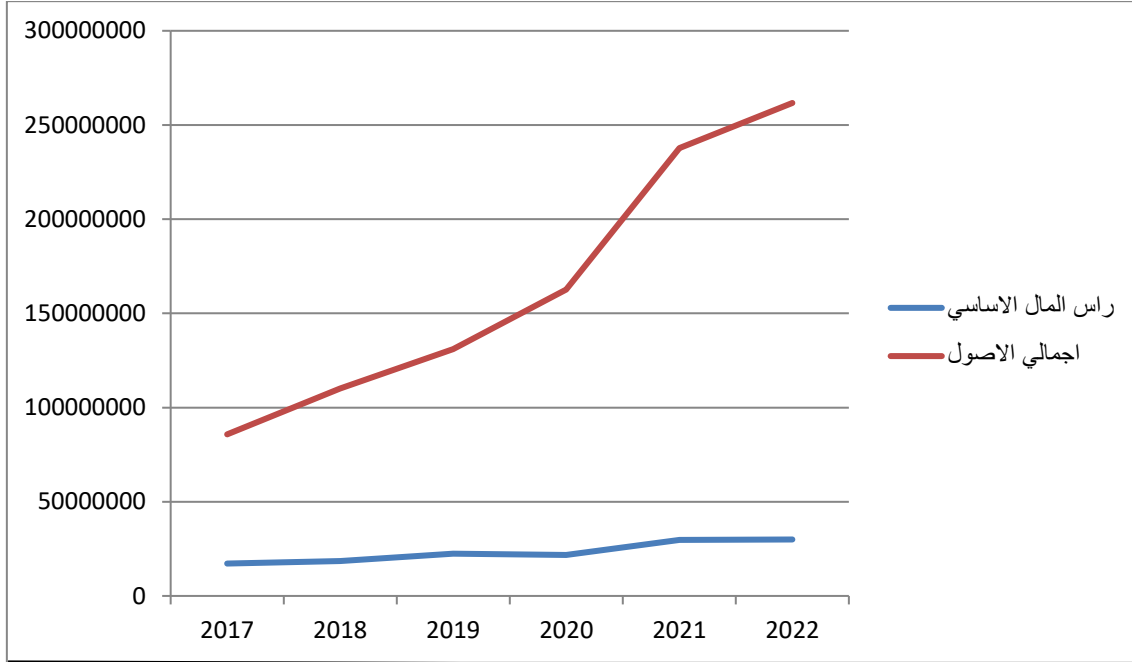
المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نسبة راس المال الأساسي لمصرف السلام الجزائري

2022	2021	2020	2019	2018	2017	البيان
2000000 0	2000000 0	1500000 0	1500000 0	1000000 0	10000 000	رأس المال
2920035	3874230	1331052	904791	4820009	53814 33	الاحتياطيات
514730	444888	317626	354911	308180	74375	مؤهلات قانونية
2136675	1986519	1519418	1322918	945502	55110 5	أموال الأخطار المصرفية العامة
4392508	3389221	3069188	4007410	2418015	11812 46	النتيجة
0	0	-500000	-900000	66925	0	الترحيل من جديد
2996394 8	2969485 8	2173728 4	2249003 0	1855863 1	17188 159	رأس المال الأساسي
2616933 38	2378043 50	1626257 76	1310189 67	1101090 59	85775 329	إجمالي الأصول
0.11	0.12	0.13	0.16	0.17	0.20	نسبة كفاية رأس المال
1	1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
$6/6 = 1+1+1+1 +1 +1$						متوسط التصنيف
1						التصنيف الإجمالي

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2022-2017

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائري.
الشكل رقم (11): التمثيل البياني لتقييم مؤشر كفاية رأس المال مصرف السلام (2022-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.
نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس المال الأساسي في مصرف السلام يرتفع وينخفض من سنة إلى أخرى، بحيث قدر سنة 2017 بـ 17188159 دج، و 18558631 دج سنة 2018، إلى غاية سنة 2019 والمقدر بـ 22490030 دج، لينخفض إلى 21737284 دج سنة 2020، ليعود إلى

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

الارتفاع في السنتين الأخيرتين حيث قدر بـ 29694858 دج سنة 2021، وفي سنة 2022 بلغ 29963948 دج، إلا أن هناك ارتفاع مستمر في إجمالي الأصول خلال السنوات قيد الدراسة، حيث كان سنة 2017 85775329 دج ليصل إلى 261693338 دج سنة 2022، وكان هذا الارتفاع متماشيا مع انخفاض في نسبة كفاية رأس المال من 20% سنة 2017، ثم 17% سنة 2018، ثم 16% سنة 2019، ثم 13% سنة 2020، و 12% سنة 2021، ليصل إلى 11% سنة 2022، أي أن نسبة كفاية رأس مال مصرف السلام الجزائري قد فاقت 10% طيلة سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المصرف لا يواجه أي مشكلة في التصدي لمختلف المخاطر التي قد تواجهه، وعليه نستنتج أن رأس مال مصرف السلام الجزائري يقع ضمن التصنيف رقم (01) خلال السنوات الست الأخيرة حسب نظام Camels، بمعنى أن رأسماله في حالة جيدة وهو يحقق أداء قوي للأرباح ونمو جيد للأصول، كما أن إدارة المصرف تتمتع بخبرة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية.

2- تقييم مؤشر جودة الأصول لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)

(هنا نقوم بحساب نسبة التصنيف المرجح والتي تساوي مجموع المخصصات مقسوما على حقوق الملكية مضاف إليه المخصصات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12): تقييم جودة الاصول لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)

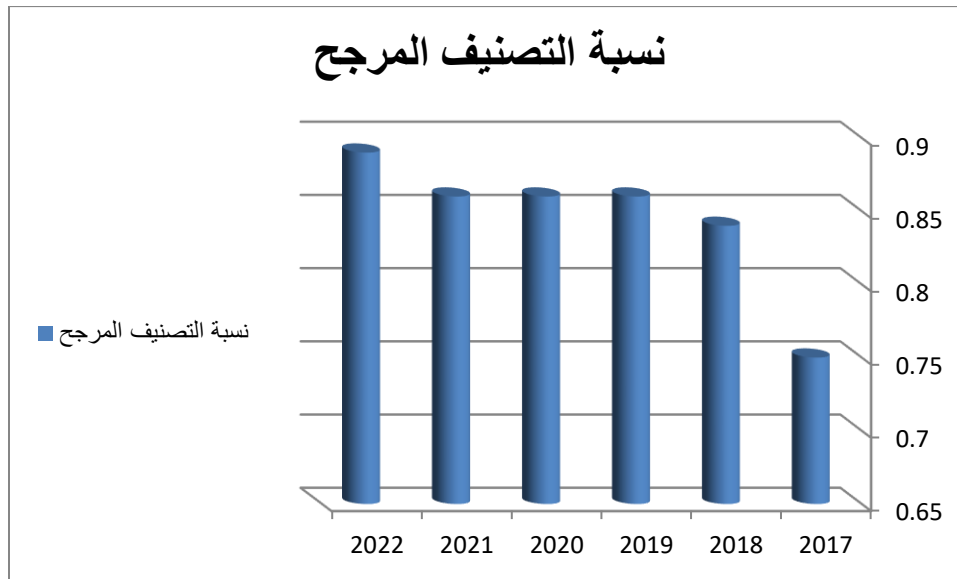
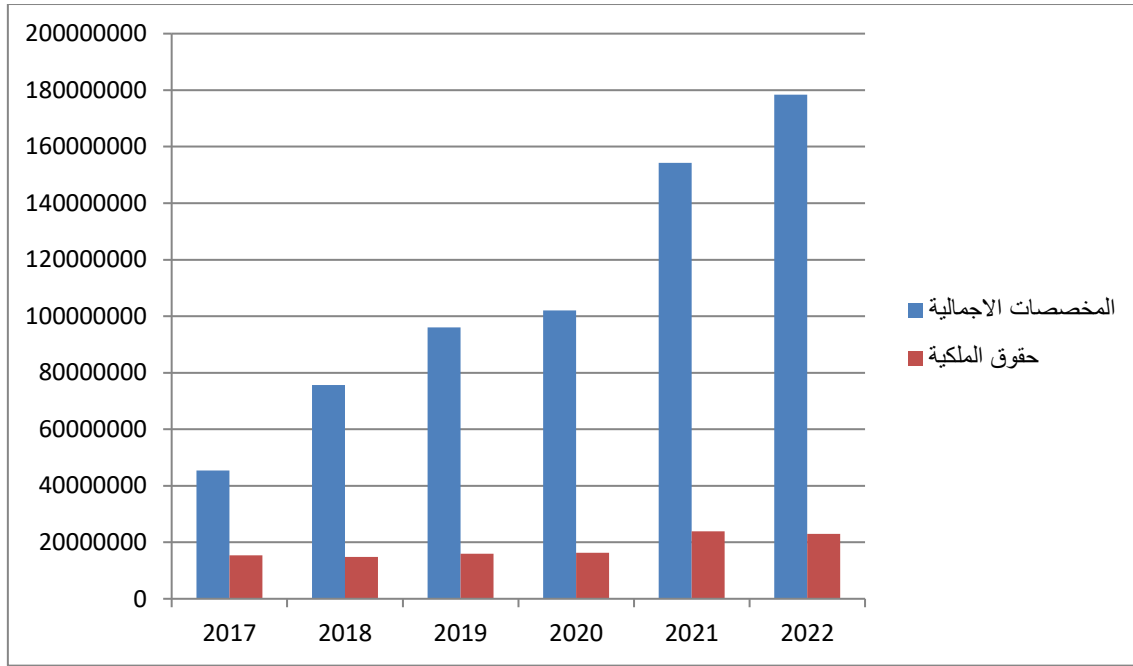
2022	2021	2020	2019	2018	2017	البيان
178446150	15424871	10203146	9609803	7561647	4545	المخصصات الإجمالية
	8	4	9	8	4481	
20000000	20000000	15000000	1500000	1000000	1000	رأس المال المدفوع
			0	0	0000	
2920035	3874230	1331052	904791	4820009	5381	الاحتياطيات
					433	
22920035	23874230	16.331.05	15.904.7	14.820.0	15.3	حقوق الملكية
		2	91	09	81.4	
					33	
0.89	0.86	0,86	0,86	0,84	0,75	نسبة التصنيف المرجح
5	5	5	5	5	5	التصنيف الجزئي
5 = 65+5+5+5+5+5) ÷ (متوسط التصنيف

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

5	التصنيف الإجمالي
---	---------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لتقييم مؤشر جودة الأصول لمصرف السلام الجزائري (2017-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المخصصات الإجمالية ترتفع من سنة إلى أخرى حيث في سنة 2017 بلغت 45454481 دج، وسنة 2018 قدرت بـ 75616478 دج، وفي سنة 2019 قدرت بـ 96098039 دج، وفي سنة 2020 بلغت 102031464 دج، لتواصل ارتفاعها سنة 2021 إلى 154248718 دج، لتصل إلى 178446150 دج سنة 2022، أما بالنسبة لحقوق الملكية هي الثانية في ارتفاع، فقد قدرت بـ 15381433 دج سنة 2017، وتستمر في الزيادة إلى غاية سنة 2021 حيث بلغت 23874230 دج، وذلك راجع إلى الارتفاع المتزامن لكل من رأس المال المدفوع والاحتياطات، إلى أن سنة 2022 شهدت انخفاض في حقوق الملكية قدر بـ 22920035 دج جراء انخفاض في الاحتياطات تلك السنة بالرغم من ثبات رأس المال المدفوع، أما فيما يخص نسبة التصنيف المرجح شهدت ارتفاع ابتداء من 2017 حيث بلغت النسبة آنذاك 75%، وفي سنة 2018 كانت النسبة 84%، في سنة 2019 كانت النسبة 86% لتستقر إلى غاية سنة 2021، ثم تواصل ارتفاعها سنة 2022 لتصل إلى 89%، وبالاعتماد على ما سبق تحصل المصرف على التصنيف رقم (05)، هذا يعني عدم وجود إمكانية في عمليات تسوية وإصلاح المصرف، كما يحتاج المصرف أيضا لإعادة النظر في العديد من التطبيقات لمنع خسارة رأس المال والحفاظ على الأصول.

3. تقييم مؤشر جودة الإدارة لمصرف السلام الجزائري خلال فترة الدراسة (2017-2022): لقياس جودة الإدارة في مصرف السلام الجزائري سنقوم بقسمة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تقييم مؤشر جودة الإدارة لمصرف السلام الجزائري خلال فترة الدراسة (2017-2022)

(2022)

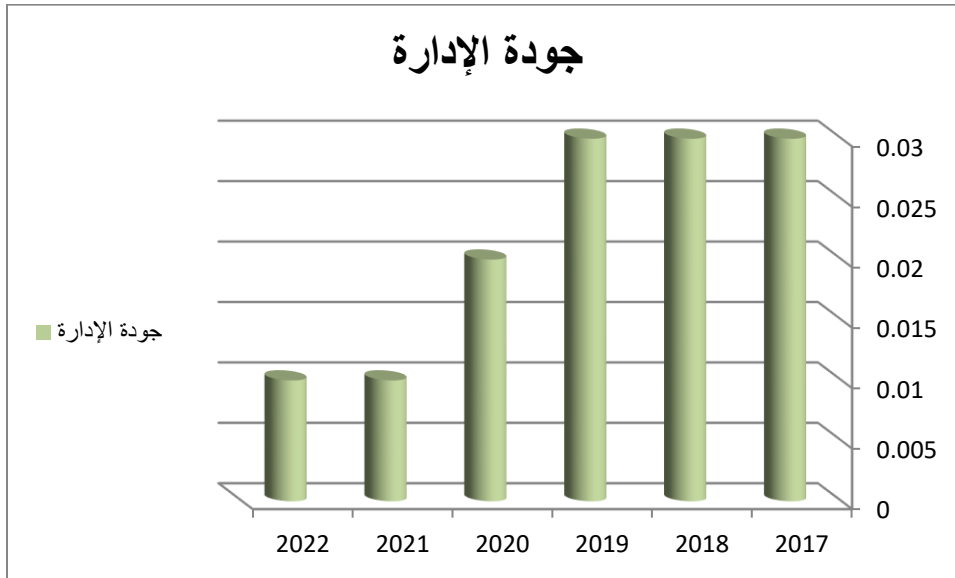
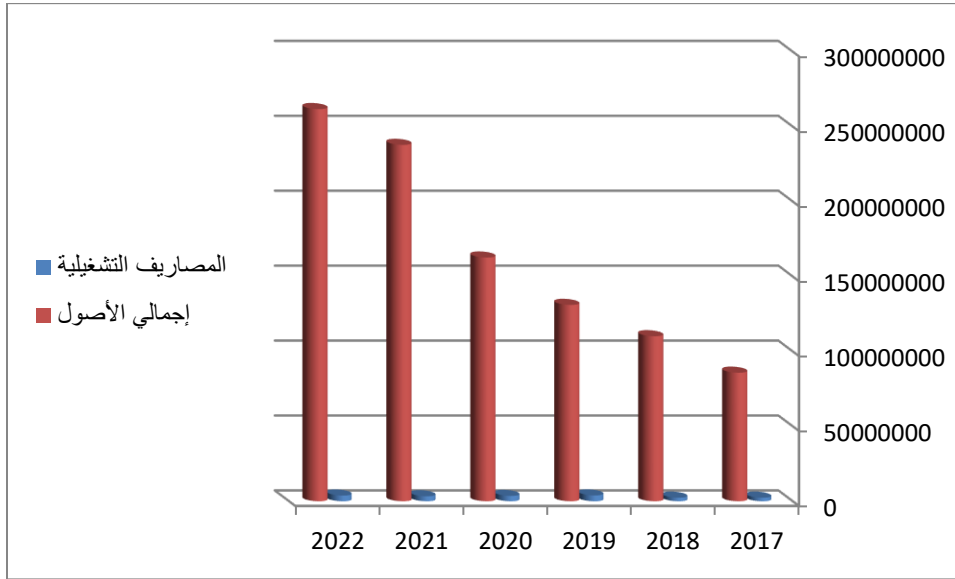
البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المصاريف التشغيلية	2362000	236200	3880000	3551000	3320000	3811000
إجمالي الأصول	8577532	110109	1310189	16262577	237804350	26169333
قياس جودة الإدارة	0.03	0.03	0.03	0.02	0.01	0.01
التصنيف الجزئي	/	/	/	/	/	/

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

/	متوسط التصنيف
/	التصنيف الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.

الشكل رقم (14): التمثيل البياني لتقييم مؤشر جودة الإدارة لمصرف السلام الجزائري خلال فترة الدراسة (2017-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المصاريف التشغيلية ترتفع وتنخفض من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 2362000 دج سنة 2017، وسنة 2018 قدرت بـ 3680000 دج، و قدرت بـ 3880000 دج سنة 2019، وسنة 2021 بلغت 3551000 دج، وفي سنة 2021 قدرت بـ 3320000 دج، لتصل إلى 3811000 دج سنة 2022، بينما إجمالي الأصول في ارتفاع مستمر، أما بالنسبة لجودة الإدارة فكانت نسبتها ثابتة خلال السنوات (2017، 2018، 2019) حيث كانت النسبة 30%، إلا أن خلال السنوات التالية عرفت جودة الإدارة انخفاضا لتصل نسبتها إلى 10% سنة 2022، وهذا يعني أن المصرف لا يملك كفاءة إدارية لتوظيف الموارد المتاحة لها في الاستثمارات أي أن ارتفاع التكاليف ناتج عن عدم تخصيص الأموال واستثمارها وهذا لا يعود لصالح المصرف.

1. تقييم مؤشر الربحية في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022): يحسب مؤشر الربحية من خلال قسمة صافي الدخل على حقوق الملكية، والجدول التالي يوضح ذلك:

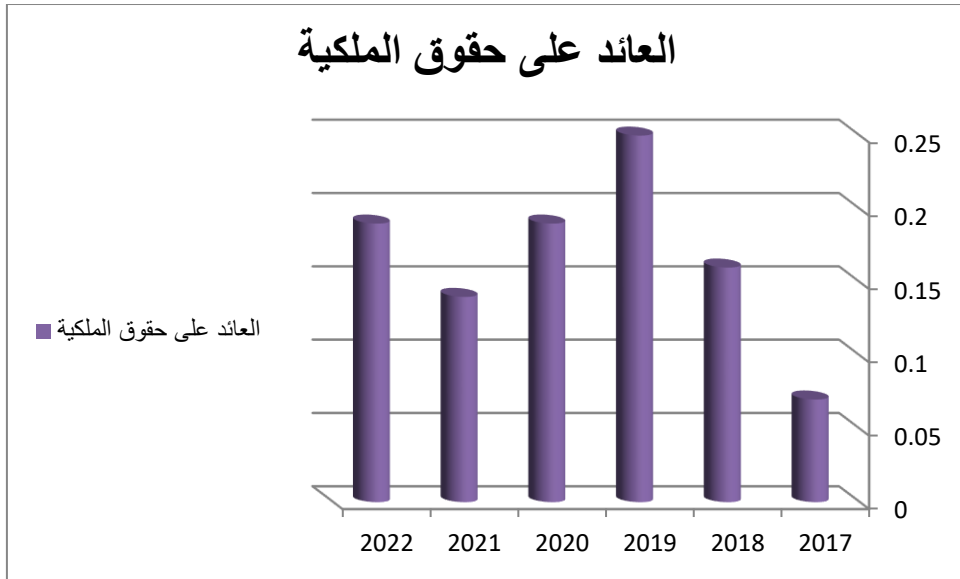
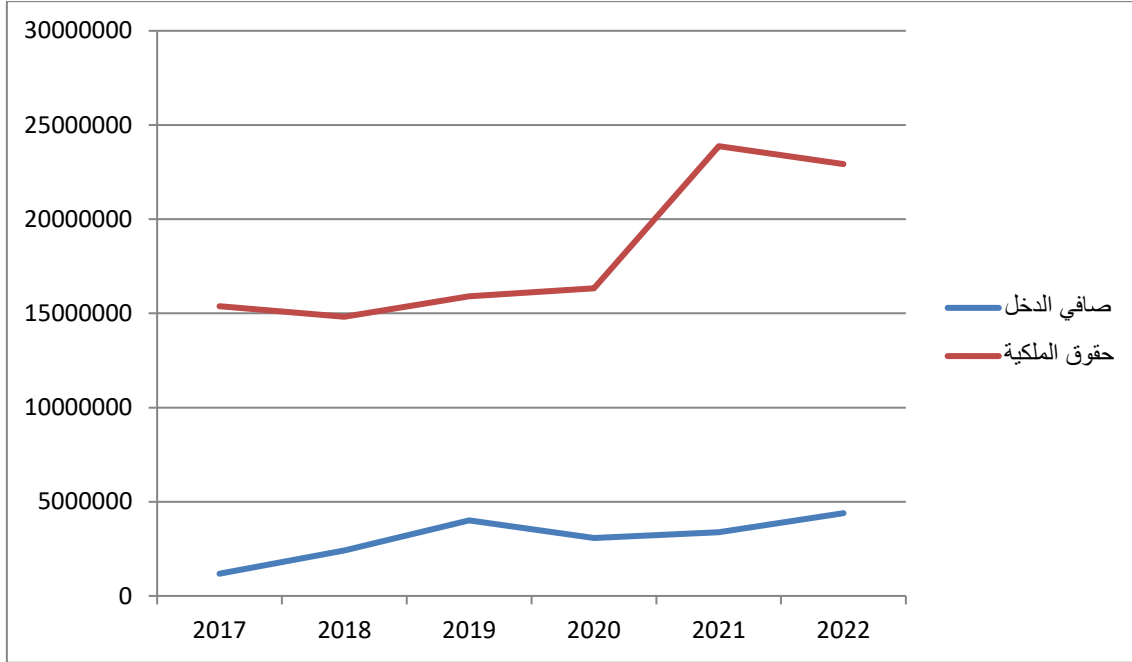
الجدول رقم (17): تقييم مؤشر الربحية في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الدخل	1181246	2418015	4007410	3069188	3389221	4392508
رأس المال	10000000	10000000	15000000	15000000	20000000	20000000
الاحتياطيات	5381433	4820009	904791	1331052	3874230	2920035
حقوق الملكية	15381433	14820009	15904791	16331052	23874230	22920035
العائد على حقوق الملكية	0,07	0,16	0,25	0,19	0,14	0,19
التصنيف الجزئي	2	2	2	2	2	2
متوسط التصنيف	$2 = 6 \div (2+2+2+2+2+2)$					
التصنيف الإجمالي	2					

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لتقييم مؤشر الربحية في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أن صافي دخل مصرف السلام في تزايد خلال السنوات 2017، 2018، 2019، على التوالي والمقدرة بـ 1181246 دج، 2418015 دج، 4007410 دج، ثم ينخفض سنة 2020 ليلعب 3069188 دج، ثم يعود ويرتفع في السنتين الأخيرتين حيث قدر بـ 3389221

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

دج سنة 2021، وسنة 2022 بلغ 4392508 دج، أما فيما يخص حقوق الملكية فهي في ارتفاع مستمر طيلة سنوات الدراسة، فتحصل المصرف على التصنيف رقم (02) وهو مرضي نوعا ما، وهذا ما جعله قادر على توفير دخل كافي لتلبية متطلبات احتياطات اللازمة وتوفير نمو رأس المال، إلا أنه من الممكن قد يشهد اتجاهات سلبية تعتمد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب القدرة على التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

2. تقييم مؤشر سيولة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022): من بين المؤشرات المستخدمة لتحليل وتقييم السيولة نحسب قيمة القروض على إجمالي الأصول.

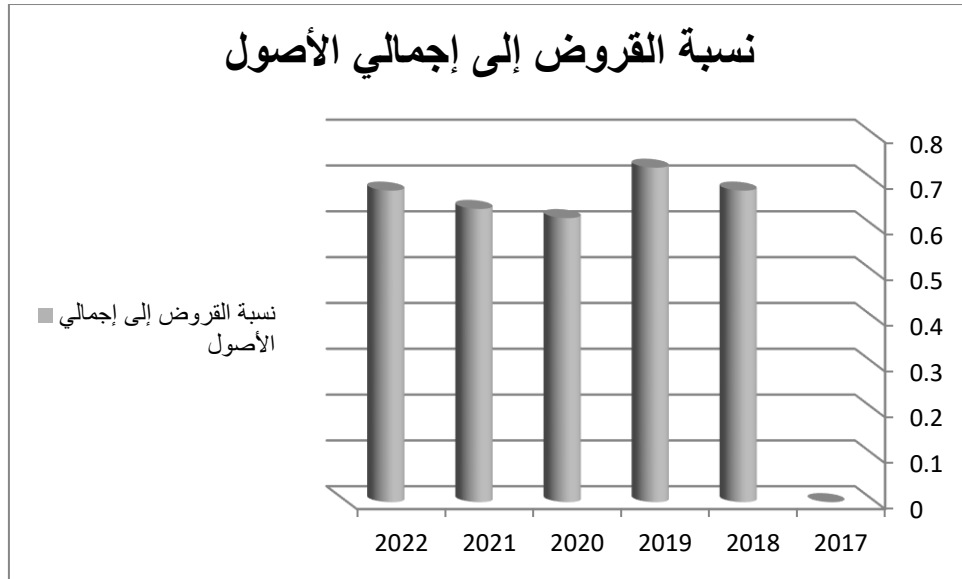
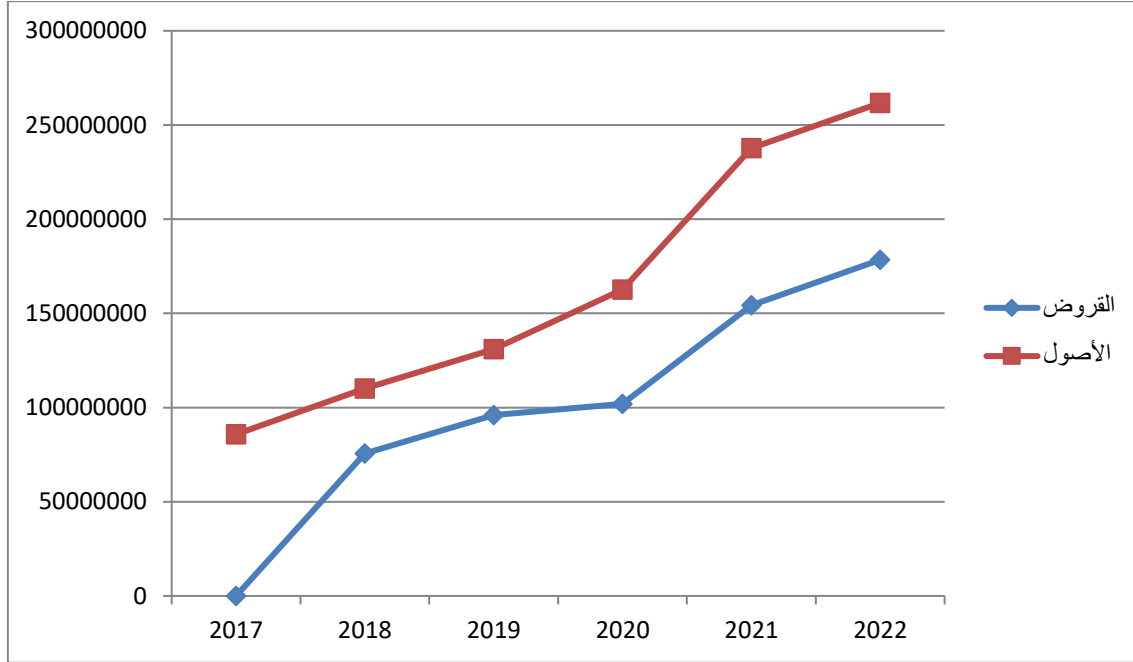
الجدول رقم 13: تقييم مؤشر سيولة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	البيان
3911553	632808	259466	515459	276872	0	قروض ومبالغ مستحقة القبض من مؤسسات المالية
1745345	1536159	1017119	9558258	7533960	0	قروض ومبالغ مستحقة من العملاء
97	10	98	0	6		
1784461	1542487	1020314	9609803	7561647	0	القروض
50	18	64	9	8		
2616933	2378043	1626257	1310189	1101090	85775	الأصول
38	50	76	67	59	329	
0.68	0.64	0.62	0.73	0.68	0	نسبة القروض/الأصول
5	5	3	4	5	1	التصنيف الجزئي
3.83 = 6 ÷ (5+5+3+4+5+1)						متوسط التصنيف
3.83						التصنيف الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

الشكل رقم (16): التمثيل البياني لتقييم مؤشر سيولة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقاً من التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة القروض على إجمالي الأصول في سنة 2017 كانت منعدمة، بينما قد بلغت نسبتها 68% سنة 2018، وارتفعت إلى 73% سنة 2019، لتتخفف إلى 62% سنة 2020، وترتفع مجدداً وبشكل طفيف سنة 2021 إلى 64%، وترتفع لتصل إلى 68% سنة 2022، والسبب في ذلك هو زيادة المصرف في نسبة توظيف القروض وهذا من خلال ارتفاع القروض

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

من 75616478 دج سنة 2018، ثم 96098039 دج سنة 2019، ثم 102031464 دج سنة 2020، لتواصل الزيادة في توظيف القروض إلى 154248718 دج سنة 2021، لتصل إلى ذروتها سنة 2022 حيث قدرت بـ 178446150 دج، كما نلاحظ أيضا زيادة في أصول المصرف من 85775329 دج سنة 2017، إلى غاية 261693338 دج سنة 2022، وانطلاقا من هذا نلاحظ أن المصرف يعاني من مشكلة سيولة، هذا ما جعله يحصل على التصنيف (3.83) ولذلك يشهد المصرف مشاكل سيولة حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية وقوية، ولذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج مصرف السلام الجزائري

بعد الدراسة المفصلة لكل مؤشر من نظام Camels (ماعدا مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق)، لاحظنا أن أداء المصرف سليم ومرضي نوعا ما مع وجود بعض القصور التي لا بد من معالجتها لاستمرارية وسلامة المصرف.

الجدول رقم (19): التصنيف النهائي لمصرف السلام الجزائري

مؤشر إدارة السيولة	مؤشر إدارة الربحية	مؤشر جودة الإدارة	مؤشر جودة الأصول	مؤشر كفاية رأس المال	التصنيف الجزئي
3	2	/	5	1	
$2.2 = 5 \div (3 + 2 + 5 + 1)$					متوسط التصنيف
2.2					التصنيف الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري.

من خلال تطبيق مؤشرات نظام Camels على مصرف السلام الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

- حقق مصرف السلام الجزائري كفاية رأس مال تفوق النسبة المطلوبة قانوناً مما يدل على كفاية رأس مال المصرف للمخاطر التي قد تتعرض لها، وهناك عقلانية في توزيع الأرباح ومنه تم تصنيف نسبة كفاية رأس المال في التصنيف رقم (01)؛

الفصل الثاني: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2017-2022

- تحصل المصرف على التصنيف رقم (05) بالنسبة لجودة الأصول مما يعني أن المصرف ليس لديه الإمكانيات اللازمة لعمليات التسوية والإصلاح؛
- كما صنفت ربحية مصرف السلام الجزائري بالمرتبة (02)، يعني أن المصرف يوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص الأرباح؛
- صنفت سيولة المصرف في التصنيف رقم (03)، يعني أن هناك أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، لذلك يجب أن يتخذ المصرف إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة، ومواجهة المخاطر التي قد يقع فيها لاحقاً.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم تقديم مختصر عن مصرف السلام الجزائري من خلال تعريفه، نشأته، هيكل التنظيمي وأهم الخدمات التي يقدمها و صيغ تمويله، كما تطرقنا إلى تحليل وتقييم البيانات المالية وفق نموذج camels خلال الفترة (2017-2022) .

بحيث قمنا بتصنيف المصرف حسب معايير camels مع إرفاقها بمخططات بيانية كما توصلنا إلى صورة شاملة حول وضعية المصرف من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف فيه.

الختامة

الخاتمة:

قد لعب ظهور المصارف الإسلامية دورا مهما في إزالة الحرج الذي يواجه المسلمون في التعامل مع المصارف التقليدية حيث أن المصارف الإسلامية تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر وتجنب التعامل بالفائدة لان ذلك لا يجوز في الإسلام، وهو ما ساعدها على الانتشار في جميع أنحاء العالم، وخاصة الدول الإسلامية حيث تشغل عملية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية مجالا واسعا من اهتمام الأطراف المعنية بها سواء الملاك أو المودعين أو العملاء لمال لها من أهمية كبيرو في إبراز المكز المالي للمصرف ومن ثم المساعدة في عملية اتخذت القرار كما تهدف إلى تطوير كفاءة المستخدمين وحماية الغدارة من المخاطر التي من المحتمل الوقوع فيها.

ولتحقيق ذلك استخدمنا نظام تقييم فعال لمواجهة هذه المخاطر وهو نموذج Camels الأمريكي الذي يعالج مشاكل المصارف وعليه باءت هذه الدراسة من أجل معرفة تقييم أداء مصرف السلام الجزائري.

نتائج الدراسة:

- تعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تعتمد على العقيدة الإسلامية وتسعى إلى تحقيق المصالح المادية المذكورة شرعا عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل، وهي لا تتعامل بالفائدة.
- المصرف الإسلامي هو مؤسسة تجارية تتعامل بالأعمال المصرفية المختلفة ضمن أحكام ونطاق الشريعة الإسلامية
- من أهم استخدامات المصرف الإسلامي صيغ التمويل الإسلامي وأشهرها المراجعة، السلم، الاستصناع، تمويل الإجارة، المضاربة والمشاركة.
- يبين تقييم الأداء المالي للمصارف قدرة المصرف على تنفيذ الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج، المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول الأزمة لها، مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء الاستمرار في العمل

- يلي مصرف السلام الجزائري طلبات مختلف الوكلاء الاقتصاديين عبد مختلف مناطق الوطن. ويرجع ذلك إلى التوزيع الجغرافي بالأموال حيث لو كانت بنسب مختلفة ويتحلى ذلك من خلال توسيع الوكالات المفتوحة في مختلف مناطق البلاد.
- يعد نموذج Camels معيار سريع الإلمام والإحاطة بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه من خلال التصنيف الجزئي لعناصره رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة، حسب مرجعية معينة لكل عنصر ثم يتم التصنيف النهائي لأداء المصرف، وبالتالي يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب درجة التصنيف، النهائي.
- يتميز بنك السلام الجزائري حسب نظام Camels بصورة عامة بموقف سليم ومرضي نسبيا.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: بعد الدراسة تبين لنا أن المصارف الإسلامية تتميز بالابتعاد عن الفوائد الربوية بالاعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة لأنه ينطلق من عقيدة إسلامية ثابتة مبدأها قوله تعالى "وأحل الله البيع وحرم الربا" وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

الفرضية الثانية: تتمثل الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية في توعين رئيسين.

هما: الخدمات التمويلية المتكونة من طرح أوراق مالية وتحصيل أوراق تجارية مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، وخدمات اجتماعية تشمل كل من تقديم القروض الحسنة، خدمة جمع وتوزيع الزكاة وذلك من أجل إعانة المحتاجين وتعزيز التكافل الاجتماعي وهذا ما يصح الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تقييم الأداء المالي هو بالفعل عملية تحليلية شاملة تستخدم لقياس مدى كفاءة فعالية إدارة المؤسسة لمواردها المالية وتحقيقها لأهدافها المالية المحددة مسبقا. ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: يمكن تقييم الأداء العالي باستخدام نوعين من المعايير: معايير الكيفية التي تقيس كفاءة العمليات الداخلية للمصرف، أما بالنسبة للمعايير الكمية فهي تقيس المركز المالي للمصرف ومخاطره وربحيته، وهذا يدل على أن الفرضية الرابعة صحيحة.

الاقتراحات والتوصيات:

هناك بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن نقدمها في مجال تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية منها:

يجب أن يتال موضوع تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الاهتمام الواجب من قبل القائمين هذه المصارف، لأن مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة يمثل معيارا أساسيا لتقييم أداء الإدارة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف.

زيادة الاهتمام بشكل أكبر في مجال الخدمات التكافلية والاجتماعية كالزكاة والقرض الحسن.

على مصرف السلام الجزائري استغلال توجه الدولة نحو الصيرفة الإسلامية من خلال الترويج أكثر لمنتجاته الإسلامية.

الحاجة إلى إنشاء صندوق تعاوني بين المصارف الإسلامية لتأمين الحاجة إلى السيولة في جميع

المصارف الإسلامية

أفاق الدراسة:

في نهاية هذا الدراسة نرجو من المولى أن نكون قد وفقنا في إتمامها وساهمنا ولو بجزء قليل بتسليط الضوء على جانب من الجوانب ذات العلاقة بتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، ويمكن إبراز العديد من الآفاق الواعدة للدراسة في هذا المجال والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

➤ تطوير مؤشرات أداء مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

➤ دراسة تأثير التطورات التكنولوجية على الأداء المالي للمهارة الإسلامية.

➤ دراسة دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة .

➤ دراسة الأخلاقيات في ممارسات الصيرفة الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

✓ الكتب باللغة العربية:

1. القرآن الكريم.
2. أحمد الشرباصي، " المعجم الاقتصادي الإسلامي"، دار الجيل، بيروت، 1401هـ - 1981م.
3. علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، " بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع"، ط2، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 2003.
4. محمد بن أحمد المعروف بابن رشد الحفيد، " بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، دار الفكر، .
5. إخلاص باقر هاشم النجار، " المصارف الإسلامية"، ط3، دار الأيام للنشر، جامعة البصرة، 2018.
6. إخلاص باقر هاشم النجار، مرجع سابق.
7. أسامة بوسعد، " الخدمات المالية في المصارف الإسلامية"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا- دمشق- جرمانا، 2020.
8. إسماعيل السيد، " الإدارة الإستراتيجية"، مركز التنمية الإدارية، مصر، 1998.
9. جمال الدين عطية، " البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد، الاجتهاد، النظرية، التطبيق"، ط1، قطر، 1407هـ.
10. حمزة محمودي الزبيدي، " التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
11. حيدر يونس الموسوي، " المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية"، ب ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.
12. حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق.
13. حيدر يونس الموسوي، "المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
14. سعد بن حمدان اللحياي، " مبادئ الاقتصاد الإسلامي"، ب ط، دار النشر غير معروف، 1428هـ.
15. سعود عبد الحميد، مرجع سابق.
16. شلهوب علي محمد، " شؤون النقود وأعمال البنوك"، شعاع للنشر والعلوم، ط1، حلب، 2007، ص 1435.
17. صحيح البخاري (533)، المجلد الأول، كتاب لباس، باب: خاتم الفضة، جمعية البشرية الخيرية للخدمات الإنسانية والتعليمية، باكستان، 1437هـ/2016م.

18. عبد الحميد عبد الفتاح، " الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية "، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة- المملكة العربية السعودية، 1425هـ - 2005م.
19. عبد الرزاق رحيم الشمري، " المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق "، ط2، دار الكتاب الثقافي، الأردن.
20. عبد الرزاق رحيم الشمري، مرجع سابق.
21. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، " المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق "، دار أسامة للنشر، الأردن- عمان، ط1، 1998.
22. عبد الله محمود بني يونس، " البنى الإرتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي "، ط1، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
23. فادي محمد الرافي، " المصارف الإسلامية "، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
24. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، " المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية "، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
25. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، مرجع سبق ذكره.
26. فواز صالح حموي، محمد رمضان إسماعيل، " إدارة المؤسسات والأسواق المالية "، ب ط، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، سوريا- دمشق، 2011.
27. كامل أبو ماضي، " بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية "، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، فلسطين، قطاع غزة، 2018.
28. كايد يوسف قرعوش وآخرون، " النظام الاقتصادي في الإسلام "، ط2، جامع القدس المفتوحة للنشر، عمان- الأردن، 2009.
29. لقمان محمد مرزوق، " البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي "، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1 (1416هـ - 1995م) ط2 (1421هـ - 2001م).
30. مجمع اللغة العربية، " المعجم الوسيط "، ط4، ج1، مكتبة الشروق الأولى، مصر، 2004.
31. محمد أحمد حسين، " المضاربة في المصارف الإسلامية "، دار الإفتاء الفلسطينية، رام الله- فلسطين، 1435هـ/2014م.
32. محمد البلتاجي، " المصارف الإسلامية "، مكتبة الشروق الدولية، ط1، مصر، 1432هـ - 2012.

33. محمد الطاهر الهاشمي، "المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية"، ط1، ليبيا، 2010.
34. محمد الفاتح، "النقود والبنوك"، دار جنان للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
35. محمد بوجلال، "البنوك الإسلامية"، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
36. محمد زياد النجداوي، غسان الطالب، "التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها وأثرها في مؤشرات الأداء المالي"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2024.
37. محمد عبد الحليم عمر، "معايير تقويم الأداء في المصارف الإسلامية"، كلية الدراسات الإسلامية الملتقى العلمي السابع، جامعة الجزائر، 2005.
38. محمد عبد الله شاهين محمد، "دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017.
39. محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد، عمان، 2009.
40. محمد وائل القيسي، "الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008"، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2016.
41. محمود حسين الوادي، وآخرون، "النقود والمصارف"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.
42. موسى مبارك خالد، "صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية"، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013/2012.
43. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محمد منصور الغالي، "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، ط1 ج1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
44. يونس إبراهيم التميمي، "الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي (كفاءة استخدام الموارد بين المنهج والممارسة)"، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.
45. يونس إبراهيم التميمي، "الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي (كفاءة استخدام الموارد بين المنهج والممارسة)"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.

✓ الكتب باللغة الأجنبية:

46. B. Martory, "Contrôle de gestion social, 9ème édition, Librairie Vuibert, Paris, 2018.

47. Miller Kent and Bromiley philip, Strategic risk and corporete performance: an Analysis of alternative risk mzasures, Academy of Management Journal, VOL33No(04), 1990.
48. Morcel Laflame, Le Management: Approche Systémique, Geatan Morin Editeur, 3ed canada, 1981.
49. Peter Drucker, People and performance, Harvard Business School press, 2007.
50. Ph. Lorrino, comptes et récits de la performance, Editions d'organisation, Paris, 1996.
51. S.M. Sohrab Uddin, Yasushi Suzuki, " Financial Reform, Ownership and Performance in banking industry: The case of Bangladesh ", International Journal of Business and Management, Vol.6,No.07, 2011.
52. Santomero, A , "Financial Innovation And Bank Risk Taking ", Journal of economic behavior and Organization, Vol.3, 1998.
53. Vincent Plauchet, Mesure et amélioration des performances industrielles, tome 2 Université Pierre Mendés France, France, 2005.
54. Vincent plauchet, Op-cit, 2005.

ثانيا: المجلات

55. إيناس عياد، عبد الناصر براني، " كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية "، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2021.
56. بريس عبد القادر، " الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية "، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد3، جامعة البويرة، 2016.

57. تومي إبراهيم، ربيع المسعود، " تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021.
58. جديني سامية، سحنون جمال الدين، " تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، 2017.
59. حابي أحمد زيدي البشير، " دور حكومة الشركات في تحسين الأداء المالي "، مجلة المناجير، العدد 02، جامعة الجزائر/3 جامعة الوادي.
60. حابي أحمد، زيدي البشير، " دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي "، مجلة المناجير، العدد 02، جامعة الجزائر، جامعة الوادي.
61. حمزة فيشوش، " مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية "، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 5، العدد 1، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2020.
62. خميسي قايد، " قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية النشطة في الجزائر باستخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة "، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 02، جامعة برج بوعرييج، 2021.
63. خنفي خيضر، بورنيسة مريم، " دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس.
64. زرقون محمد، صليحة حجاج وآخرون، " دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم "، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
65. سعيد رحيم، زينب خلدون، " دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الإسلامية "، مجلة التنمية و الإستشراق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، جامعة البويرة، 2018.
66. الشيخ الداوي، " تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء "، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2009-2010.
67. صافية بومصباح، " تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية "، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج- الجزائر، 2021.
68. الطيب بولحية، عمر بوجميلة، " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، جامعة الصديق بن يحيى جيجل، 2016.
69. عبد الرزاق خضر حسن، " علاقة وأثر الأداء البيئي بالأداء المالي "، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 11، بغداد، 2014.

70. عبد الله بن سليمان الباحث، " الآثار الاقتصادية للتورق المصرفي المنظم"، بحوث المؤتمر السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، غرفة الصناعة والتجارة، دبي - الإمارات العربية المتحدة، المجلد الرابع، 2005، ص 1251 - 1255.
71. عرورة فتيحة، " صيغ التمويل في البنوك الإسلامية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 03، الجزائر، 2021.
72. محمد جموعي قريشي، " تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.
73. محمد خليفة الدناع، " المضاربة المشتركة في المصارف الإسلامية"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 26، 2003م.
74. محمد عبد الحميد أحمد الامباي، " نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة المصرية والتنبؤ باتجاه أسعار الأسهم"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 29، جامعة الأزهر، 2019.
75. مدحت كاظم القريشي، ميسون عبد الغني عبد الكريم، " المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32، 2012.
76. ميمونة داودي، " كفاءة البنوك التقليدية والإسلامية من حيث العائد والمخاطرة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جامعة وهران 2، 2021.
77. ناصر بن سنة، يوسف قاشي، " دراسة قدرة مؤشر القيمة السوقية لأسهم المؤسسة"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، جامعة قسنطينة، 2021.
- رابعاً: المذكرات**
78. أمارة محمد يحيى عاصي، " تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير، حلب - سوريا، 2010.
79. أمال لعمش، " دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.
80. باصور رضوان، " دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات"، شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018/2017.
81. حجاج نفيسة، " أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي"، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017-2016.
82. زاهر صبحي بشاق، " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية"، درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، 1433هـ، 2011م.

83. زايدى خالد، (التحكيم في البنوك الإسلامية)، شهادة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة الجزائر 01 يوسف بن خدة، 2019.
84. سامر محمد حسن، " مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي "، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، 2019.
85. سعود عبد الحميد، " البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014.
86. طيبيل عبد السلام، " البنوك الإسلامية في خصم الأزمة المالية العالمية الراهنة واقع وآفاق "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر دالي إبراهيم، 2010/2009.
87. عادل بوجمان، " تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية "، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
88. عمر بوجمعة، " تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية "، شهادة الماجستير، جامعة جيجل، 2014/2013.
89. كوثر لاجبي، " الإطار العلمي المحاسبي والضريبي للمصارف الإسلامي "، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1981.
90. مالكي عبد الكريم، بن صالح مبارك، " آليات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية "، مذكرة ماستر، جامعة أحمد راية- أدرار، 2016-2017.
91. مصطفى عوادي، منير عوادي، " مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي "، مجلة التحليل و الإستشراف الاقتصادي، العدد 02، جامعة الوادي، تيبازة، 2012.
92. مصطفى محمد جاسم محمد السندي، " أثر الاندماج على الأداء المالي "، رسالة الماجستير، جامعة مؤتة، العراق، 2015.
93. مطهري كمال، " دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2012/2011.
94. منير عوادي، " دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "، شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.
95. نجوى فيلال، " تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402 "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2020.

ثالثا: المواقع

تم الإطلاع 15/05/2024 ، على الساعة 00:09، <https://www.alsalambank.com>

عليه يوم

¹<https://www.alsalamalgeria.com>، تم الإطلاع عليه يوم 2024/05/15، على الساعة 00:49.

الموسوعة العربية، "المصارف الإسلامية"، <https://arab-ency.com> تم الإطلاع عليه يوم 2024/03/23، على الساعة 13:07.

عبد الجبار السبهاني، "خطابات الضمان في المصارف الإسلامية"، <https://al-sabhany.com>، تم الإطلاع عليه يوم 2024/04/23، على الساعة 12:22.

المكتبة الشاملة، "كتاب فقه المعاملات المعاصرة"، <https://shamela.ws> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/02/29، على الساعة 16:43.

<https://mail.almerja.com> تم الإطلاع عليه يوم 2024/03/03، على الساعة 00:40.

م للأعمال، "الأداء المالي"، <https://www.meemapps.com>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/02/13، على الساعة 18:39.

المنارة للاستشارات، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية"، www.manaraa.com، تم الإطلاع عليه يوم 2024/04/18، على الساعة 11:36.

الملاحق

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2017	2018	الايضاح	الأصول	
34 846 456	27 980 262	1.2	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البلدية	1
			أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	2
			أصول مالية جاهزة للبيع	3
848 213	276 872	2.2	حسابات جارية لدى الهيئات المالية	4
45 454 481	75 339 606	3.2	تمويل الزبائن	5
			أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	6
26 386	31 254	4.2	الضرائب الجارية-أصول	7
61 730	123 897	5.2	الضرائب المؤجلة-أصول	8
335 675	1 185 225	6.2	أصول أخرى	9
262 280	394 440	7.2	حسابات التسوية	10
12 000	12 000	8.2	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات	11
576 558	739 902	9.2	العقارات الموظفة	12
3 315 923	3 939 365	10.2	الأصول الثابتة المادية	13
35 627	86 236	11.2	الأصول الثابتة غير المادية	14
			فارق الحيافة	15
85 775 329	110 109 059		مجموع الأصول	

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2017	2018	الإيضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
15 996	53 031	12.2	2 التزامات تجاه الهيئات المالية
53 717 182	70 615 294	13.2	3 التزامات تجاه الزبائن
10 925 029	14 816 207	14.2	4 التزامات ممثلة بورقة مالية
136 039	746 507	15.2	5 الضرائب الجارية-خصوم
			6 الضرائب المؤجلة-خصوم
1 407 383	1 817 870	16.2	7 خصوم أخرى
2 385 541	3 501 519	17.2	8 حسابات التسوية
74 375	308 180	18.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر ولأعباء
			10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
551 105	945 502	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
10 000 000	10 000 000		13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
5 381 433	4 820 009	20.2	15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
-	66 925	21.2	18 ترحيل من جديد (-/+)
1 181 246	2 418 015		19 نتيجة السنة المالية (-/+)
85 775 329	110 109 059		مجموع الخصوم

2018	2019	الايضاح	الأصول
27 980 262	27 584 242	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
			2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
			3 أصول مالية جاهزة للبيع
276 872	515 459	2.2	4 تمويل الهيئات المالية
75 339 606	95 582 580	3.2	5 تمويل الزبائن
			6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
31 254	40 968	4.2	7 الضرائب الجارية- أصول
123 897	76 542	5.2	8 الضرائب المؤجلة- أصول
1 185 225	1 008 461	6.2	9 أصول أخرى
394 440	512 999	7.2	10 حسابات التسوية
12 000	12 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
739 902	714 078	9.2	12 العقارات الموظفة
3 939 365	4 747 742	10.2	13 الأصول الثابتة المادية
86 236	223 896	11.2	14 الأصول الثابتة غير المادية
			15 فرق الحيازة
110 109 059	131 018 967		مجموع الأصول

2018	2019	الإيضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
53 031	116 778	12.2	2 ودائع الهيئات المالية
70 615 294	84 671 904	13.2	3 ودائع الزبائن
14 816 207	19 119 923	14.2	4 سندات الاستثمار
746 507	686 076	15.2	5 الضرائب الجارية- خصوم
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم
1 817 870	2 527 178	16.2	7 خصوم أخرى
3 501 519	3 207 078	17.2	8 حسابات التسوية
308 180	354 911	18.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
			10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
945 502	1 322 918	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
10 000 000	15 000 000	20.2	13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
4 820 009	904 791	21.2	15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
66 925	-900 000	22.2	18 ترحيل من جديد (+/-)
2 418 015	4 007 410		19 نتيجة السنة المالية (+/-)
110 109 059	131 018 967		مجموع الخصوم

2019	2020	الإيضاح	الأصول
27 584 242	53 600 804	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
			2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
			3 أصول مالية جاهزة للبيع
515 459	259 466	2.2	4 تمويل الهيئات المالية
95 582 580	101 771 998	3.2	5 تمويل الزبائن
			6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق
40 968	202 282	4.2	7 الضرائب الجارية-أصول
76 542	92 713	5.2	8 الضرائب المؤجلة-أصول
1 008 461	19 932	6.2	9 أصول أخرى
512 999	533 823	7.2	10 حسابات التسوية
12 000	12 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
714 078	1 069 994	9.2	12 العقارات الموظفة
4 747 742	4 787 914	10.2	13 الأصول الثابتة المادية
223 896	274 850	11.2	14 الأصول الثابتة غير المادية
			15 فارق الحيازة
131 018 967	162 625 776		مجموع الأصول

2019	2020	الإيضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
116 778	69 462	12.2	2 ودائع الهيئات المالية
84 671 904	110 488 355	13.2	3 ودائع الزبائن
19 119 923	22 759 613	14.2	4 سندات الاستثمار
686 076	191 328	15.2	5 الضرائب الجارية- خصوم
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم
2 527 178	5 645 762	16.2	7 خصوم أخرى
3 207 078	2 733 972	17.2	8 حسابات التسوية
354 911	317 626	18.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
			10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات
1 322 918	1 519 418	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
15 000 000	15 000 000	20.2	13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
904 791	1 331 052	21.2	15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
-900 000	-500 000	22.2	18 ترحيل من جديد (-/+)
4 007 410	3 069 188		19 نتيجة السنة المالية (-/+)
131 018 967	162 625 776		مجموع الخصوم

الأصول :

1.2 الصندوق ، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2020 12 31	2021 12 31
%42	22 315 631	53 600 804	75 916 435

يمثل رصيد هذا البند نسبة 32% من مجموع ميزانية سنة 2021 وهو يحتوي على العناصر النقدية وشبه النقدية كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2020	2021	البنود
%40	48 391 010	67 695 853	البنك المركزي
%19	4 279 693	5 075 371	الصناديق (نقدا)
%238	930 101	3 145 211	الخبزينة العمومية و الصكوك البريدية
%42	53 600 804	75 916 435	المجموع

2.2 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2020 12 31	2021 12 31
%144	373 342	259 466	632 808

يعود ارتفاع رصيد هذا البند مقارنة بسنة 2020 إلى تعبئة تمويل جديد لصالح مؤسسة مالية.

3.2 سلفيات وحقوق على الزبائن :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2020 12 31	2021 12 31
%51	51 843 912	101 771 998	153 615 910

الخصوم :

12.2 ديون تجاه الهيئات المالية :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2020 12 31	2021 12 31
%34-	-23 519	69 462	45 943

يتضمن هذا البند رصيد الحساب الجاري لمؤسسة مالية.

13.2 ديون تجاه الزبائن :

الوحدة: آلاف دج

%	التغير	2020 12 31	2021 12 31
%36	40 273 812	110 488 355	150 762 167

يمثل هذا البند 63% من مجموع ميزانية المصرف لسنة 2021 وهو يضم الحسابات الجارية للعملاء، حسابات الإيداع والحسابات لأجل بالإضافة إلى التأمينات النقدية التي تغطي الالتزامات بالتوقيع (خارج الميزانية).

تقسم هذه الودائع كما يلي :

• حسب نوع الوديعة :

الوحدة: آلاف دج

نسبة التغير	2020	2021	نواع الودائع
%57	31 616 524	49 494 887	حسابات جارية
%29	4 280 415	5 532 491	حسابات لأجل
%68	19 201 561	32 234 042	حسابات الادخار
%18	52 590 185	62 099 767	تأمينات نقدية
%50-	2 799 670	1 400 980	ودائع أخرى
%36	110 488 355	150 762 167	المجموع

الميزانية بالآلاف الدينار الجزائري

2021	2022	الإيضاح	الأصول
75 916 435	74 638 050	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
			2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
			3 أصول مالية جاهزة للبيع
632 808	3 911 553	2.2	4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية
153 615 910	174 534 597	3.2	5 سلفيات وحقوق على الزبائن
			6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق
47 727	40 043	4.2	7 الضرائب الجارية-أصول
52 851	42 405	5.2	8 الضرائب المؤجلة-أصول
42 342	487 121	6.2	9 أصول أخرى
474 476	881 205	7.2	10 حسابات التسوية
12 000	12 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
1 420 913	1 373 178	9.2	12 العقارات الموظفة
5 320 892	5 552 310	10.2	13 الأصول الثابتة المادية
267 996	220 876	11.2	14 الأصول الثابتة غير المادية
			15 فارق الحيابة
237 804 350	261 693 338		مجموع الأصول

2021	2022	الإيضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
45 943	74 504	12.2	2 ديون تجاه الهيئات المالية
150 762 167	154 117 422	13.2	3 ديون تجاه الزبائن
47 661 066	62 585 556	14.2	4 ديون ممثلة بورقة مالية
412 369	766 590	15.2	5 الضرائب الجارية- خصوم
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم
5 120 053	9 534 940	16.2	7 خصوم أخرى
4 107 894	4 650 378	17.2	8 حسابات التسوية
444 888	514 730	18.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
			10 إعانات التجهيز- إعانات أخرى للإستثمارات
1 986 519	2 136 675	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
20 000 000	20 000 000	20.2	13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
3 874 230	2 920 035	21.2	15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
			18 ترحيل من جديد (-/+)
3 389 221	4 392 508		19 نتيجة السنة المالية (-/+)
237 804 350	261 693 338		مجموع الخصوم